





هذا كتاب الله المطبي بصحيف الكتب لا يرى في الدنيا
وهي تصنف بالكتاب الحكيم

حصنه

٧٠

اعلم ان كل شئ ايان كان له طول وعرض وعمق وبوسوسه ولكن كان له طول وعرض
دون عمق يقال له السطح وان كان له طول دون عرض وبوسوسه يقال له الخطوط وما
يشرئ ايها لخط يقال له النقطة ٦٩



حاشية حريم كاتب الدرس والآية

٤٥٩

فإن قلت السطوة إذا استعملت بالله يكون للشيء وذاهلاً استعملت بما لا يحيط به العقول
بأن الصنعة متضمنة بأن زلة تغدره والصلوة نازلة على محمد عليه السلام
وقيل لها الاستعمال خصوصاً بحفظ الأدلة عامة دون منع مخالفة العادة فلما ثواب الشفاعة
يعايكوه يعني ألا يقال أنت أعلم بالله تعالى فلما ثبت ذلك أعاده ٦٨

وَانعدم بُورْجِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا طَغْيَانَ الْكُفْرِ وَالظَّلَامِ وَشَفَقَةٍ
فِي يَوْمِ الدِّينِ • وَالعِصَاتِ وَيُضَطَّبُ فِي الْجَنَّةِ عَنِ
الْسَّمْعِ عَذَابَ الْعِصَاتِ مِنْ أَمْتَهِ فِي أَسْفَلِ الْمَدِرَّكَاتِ
وَالَّذِي كَوَنَ لِجَهَّةِ الْمُذْنِيَّنِ • مِنْ أَمْتَهِ عَنِ اُنْسَارِ النَّجَّاتِ
وَعِلْمِ اللَّهِ وَاصْحَابِ الدِّينِ هُمْ كَانُوا مَدَادِ مَيْنَ بَاوَارِمِ رَبِّمْ
مِنَ الصَّوْمِ وَسَائِرِ الْمَوَاجِبَاتِ وَبَحْتَنَ عَنِ الْمُنْتَهِيَّ مِنَ الْكُفْرِ
وَسَائِرِ الْمَعْصِيَّاتِ وَدَاعِيَنَ الْخَلْقَ تَابِعَ اُبْنِ النَّبِيِّ وَ
الْمَفْرُوضَاتِ الَّتِي هِيَ مُبَثَّتَةَ الْجَاهِيَّةِ وَالْأَيَّاتِ
وَشَهْوَرِينَ فَرِيمَيْنَ الْكَنْسَ بِالْأَحْسَانِ وَالْخَيَّاتِ وَقَاهِيرِينَ
الْكَهَارَ لِرَضَارِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَمُسْتَحْتَنِي الْجَنَّةِ أَعْلَى الْمَآرِبِ
وَالدَّرَجَاتِ بَعْنَ الْمَلَكِ الْمَلَكِيَّةِ وَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ
وَبَعْدِ فَانِي لَمْ رَأَيْتِ بَعْضَ عِبَارَةَ هَذَا الْمُتَحَصِّفِ قَاصِرًا بِجَسَّ الظَّاهِرِ
بِالنَّظَرِ لِبَعْضِ الْمُصْلِحَيْنَ عَنِ افْدَاهِ مَا هُنْ بِهِ الْمُعْصُودُونَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُفِيدًا
وَبَعْضُهَا غَرَيْبًا لِدُخُولِ الْغَيْرِ فِيهَا مَلُوُ الْمَعْصُودُونَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُفِيدًا
مَا هُنُّ بِهِ الْمَعْصُودُونَ وَبَعْضُهَا مُفِيدًا لِغَيْرِهِ مَا هُنُّ بِهِ الْمَعْصُودُونَ لِهَا

بِسْمِكَنَ لَأَعْلَمُنَا لَأَعْلَمُنَا إِنَّكَ أَنْتَ أَنْتَ سَمِيعُ الْعَالِمِينَ • الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
عَلِمَنَا الْذَّاتَ وَالْمُصَفَّاتَ وَتَنَاهَ عَنِ الْمَكْحَانِ وَالْجَهَاتِ
وَهُوَ عَالَمُ الْسَّرَّ وَالْخَيَّاتِ وَدَافِعُ الْفَضَّرِ وَالْبَدَيَّاتِ عَنْ شَيْءٍ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ • وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْنَا الْعُقْلَ الَّذِي
هُوَ أَفْضَلُ النَّعَمَاتِ وَأَكْمَلُ الْمَدِرَّكَاتِ الَّتِي مِنْ جَلَّهُ الْمُحْمَدُ ثَاتَتْ
الَّتِي شَاعَلَهُ الْمُحْسُنُوْسَا • وَغَيْرُ الْمُحْسُنُوْسَا • وَالَّذِي أَنْهَمَ الْفَلَعْنُونَ
الْمُنْقُولَاتِ وَالْمُعْقُولَاتِ بِالْبَهَاءِنَ وَالْبَيَّنَاتِ وَالَّذِي
جَعَلَنَا مِنْ أَمْتَهِ رَسُولَهُ الَّذِي لَوْلَاهُ لَمْ يَخْلُو عَلَيْهِ الْكَاهِنَاتُ بِعَوْلَهُ
عَلَيْهِتَ لَامْ نَعْلَمْ مِنْ أَنَّهُ لَوْلَاكَ لَمْ يَخْلُقْ الْفَلَاكَ • وَصِيلَى
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ الَّذِي هُوَ أَنْتَرُ الْأَنْبَيَا وَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ
وَالَّذِي أَعْجَزَ بِقَوْدَ الْكَهَارِ وَالْمُشَكِّنَ بِأَطْهَارِ الْمَعْزَارِيَّةِ دُعَوْيِ الْبَنَّا

ما هدٰو المقصود به ارتٰت ان الکتاب و را قا مستحکمه
علي بیان المذکورات امتد کورات و علی بیان حلٰی
بعبارات ظاہرہ و سچیتہ بالشروعی و جعله تاہدره
بجای العایی موی المولای خداوند اعظم و سکایه نفحه
الا فراء ملک الوزرا من بنی العالم مصالح انسان و امام
صاحب السیف و اعلم الموصوف بجمع الحال و الکرم
احفظ اللہ علی الدارین من المحن والام الذی فلم يُور
الحضرت العالیة مالک جمیع الملائک من المقرب والقابیة معدن
الدوله والعالیة حلالت باسترجع اهل الوطنیف و
الدار بباب المحبوب عند اویی الابیاء المخصوصین عنا
یت الملك المقتها بعنه پیاشا معدن الصدق والوفیا معدن
محبته حضرت پیر محمد پیاشا معدن الصدق والوفیا معدن
اللطیف والصفایتہ اللہ ما یتیا فی الدنیا والآخرة من
التفع والنجات و ادایم اللہ عمره و دلته و صاعف
قدرت و احسانه و ازاد اللہ عدله و انصافه و اثبتت

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

رَبَّنَا زَانَ رُوكَمْ نَدَارِدِيْ غَيْرِ اَرْتُوْنَيْا • نَصَّ اَنَّهُ تَعَبُّرُ كُلَّ
اَمْرٍ فِي الْعَالَمَيْنِ وَجَعَلَهُ عَابِرًا عَلَى جَمِيعِ اَعْدَائِهِ جَوَّلَنَبِيَا
وَأَكْبَرِلِينْ اَمِينَ يَا رَبِّ الْعَالَمَيْنِ اللَّاهُمَّ اَتَقْرِئُ فِي زَانِهِ
اَشْرِيفَ وَالْعَلِيِّ الْلَّطِيفِ الْمَسِيلَ بِيْ قَيْوَلَرْسَ لَمَّا اَفْقَيْرَ فِي اَعْيَنِ
الْخَلْقِ اَحْقَيْرَ صَاحِبَ الزَّنْبِ اَكْبَيْرَ حَلْمِيَ اَعْصِيمَ اَمْتَحَاجَ اَبِي
رَحْمَةِ رَبِّ الْبَصِيرَ لِتَكُونَ عَنْدَ النَّاسِ مَقْبُولًا مَلَاعِبُ وَنَفْصُنْ
وَكَدِيرَ سَبِبَ مَقْبُولَيْهَا عَنْدَ الْاَعْيَرِ وَالْكَبِيرِ اَذْيَلِيَ سَلْحَ
مِنْ اَنْطَلْقِ شَيْهِ وَلَانْطِيَرِ قَوْلِهِ اَحْمَدَتَهُ اَقْوَلَ الْحَمْدِيَيْنِ الْلَّغَةَ فِيَوْلَنَيَا
بِالْاَبْسَانِ عَلَيْ حَمِيلِ الْاَجْتِيَارِيِّ قَصْدَ اَمْطَلَقَّ اِيْ سُوَارِكَنْ قَبْلَ
اَحْسَانِ الْمُحْسِنِ اَوْ مَا بَعْدَ اَحْسَانِهِ وَفِي اَلْاَصْطَلَاحِ هُوَ فِيَعْلَمُ
بِتَعْظِيمِ الْمَنْعَمِ لِسَبِبِ كَوْنِهِ مِنْعَمًا فَعَلَمَ مِنْ هَذَا اَنْتَعَرِيْنِ الْلَّغَوْيِيِّ
اَنَّ الْحَمْدَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاَجْتِيَارِيِّ فَلَا يَقْعَدُ حَمْدَتَ زِيدَ اَعْلَى
حَمْدَهُ اَوْ شَجَاعَتَهُ لَانَّ الْحَمْدَ وَالْبَشَحَاعَمَ لَمْ يَقْعَدْ فِي دِلْدِينِ اَجْتِيَارِيِّنِ بَلْ
يَقْعَدُ حَمْدَتَ زِيدَ اَعْلَى عَلَمَهُ وَاعْطَايَهُ اَذْيَنِ مِنْهَا اَكْسِيَانِ
فَانْ قَنِيلَ بِالْفَرْقِ بَيْنِ الْمَدْحَ وَالْمُشَكَّرِ وَالْمُشَكَّرِ وَالْمُشَكَّرِ وَالْمُشَكَّرِ وَالْمُشَكَّرِ

والشكك يكون ناز في مقابلة النعمة فقط لكن الفرق بينهما أن المدح
يكون قبل النعمة • والشكك يكون بعدها • واما الثناء والحمد
قد يكونان قبل النعمة وقد يكونان بعدها وقد يكونان
في مقابلة غير النعمة ايضاً لكن الفرق بينهما ان الحمد يخصون صاحبها
باللسان دون الثناء لأن الثناء قد يكون بغير اللسان كا
لك مثلاً فعلى هذا اعلم الفرق بين المعاذ ذكره هنا فان قتيل
معني قوله الحمد لله ان الحمد ثابت لله وهو بالاطلاق ان الحمد
هو فعل الحمد من الحادث وفعل الحادث حادث قبله
الحمد الحادث لله تعالى لزم كونه تعالى حادثاً للحادث ولا مجال ولا
لزمه كونه تعالى حادثاً لأن محل الحادث حادث وهو بالاطلاق
ايضاً بالضرورة قبله ~~الله~~ ان معنى قوله الحمد لله ان الحمد ثابت
اي قائم بابنه تعالى مفهوم ان الحمد في الحقيقة يكون مختصاً
بعد بعده كاصحاص المالكية يد في قوله المالكية بعده فلا يلزم
من هذه الاختصاص قيام الحمد الحادث بابنه بعده كلاماً يلزم
قيام المالكية بعده في مثال المذكور فلا يكون الباقي

عافية مافي الباب ان يجوز ذلك بخنو قوله ترجمة سلوككم في سر و خبيه الله اسم مو ضنوع كالاعلام لا استفادة له فان قلت ما قال للرسول ثم نقل للمرد على ذلك اول المرازن او حيز ذك من الاوصاف المشتقة قلت لشدة تقويم اخصاص انتي قله الى بوضيق دون وصف فلوق عال لحد الحال توهم ان استفادة للمرفته توتنى الآخر فان دليل من القاعدة المقررة ان التعليق بالشروع ينبع عليه ما خذ الاستفادة تعليق للمرء بالفظ لنهاية مثلًا ينبع عليه اللى لم لا استفادة معن التويم قلت ثم الان التعليق انا ينبع العلية لا اختصاص العلية والتويم بالنسبة اليه **الواجب** وهو الذي يتضمن ذاته وجوده ويكتبه عليه الدليل كا الباركي عز اسمه و قبيل وهو الذي يلزم من وضعي عدمه جمال وجود اماما خارج حد وهو كون الشئ في الاعياد و احاديث هنئ و بهو كونه في الازمان والمدارم الوجود فيما يكتن فيه وهو الاقول والمعنى وهو الذي يتضمن ذاته عدمه و يكتبه عليه الوجود و قبيل وهو الذي يتم من وضعي وجوده في كشر بك الان وهو الذي لا يتضمن ذاته وجوده و عدمه بل يكون الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية كبيع ما سوكل الرحمن الموجودات و دليل وهو الذي لا ينبع من وضعي وجوده و عدمه بل ينبع الى النسبتين الى حسبي و ايجاب الوجود بالذات كا الباركي ثم و انا كان و ايجاب الوجود بالذات ان يكون وجوده و جوده متحقق الواجب الوجود بالذمة كما هو جود ذات حين وجودها و اتي كانت الموجودات حين وجودها و ايجاب بالغير و وهو اللهم تران و جود الفعلة انتامة يستلزم وجود المعاشر حين وجودها و المعنى ايضا ينبع الى تسمين حسبي و انا كانت امتانه ذاتيا تكونه متحقق الذات و معنى بالغير كعدم الاعمال و انت

مَدَّ لِي دُرُثُ الْذِي ذُكِرَ هُنَا أَوْ يُقْتَلُ إِنْ مَعِنِي فَوْلَهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ

ان المحمودية ثابتة تدعا حيث ذكر المصدر اعني به الحمد

واريدم الناصل من المعنى المقصود اعني به المحو وذير تاميل

قول الواجب الوجود اه اهل الواجب الوجود على قسمين

لـلـأـرـيـعـةـ وـثـانـيـهـاـ الـوـاحـدـ بـالـغـيـرـ وـهـلـوـ الـذـيـ يـكـونـ

وَجُودُهُ عَنِ الْغَيْرِ كَمَا يَدْعُوا مُشَاهِدًا مَعَانٍ وَجُودُهُ نَزِيدٌ عَنْهُ كَمَا يَدْعُونَ

موجوداً واجب لكن لا عن ذات زيد باعن الغير اعني به البار

لعا و کذا سایر الامواد آت من المکنات فان تقل کیف

يجوز تفريح واجب الوجود والى حين قتال قدر نعم مع ان ديم

موقوف على التعریف فلن ازل علم بوجه ما ای بوجه مخصوص من

أَيْ وَجْهٌ حَانَ يُكْفِي لِلْمُقْبِلِينَ فَلَا حَاجَةٌ إِلَى التَّعَزِّيزِ فَإِنْ تَدْلِي لِلْعَكَارِ

ذات الباري مقتضيَّاً لوجوده يلزم افتخار الشيء بذاته

طَلَانَ الْمُقْتَصِي حِبَّ لَنْ يَكُونُ مِنَاعِيرَ الْمُقْتَصِيَّةَ مِعَ اَنَّ الْوُجُودَ

الواجب عين ذاته عند الحكماء فليأتوا بهم ذات الغذا

لواقعي و جوده يلهم اقصى دلائل الشفاعة فان ذات

الواجب الذي ينفس وجوده الذي ص عند الحكمة يقتضي

الوْجُودُ الْمُطْلُقُ الَّذِي مِنْهُ غَيْرُ الْخَاصِ فَلَا يَلْمُزُ آنَفُهُ إِلَّا شَيْءٌ لِنَفْسِهِ

وَاَفْقَهَا، اِلَى صَلَاتِ الْعَامِ وَلَاَنَّ الْخَاصَّ لِوَلِمْ يَعْتَضِي الْعَامَ بِلَزْمٍ

جواز وجود المخالص بدون العام ومهما باطل ونقول أن هذا

النَّوْرِيُّ اسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ صَوْلُ الْمَنْجَلِيُّ لَاَنَّ الشِّارِحَ مِنَ الْمَنْجَلِيِّينَ

وَوُجُودُ الْوَاجِبِ عِنْدِ الْمُبْتَدَعِينَ غَيْرَ زَانٍ إِلَّا تَحْدِيدُهُمْ بِأَنَّهُمْ زَانُوا

يَدِ عَلِمٍ يَا مُلَاقِنَمِ مِنْ فِقْهَاءِ الْذَّاتِ وَجُودَهُ فِي قَصَادِ الشَّيْءِ

لقد تأبل قول الممتنع بظاهره أقول إن الممتنع كواحد في الوجود

عَلَى فِرْسَمٍ أَحَدُهُمَا الْمُكْتَبَرُ لِذَاتِهِ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَضِيُ إِلَيْهِ عَادِمُهُ

کثیر مک الباری عزرا سمه فات ذاته تیقنتی عدمه • و اینکه

الْمُتَسْعِ لِغَيْرِهِ وَهُلُوَ الَّذِي يَمْتَنِعُ وَجُودُهُ بِسَبَبِ وَجْهَ دَائِرَةِ الْأَنْ

يَا فِيهِ كَا مَتَّسَاعٍ احْدَى الصَّدَّىنْ عِنْدَ وُجُودِ الْآخِرِ مَثَلٌ مَتَّسَاعٌ •

السَّوَادُ عَزَّزَهُ خُولُ الْمَنَاضِرِ وَمَا لِكَمْ وَالْمَرَادُ بِالْمُمْتَنَعِ

أذا كان بينه الحال أو الاستعمال لا يتحقق كل من مقدمة العبرة والحال والاستعمال
عمله لا يتحقق بالحقيقة لكنه عمل عن صفة الاسم لكنها تتحقق بالظرف تحولاً حيرت بالظاهر بهذه زرقة الألسنة
ولله المتن ومالكن وأما المتن الواجب في المتن يكون المتن سعى المتن ونحوه مقتضى ذاته أو عدمه ولا يكون منه منها إلا
الواحد الذي في المتن الثالث المثلثة أما أن يكون وجهاً للضرر عن أحد الطرفين ففيه
اثنان المتن والملكن وأما بيان وجهاً للضرر وصيغة المتن وصيغة المتن الثالث مما يكون منه منها إلا
عاقل أن الفرورة مسلوقة عن طرف العدم فلت العدم الفرض حاصل له كما ترى في الوجه والذلة المتن فكان ذلك لعدم الواجب أصلاً
مسئولة عن طرف الوجود فللت الوجود الفرض حاصل كما ترى في الوجه وكذا الوقت لا وجود للمتن اصلاً فللت

الغير

وسایر الموجبات مع قطع النظر عن سایر الموجبات
والحوادث عنه إن لم يراد من امتناع النفي في قوله المتن نفي
ومدلو امتناع النفي بحسب الذات لا يحب الوجوه المذكورة
فلا منع في ذلك لأن نفي الوجه فيه نظر لأنم ادخل في
الوجوه المذكورة قوله المثلثة سواه وغيره أقول المثلثة لا يكون
بالغة كما يكون الوجه والمتن بالذات وبالغة بل يكون
كل مثلثة بالذات ولكن المثلثة على تسعين كالوجه والمتن
أحد بها مثلاً عام وعابس المقدرة عن جانب المخالف كالوجه
مشلاً فإن المقدرة مسلوقة عن جانب المخالف وله جانب العدة
لأن عدم الوجه بين ضوريه ولا يلزم كون الوجه ممتنعاً
وعاب بالخلاف كالمتن اي المثلثة العام كالمتن لذا المقدرة متساوية
من جانب المخالف وهو جانب الدهور فان وجود المتن ليس
ضروري ولا يلزم لكون المتن العام كالمثلثة المعاكس باكون
العاكس له اسمياً بحسب الصلة واما اذا عرف المثلث

مطلع المثلثة المعاكس

الثالث يجوز جمع المثلثة المعاكس في نفسه

وممتنع فيها وجده في النبي صلى الله عليه وسلم يقول إن أريد به
المتن نفيه وإن المتن كون الشيء من الماشي من نظر أنا وإن
من جميع الوجوه علم أنه ممتنع لكن لم يكن هذا أملاً من المثلثة
نحو بل يكون حاصلاً في جميع الموجبات ايضاً لأن المثلثة من
الموجبات كأن نفيه الآخر من جميع الوجوه والألم يكون
الشيء بل يكون آن واحداً لائحة لا يوجد التغاير فيها بوجه من
الوجوه فيكون آن واحداً مثلاً لو كان زيد نظير عمرو من جميع
الوجوه لم يكن بنفيه نفيه فرقاً بل يكون آن واحداً وإن أريد به أنه لممتنع
إن يكون شيء من الماشي بظبيه الوجه يعني من بعض الوجوه
نعماته لأن جميع الموجبات من حيث أنها موجدة نظير لها
لايقال لأنني إن جميع الموجبات كأن نفيه للوجه من حيث
كون موجدة فإن وجود الوجه قديم وجود سایر الموجو
بات حادث والحادث لا يكون نظير القديم لتأتيه
إن مجرد الموجدة وجه واحد من الوجوه يعني للنظر فيه الوا

وهي

العام بقولنا سبب الصفة ورة عن أحد الجانبيين يصدق على
الإمكان الخاص أيضاً إلا إذا اعتبرت فيه فقط بان يقال
الممكن لعام سبب الصفة ورة عن أحد الجانبيين فقط وهذا يعنى أنه
فيما بين القوم وثانية ما هي التي تمثل المكان على المكان الخاص
وهو سبب الصفة ورة من الجانبيين أي من جانب الوجود والعدم
بالنسبة إلى ذاته فأن ذات المكان الخاص لا تعيقني وجوده ولا عيشه
فلا يكون وجوده وعدمه بالنسبة إلى ذاته كزيد شداد ذاته
مكان خاص لأن ذاته لا تعيقني وجوده وبعد مثيل كون وجوده
وعدمه بالغة كساي المكان الخاص وأغايسى المكان الخاص
مكنا خاصاً لأن كلما صدق سبب الصفة ورة عن أطرافين يصدق
سبب الصفة ورة عن أحد البعضين لا بالذكى تعالى وإن كانوا

قائمة لأنهم على ذلك التقادير يلزم أنقسام إيشى ما يفت
لأن ما يقتضى ثالثاً هو نفس المنقسم تاملاً والضيق أن الذات
في قوله سواء وعده لائحة من أن يرى جعله عالي الواجب
أو بآلمتنع أو أحد مما يلي الواجب والثانية آلمتنع والثالث
ظل أقياطان رفع عالي الواجب فلأنه يلزم أن يكون المتنع
مكنا لأن المتنع سواه الواجب وأقام بطلان رجوع أحد مما
لي الواجب والثانية آلمتنع لأنه يلزم تكليف الضيق وملوغة
جائز ويمكن إعاب عن باختيار كل واحد منها لأن يقال أن يضر
إنه يرى جعل عالي الواجب وبدخول المتنع في المكن لا يلزم بطلان
لأن المراد من المكن على هذا التقادير يكون سبب الصفة ورة من

جانب الوجود وهذا المعنى يصدق على المتنع كما يصدق على المكن
الخاص دون الواجب فأن وجود الواجب ضروري وكذا يحظر
أن يرجح الضيق إنما آلمتنع معاً وبدخول الواجب في المكن على
هذا التقادير لا يلزم بطلان لأن المراد من المكن على التقادير المذكورة
يكون سبب الصفة ورة عن جانب العدم وهذا المعنى يصدق على

فكونه ضرورياً عدم الواجب مسلوب بخلاف الواجب

وأقام بطلان رفع عالي الواجب يتحقق معه
مكنا لأن الواجب غير متبع حس

تهم

نحوه
نحوه

فمنه

ص

حال الصاد ب اختبار شه و خبره **اقول** ذكر الاختيار اشاره لا رد مذهب الحكماء، كان ذكر الشر وحده اشاره لا لارد من جب المفهومه والشيء والحكماء
جذب الشهوة والمحبته لان الحكماء قالوا ان الله هو موصى بالذات لا فاعل ولا اختيار ومحنة كونه فاعلا اختيار موافاة امثاله فعل و امثاله
لم يفعل كصدور الافعال الاختيار منه بذلك قبيل لكن فتح نظر لان الفاعل المختار بهذه المفهومه عما كان له الامر، والابولى ان عيادة ان معنى كونه مذهب افعال
رخص رايهوان ان يصح من الفعل وتركه ومنعه كونه موجها بالذات موافاة امثاله، وانهم امثاله فتحه كصدور الصنوع عن الشئ و حرارة عن النار
فان تكلت اقدم الشر وهو ما يزعم عليه اللزوم وهو ما امر به مع ان اللزوم بالتقدير قلت من وجده اماما ولا فلا النزاع فيه الا من النزاع في الخبر
واما ثانيا فلان خبره يناسب خبره الذي سبق ذكره موڑا من حلة الصفة ولا فرق واما ثالثا فليكون ترتيب السبب طالعه ترتيب الكتب وهو
الظاهر والندر كحال الدليل وجعل الظاهر والندر واما رابعا فلان المقام المدح واحتياط المقام المدح بالخبر ضر فالله الوجه قد تم وآخر
فان تجلت اخر صدور الشر ولغيره عن الممكن قلت لان صدورها بعد وجود الممكن

والعدم مقدم على وجودي لا با نقطه بشه فية الوجود وبي امثاله
ان الشه سبب البطلة وان الجيب البغز والبطلة مقدم على النور
كما قال لندنها وجعل نظارات والنور فيكون سببا بقدح عليه
سبب النور والرابع ان المدار من هنا القول رد على المفهوم
والله واما يكون باسنا د الشه لبي لندنها فان المفهومه ثابت
ان الشه ليس من لندنها والدليل ان يكون الواجب شهريا ومهو
باطل واستدللت المفهومه على عدم كون الشه من لندنها بقوله
نعم وما اصحاب من حسنة فلن لندن و ما اصحاب من سيئة فمن
نفسك والله سبب فلان يكون من لندنها بضمون هذا القول
والجواب عن اعني بقدر القول ليس كما ثابت المفهومه بل مفهوم
النحسات الموصدة اليك بخلق لندنها وارادته ورضاه
والسيئات الموصدة اليك وان كان يخلق لندن وارادته لكن
لا بد ضمانته بخلافه ضمان نفسك واستدل على لسته وابحاجه على كون
الشه وآخرين من لندنها بقوله لعنة لندن خالق كل شيء فان الشه
والجيبة ثبات يدخلان تحت هذه الالية فليكون من لندنها

الواجب كما يصدح عما يتصدي له من دون المفهوم المنش
ضوري وكذا يجوز ان يرجع احد التصريحين الى الواجب والاخر
لما المنسن و عدم جواز تعليق الضمير انما يكون اذا لم يلزم المفهوم
بالتضليل واعتدل زرور المفسد بمخوز التقديم بالضمير و ههنا
يلزم القول كما ذكرنا بمخوز التقديم فعليه فلان يجوز ان ينفي كل مهمنا
فانم **قوله** الصاد ب اختباره **اقول** بازارد للحكمة لان
الواجب عندهم فاعل موجب بشهه امثاله ولا قدرة في افعاله
وان اعد المتكلمين وهم فاعل باليختيار والارادة كما ذكر في
كتاب علي الحكماء **تفايل** بقوله ان هذا الرسالة رساله في فتن
الحكمة فاما ينسب هنا ان يكون المذهب كور فيه موافقا مذهب
المكان دون الغير لان الشارح تكلم المذهب بحسبة قوله
الصاد ب اختباره دون بياه استشارة لان المحار عليه مذهب
مذهب المتكلمين لا مذهب الحكماء **قوله** شهه و خبره **اقول**
تقديم الشه على توجيهه الابولى ان في المفهوم اقل من ازيد
والاقل بالتقدير اولي وارتبان الشه عديم الجيب و وجودي

وَلِمَعْزَةٍ أَنْ تَقُولَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ شَيْءاً عَلَوْكَانْ جَمِيعَ الْأَشْيَايْ
دَأَخْلَاتِكَتْ هَذِهِ الْآيَةِ لِرَمَانْ يَكُونَ الْوَاجِبُ مَحْلُوقاً لِغَفَرَةِ
وَهَلُوكَابَطْ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ يَعْنِي الْآيَةِ هَذِهِ أَنَّكَ حَاجَتْ كُلَّ
شَيْءٍ مَمْكُنٍ وَالْوَاجِبُ لَسْيَ بَلَكَنْ حَتَّى يَلِيزْمَ دَفَولَتْ الْآيَةِ فَلَا يَلِيزْمَ
خَالِقِيَّةِ الشَّيْءِ لِغَفَرَةِ قَوْلَهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ مُحَمَّداً قَوْلَ الصَّلَاةِ مِنْ
اللهِ يَعْلَمُ عَلَيْهِ مُحَمَّدَ رَحْمَتَهُ وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ اسْتَغْفَارَ عَلَيْهِ وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ
دُعَاءُ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصْلَوُنَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُوْأَ عَلَيْهِ وَسَلَوْأَ التَّسْلِيمَ لِقَائِيلَ أَنْ يَقُولَ لَوْكَا
الصَّلَاةُ مِنْ لَدُنَ اللَّهِ الدَّعَاءُ عَلَيْهِ مُحَمَّدَ يَلِيزْمَ مِنْهُ الدَّبُ عَلَيْهِ يَقُولَهُ
وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ مَعَ أَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ الْمَدْحُجِ امْتَالِزُورَمَ الدَّبُ
فَلَا إِنَّ الدَّعَاءِ إِذَا اسْتَغْفَرَ عَلَيْكُونَ لِلَّدُبِّ وَإِنَّهَا اسْتَغْفَرَلَهُ.
لَلَّامَ يَكُونَ لِلَّدُبِّ وَهَنَّهَا اسْتَغْفَرَ عَلَيْكُونَ لِلَّدُبِّ كَمَا يَقَالُ عَنْهُ
عَلَيْهِ التَّشَيَّعَانَ وَدِعَتْ لَلَّامَ وَأَيْمَيْ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ مَدَدَ الدَّفَعَ
أَنَّهَا يَكُونَ مَعْتَبِرَأَيِّي اسْتَغْفَرَ لَفَظَ الْأَدَعَاءِ بَلَيْ لَفَظَ الْصَّلَاةَ
وَأَمَّا اسْتَغْفَرَ بَهِيَّا هَلُوكَابَطْ الْصَّلَاةَ لَفَظَ الْأَدَعَاءَ فَلَا يَلِيزْمَ

مطلب استعمال کرد عاد بعله و اللام

مذکور

قوله الشهيد نهيه وادره **اقول** الفقيه نهيه وامره راجع
الى الله تعالى حقيقه كذا جاز ان يرجع اليه تحمل لا جلأه دم القريبا
الي الخلق فكما نهيا كما نالم وفي تقديم الذهبي على الاعرف ما صدر في بعض
وبيوده تقديم الشهيد على الحج **قول** المختصين بما لا يدرك غوره
اقول انما به اي لم تدار من الحال ان المراد من قوله المختصين بالله
الله فعلينا بذرا بجوزان يكون المراد من قوله بما لا يدرك غوره هلو الله
الله لا يدرك حقيقه فليكون المعني ان الله محمد عدم من خواص العباد
كالابداء واما لا يكرة اللدعا ويجوز ان يكون المراد من قوله بما لا يدرك
غوره هلو محمد عدم الله لا يدرك احواله التي تكون لا سور غير بيته فعلينا
ليكون المعني ان الله محمد عدم من خواص صفات محمد عليه السلام محمد عدم ويجوز ان
يكون المراد من قوله الحج حجت هلو محمد عدم مع الله فعلينا بذرا ليكون المعني
المراد من قوله بما لا يدرك غوره هلو الله تعالى لا غيره **قول** ارت
انما كتب بالتماسكم او رأقا **اقول** ان فقط التمس ولقطع الا ورا
مهما لا يحيي بيان بل الباقي غير جائز اما عدم مناسبته فقط الا
لتماس مهمنا فلأنه اعمما يستعمل فيما بين البترين الذين كانوا مسيسين

فان تقدير

كان تقدير الكلام مذاباب ايسا غوجي وهذا مسمى بالبيان
ووجه التسمية لهذا الكتاب بـ فقط ايسا غوجي عدا ايزعجا
لقطيوناني ويونان طائفة يقال بذلك ايسا غوجي لوز دخنة
اوراق فلما كان في هذا الكتاب الكلمات المنسوبة لهذا الكتاب
لذلك انور وفسيمي باسم ذلك انور وتسمية المشبه باسم المشبه
وقيل ان لقط ايسا غوجي كان اسم الحكيم الذي صنف هذا الكتاب
فلما مات الحكيم سمي باسمه لكتابه فعلى هذا يكون سمية المصنف نفع
السوق باسم المصنف كسبه السوق وقيل ان لقط ايسا غوجي كان
في الاول سما بشخص قرء هذا الكتاب عند الحكيم الذي الفم
ثم وضع اسم هذا الشخص لهذا الكتاب فعلى هذا يكون نسبة
المقدّس باسم القاري وقيل انه كتب من ايسا وغوجي قوله ^{معطير}
اصطلاحات **قول** المراد من هذه الاصطلاحات لذكرة احاديث
الكلمات الجم ويعني الجم وان نوع والفصل وانجاصة و
العرض العام والقول الشارح وانتها لشات لقضايا والذرا
التعيس والناس البهتان والتسايس الجدل والسباع الخطابة
والصوم والذكر ولما الوجوب العقل الذي يتسع الشرد ع بد ونه
كالتصوّر بوجه ما وتصديق بما ثناه ما لان كثرة امن محصلته يجعله
كريبا من العلوم من غير شروع شرعا من ذلك الاصطلاحات فان تدل
نحو هذه الكلمات اشاره الى انه المنطق آلة للعلم فليعلم من كثرة آلة العلوم
كونه آلة للفه لانه من جملة العلوم فلن الرأي من العلوم قوله
ان يشرع في شئ من العلم ^{رسو} المنطق

قال منها ياخجي **قول** هذا المفظ كرب من ثلاثة مخلات ايس واغن واي وقيل اكي فابت الكاف الى في قصار اي ومنه الاول بالدوبيه الاك وين
الثانية انا ومعنى الثالث انه الا ان حذف الاك لا اختصار ثم نقله المختصيون وجعلوه علما للكليات للفي وسبب تغيرها ان جعلها من الحكمة المستحبة مدين افرفع
الكليات للفي عند شخص سمير مطربي وسافر وكان ذلك الشخص يطلع الكليات للفي فكان له قوة ان يخرج الجميع ما فيها ثم جاء الكليم ورقه اساخوري
عنه و كان يجاوبه في اسن ورسه يارا ساخوري بهذا الوجه منقول عن شرح حمزة الدين الرازي قدس الدور وحفي فيكون تسميت
الشة باسم قاره و يتى انه كان علما للكيم استخرج الكليات للفي و دونها ثم جعل علما لها وبهذا الوجه منقول عن مولانا امبارك شاه قدس شر
ما تلاعنه ولا ناقطب الدين الرازي روح الله وحفي فاعدا يكون تسمية للمرجع باسم المخرج والوجه يشير الى تسميتها بان ايا خوري ن والاصل
اسم الورد الذي له خوري دري فعلى هذه الكليات لففية بخ المنقول اليه ومتى ف تكون التسمية تسمية الشة باسم شيره الله العالم

والثمن الشه والثانية سبع المغافلة **قول** يجب استحضارها

للمبتدئ **قول** الواجب على ثالثة اقسام احادي وجوب عقلي ومهاد

والذى يتبع خلاته عند العقل **قول** والثالث وجوب عقلي اي

استحساني وهو الذي لا يكون تاركه عاصي ولا يكون خلاده

مستفعا عبد العقل بل يكون وجوبا فيه وتحسنا من عدم عقلا

عدم والرابع من الواجب بهذا المعنى الثالث وانما كان

الماء من بين معاني الواجب الواجب العادي للتشيء من المبتدئ

بسريع في علم من اعلوم من غير علم واستحضاره باصطلاحات

المنطق من غير اثم وابتدا **قول** اذا اراد ان شبرع من اعلوم

قول الشرف وهو انسياق النفس بالقصد الى المبتدع

فيه وقوله من اعلوم احته اعن الشرف في شيء غير العلوم

فالشرف في شيء غير العلوم ثم يجب فيه استحضاره باصطلاح

حات المذكورة للمبتدئ واما استحضاره باصطلاحات المنطقية

للمبتدئ عند الشرف في شيء من اعلوم فلان المنطق اليمامة

العلوم ذات التشيء يجب ان تقدم على ذكر التشيء فان قيل ان

الاثم للعلم ملوف على المنطق لا استحضارا فلم قال يجب استحضارها

فتشاهد

فلذان القواعد التي يدقق المنطق يستفيدا من قوة الفكرة

والاثم يعرض للمنطق علط اصلا وليس كذلك بل بما يعرض

العلط للمنطق لا يحال قواعد المنطق ولذلك فالوازني تعرف

المنطق ترسم مراعاتها اللهم باستناد المقصدة لاماراعا

اي نفس المنطق فان قيل لو كان وجوب استحضار الاصططا

حات المنطقية لا يحال عليها للعلوم يجب تعميمها على العلوم في

جميع الاوقات فان الله الشيء يجب تعميمها على ذلك الشيء

ديما فلما عنا لافتراض استحضارا عند الشرف فلان المنطق

ليس الله ينفس التعليم بل هو الله لاحتياطها فلذلك يجب استحضارها

عند الشرف في العلم فان قيل لو كان المنطق اليمامة العلم لم يكن

الشيء الشيء لنفسه وهو باطل ما زرموم الشيء لافتلاف

المنطق علم من العلوم فهو كان المنطق اليمامة العلوم لكن

النفس تأذن راجي جميع العلوم فلان المنطق علم في نفس والآية

لغة من العلوم والشيء الواحد يجوز ان يكون الله وعلمه باشتراك

قوله ومنه يتوقف معرفتها على معرفة الدلالات الثالثة
المطابقة والتضمني والإلتزامي وانتساق المقطع **أول** إن فقط
هذه إشارة إلى الحكيمات وكذا الضمير في معرفتها راجع إلى
الحكيات **ثانية** بحسب حصولها على المذكرة وهذا يتوقف معرفتها هذه
على معونة الدلالات المذكورة وهذا القول يكون جزءاً
عن سؤال مقدر وهو أن يقال لم قدم المصنف بحث الدلائل وتقسيم
المقطع على بحث الحكيات مع أن المقصود الأصلي هو بحث
الحكيات واجب الشرح بقوله وهذه يتوقف معرفتها على
معونة الدلالات الثالثة وتقسيم المقطع إلى المفرد والمؤلف
وووجه توقف معرفة الحكيات على الدلالات وتقسيم المقطع
أن الحكيات هي المفهوم المفرودة المستفاده من المقطع المفرد
الدال بالوضع عليها على درايتها يتوقف معرفتها على معونة
المقطع المفرد الذي يتوقف معرفة على تعقيم المقطع وعلى معونة
الدلائل الثالثة المعتبرة في المقطع الدال فان قبل ما
أن الدلالات الثالثة تثبت بحث المقطع تكون نافذة مبين

علي الحكيماتِ توقعنا عليها لكن لا ينفع منه تقديم الدلائل على تقسيم الاعتقاد فلم يقدم بحث الدالة على تقسيم الاعتقاد مع ان الموصوف للدالة والموصي يكون معاً على الصفة كلها ان الموصوف للدالة من نفسه الاعتقاد لا ينفعه وتقديم الدالة انما يكون على تقسيم الاعتقاد على نفس الاعتقاد وانما قدم بحث الدالة على تقسيم الاعتقاد فلاز الدالة معتبرة في التقسيم الذي هو الاعتقاد فلما يجب تقديم المقيم على التقسيم يجب تقديم ما يعتبر في التقسيم عليه ما قبل قوله والدالة هي كون الشيء بالحالة ينبع من العلم به العلم شيء آخر قول هذا التوقيف تعريف المطلق الدالة التي ملئ غم من الاعتقادي وغير الاعتقادي وغير الوضعي وغير الوضعي واللازم هنا ان يتحقق الدلائل التي تتحقق معه الحكيمات على موافتها يعني الدلائل الثلاثة الوضعيه وهي المطابقة والتصان و الداله ذاتها لكن الشارح عرق مطابق الدالة دون الثالثة المذكورة لأن الثالثة المذكورة لا يتحقق الماء كورزة خاص و مطلق الدالة عام

لَا يَتَالِي وَهُنَّ الْمَرَادُ مِنَ الْعِلْمِ الْمَذْكُورَ سَيِّدُ تَعْرِيفِ الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ
فَلَوْ جَحْسُونَ صُورَةُ الشَّيْءِ فِي الْعُقُولِ لَمْ يَكُنْ جَامِعاً إِنْسَانَ عِلْمَ اللَّهِ يَعْلَمُ
لَيْسَ هُوَ جَحْسُونَ الْمَذْكُورُ لَأَنَّ عِلْمَ حَسْنَوْرِي وَالْمَحَاوِبِ فِيمَا أَنْتَ مَرَادٌ
مِنَ الْعِلْمِ هَمَا هَلَوْ إِعْلَمُ الْجَحْسُونَ الَّذِي كَوْنَتْ خَصَّصَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْجُونَ
عِلْمَ الْبَارِي عَنْهُ لَا يَصِرُّ بَابِ حِبْرِ وَجْهِ تَائِبٍ وَكَذَافِي تَعْرِيفٍ وَ
الْمَدْلُولُونَ نَظَرَ اخْرَجَهُنَّ وَهُلُولَ دَرْوِمَ الْدَّوْرَ لَأَنَّ الْمَدْلُولَ خَدِيَ تَعْوِيفٍ
الَّدَلِيلُ وَالَّدَلِيلُ يَصِيَّيْ تَعْرِيفَ الْمَدْلُولِ فَكَيْكُونَ كَلْوَاجَنْهَا
مُوقَوْ فَأَعْلَى الْأَذْرَ وَالْمَوَابِ عَنْهُ لَوْ جَهْدَيْنِ اجْدِهِمَا أَنَّ الْمَدْلُولَ
الْمَذْكُورَ يَعْرِفُ الدَّلِيلَ هُوَ الْمَدْلُولُ الْلَّغْوِيُّ وَالَّدَلِيلُ الْمَعْوَفُ
بَعْثَ الرَّاءِ هَلُو الَّدَلِيلُ الْأَضْطَلَاءِ • وَالَّدَلِيلُ الْمَخُوذُ يَعْرِفُ
الْمَدْلُولُ هُوَ بَعْيَيْهُ الَّدَلِيلُ الْلَّغْوِيُّ وَالْمَدْلُولُ الْمَعْوَفُ بَعْثَ الرَّاءِ هَلُو
الْمَدْلُولُ لَمَّا حَسْطَلَحَ اِيْضَا فَلَا دَوْرَ فَيْهُ وَالْوَجْهُ الْبَاعِيُّ مِنَ الْمَحَاوِبِ
أَنَّ الْمَدْلُولُ مُوقَوْ عَلَيْهِ الَّدَلِيلُ فِي التَّصَدِّيَقِ وَالَّدَلِيلُ مُوقَوْ
عَلَيْ الْمَدْلُولِ فِي التَّصَوُرِ فَلَا يَمِيَّمُ الْكَوْرَ الْبَاعِلَ وَهُلُولَ الْدَّوْرَ الْقَدَّيْ
الَّذِي هُوَ تَوْقِنُ الشَّيْءِ عَلَيْهِ تَوْقِنٌ عَلَيْهِمْ حَرْبَهُ وَاحْدَهُ بَالِ الْلَّازِمِ هَلُو

و معرفة النها ص كون مسبباً قابلاً لعموم العام فالهذا عرف
مطلق الدلالة إدلة دون الدلالة الثالث قول فمن هذا عرف
آه قول يعني عرفت من تعريف الدلالة إدلة دليل والمدلول
لذكرها فيه لأن المراد من الشيء الأول يعني تعريف الدلالة فهو
الدليل ومن الشيء الثاني فهو المدلول قول والدليل فهو الذي
يعلم من العلم به العلم شيء ذو المدلول فهو الذي يعلم من العلم
شيء آخر به العلم بقول في تعريف الدليل وأدلول نظر لأن الدليل
الذي يعلم من العلم به البعض شيء آخر والدليل الذي يعلم من
البعض به البعض شيء آخر يكونان خارجين عن التعريف مع أنها
دلائل عند هم فلا يكون تعريف الدليل والمدلول جامعين
وابحوار عنه إنما يعلم أن بذلك التعرفيين غير جامعين وآنعام
يكونا جامعين لوكأن المراد من العلم المذكور فيه مما هو العلم
الظاهر وليس كذلك بل المراد من العلم بهذا مما هو العلم المنطق
الثالث على التعرفيين والبعض وغيرهما يكون التعرفيان جامعين و
المراد من العلم المنطق بهذا مما هو حصول صورة آليته في العقل

الستة ملوك الدلالات الوضعيية النقطية لأنها لها دوافع غير
كما تبين في المطولات والمنطق لا يبحث فيه إلا عن المنطق
ولهذا أخري الدلالات الوضعيية النقطية قوله حسب وضع البعد
على المعنى **أقول** يعني أن السبب للدلالات النقطية أمع صنوع على معناها
ملوك الوضع مع دخل العقل فيها لأن لوم كين العقل نفهم المعنى
من النقطة الموضعية لذكرا المعنى عند إطلاق هذا النقطة الآيرية
إن النقطة الموضعية للمعنى لو أطلق عنها الجميع لم يتم الجميع منه
معناه وكذا الدلالة الطبيعية التي يكون السبب للدلالة فيها
الطبيعة مع أن للعقل هذه حل فيها كما كان في الدلالات الوضعيية مثلاً
حل للعقل وأما الدلالات العقلية فهي التي لا يكون الموضع والطبع
فيها مدخل بل يكون العقل فيها سياسياً مستقلاً **قوله** وإن كان
الأول فالدلالة بالطابعه **قوله** إنما قدم المطابقي على
الازديمي فلان إنما هي تابع للمطابقي والتابع يكون مؤخراً
غير متبعه وأما تقاديم المطابقي على التضمن فغير جائز لأن التضمن
ملوكهم الجزء والمطابقي. ملوكهم المجل فلما كان الجوز مقدمة باطن الكمال

الدورة والمعنى أن يهلوأ يقىء توقف البشري على توقف علية لكنه من حاتم ومهويس بما حل به ملوك شيري في الكثيرون مثل توقف كل واحد من المتصارعين على آخر كالابتعة والبنوة فان الابتعة يتوقف على البنوة والبنوة على الابتعة لكنه ليس بما طلب تغاير الجهة في التوقف **حال** والدلالة تفترضها طبيعية وعقلية وصورية **اعل** هذ الدلالات الثلث شقيها كل واحد منها يتجه اما الطبيعية فتقتسم إلى لفظية وغير لفظية اما لفظية **النحو** فكل دلالة على الوجه الوجع والمرض في الصدر واما الطبيعة الفعلية الفعلية فكل دلالة حركة عرق لم ينص على مرضه عند الاطلاق والعقلية ايضا تفترض الى لفظية وغير لفظية اما العقلية اللفظية فكل دلالة اللفظ المسموع من راء الجدار على وجود الابا فقط واما العقلية الفعلية الفعلية وكل دلالة المصوّعات على وجده الصانع واما الوضعيّة ايضا تفترض الى لفظية وغير لفظية واما الوضعيّة غير الفعلية فكل دلالة الدوال والاربع كل واحد منها مدحولة والمراد من الدلالات هنا بين فهم الاسم

مأمور

يكون فحمة أيضاً مقدماً عن فهم المثل واجواب عنه إن الدليل
التضمياني ليس فهم المثل مطابقاً بالفهم الذي في صيغة فهم المثل ولكن
يتوخّ عنه فهم المثل فيكون المطابق مقيداً على التضمياني فكان
التضمياني ملطفاً كالدلالة. فانه لا يوجد إلا بدون المطابق و
المطابق قد يوجد بغيرها **قول** مثل ما يقال بالدلالة امام كلامه
اذا دل على قابل العلم وصيغة الكتابة **قول** لغايائين يقول
ان ما لم يتأتغ غير صحيح لأن المراد باللزوم المذكور في الدلالة
الدلالة على اللزوم اليدين بمعنى الاختصار هو الذي يكتفي بقول
للزوم مع تصور اللازم في جرم الذهن باللزوم به يكتفي
باعتباره الرابع وتصوره وجنته فان من يتصور الا ربع
وبصوره الوجيه جرم باللزوم بينها من غير احتياج الى الشيء
آخر وهو تقييم اللازم اليدين بمعنى الاختصار او ما قبل العلم
وصيغة الكتابة مثل اللازم اليدين بمعنى الاختصار في لا يكون مطابقاً
للمثل الذي هو اليدين الذي كان بمعنى الاختصار فلا يكون صحيحاً
والجواب عنه اننا لا نسلم ان المراد باللزوم المذكور في الدلالة

الابتها على اللزوم اليدين بمعنى الاختصار بالدراجه هو اليدين بمعنى الاختصار
لكنهم يوجد العائم الا في صيغة شرط الفاسد لاجل العائم الذي
هو المقصود الاصلى فعلى هذا يكون المثال غالباً العاد وصيغة الكتابة
اشارة يليه أن الدراج من اللزوم المذكور في الدلالة الا لعدم امام
هو اليدين بمعنى الاختصار فيكون المثال مطابقاً للمثل ونقول **قول**
المراد من اللزوم هو اليدين بمعنى الاختصار والمثال المذكور شهادتين
معنى الاختصار لكن وروده هنا صحيح لأن مطابقة المثال للمثل
غير لازم واما لازم اليدين بمعنى الاختصار فهو الذي قد يحتاج بعد
تصور المثله لزوم وإلا لازم اي بغيره غير حداً أو سط
في جرم الذهن باللزوم بينهما كلام لزوم الا بحسب ما شرب
البسقونيا فان تصور سقونها وتصور الاسماء لا يكتفى
في جرم الذهن باللزوم بينهما بل يحتاج الى التجربة واما
للزوم غير اليدين فهو الذي يتحقق في جرم الذهن باللزوم
بينهما اي دليل كلام لزوم تساوي لزوم ايات الشفاعة بينها
لمثلث فان من تصور المثلث وتصور تساوي المذكور

البِشَّرُ وَ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فَسَبِيلِهِ أَحَدُهُمَا حَارِجَةٌ وَ مَنْ كَوَنَ الشَّيْءَ
إِلَّا مَرَوْمٌ فِي الْخَارِجِ بِجِبْرِيلِ لَا يُوجَدُ بِدُونِ الْأَخْرَقِ فِيهِ كَلُونَ الْنَّارِ إِنْ
الْخَارِجُ فَإِنَّهَا لَا يُوجَدُ فِي الْخَارِجِ بِدُونِ الْحَارَةِ وَ الْمَلَائِكَةُ الْمُدْعَيَةُ
مَنْ كَوَنَ الشَّيْءَ فِي الْذَّهَنِ كَيْثَ لَا يُوجَدُ بِدُونِ الْأَخْرَقِ كَلُونَ الْعَمَى فِي
الْذَّهَنِ فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي الْذَّهَنِ بِدُونِ الْبَصَرِ مَعَ الْمُعَايِدَةِ بِسِنْهَا فِي
الْخَارِجِ حَارِلَ لَا يَتَنَاعَّتْ كَجَوَانِ الشَّرِّ وَ طَبَّ بِدُونِ كَجَوَانِ الشَّرِّ طَأْخُولَ
الشَّرِّ طَهُوا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْوَجْهُ وَ يَدِي الْخَارِجِ غَلَى الشَّيْءِ لَمْ يُغَارِبْ الْمُوْثَرُ فِيهِ
وَ لَا يَفِي مُوْثَرُ الْمُوْثَرِ فِي ذَكْرِ الشَّيْءِ وَ الْمُشَرِّطُ طَهُوا الْذَّيْ تَعْوَقَ
حَصْوَلَهُ عَلَى الشَّرِّ طَهُوا كَجَوَانِ الشَّرِّ طَأْخُولَ وَ الْلَّازِمُ بِاطْلُوكَ كَذَا الْمَلَكَهُ وَ قَمَ
أَخُولَ وَ الْمَادُ مِنَ الْلَّازِمِ كَهْنَهَا هَلُوْدَمْ كَجَوَانِ الدَّلَالِهِ الْأَتَنِهِ أَتَدُونَ
الْمَلَائِكَةُ الْخَارِجَةُ وَ الْمَادُ مِنَ الْمَلَكَهُ وَ مِنَهَا هَلُوكَونَ الْمَلَائِكَةُ الْخَارِجَةُ
شَرِّ طَهُوا لَدَلَالِهِ الْأَتَنِهِ أَمِيَهُ فَإِنْ قَبِيلَنَمَا قَانَ فَالْلَّازِمُ بِاطْلُوكَ وَ الْمَلَكَهُ وَ قَمَ
شَلَهُ وَ كَلَمْ قَيْلَهُ كَبَعَسَ يَابِنَقَيَالَ فَإِلَمَلَهُ وَ قَمَ بِاطْلُوكَ الْلَّازِمُ مِثْلَهُ قَلَهُ
لَانَ الْلَّازِمُ قَدْ يَكُونَ لَعْمَ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْمَوَادِ وَ قَدْ يَكُونَ مِسَا وَ يَالَمَ
فِي بَعْضِ الْأَخْرَجِيَّهُ اَذْ قَوْلَهُ كَلَا الْتَّعَدِيَهُ بَنَ سِيلَهُ قَمَ عَدْ مِهُ عَدَمَ الْمَلَكَهُ كَوَ

لم يمكِن بالجُرم بالدلَّة وَم بَيْنَهَا بَلْ بِخُلُجٍ إِلَيْ دَلِيلٍ وَأَمْرًا أَمْلَأَتْ
فَلَوْ الْسِطْرَةُ الَّذِي يُجْبِطُ بِهِ ثَلَاثَةُ حَطُوطٍ بِحَدَّتْ بِجَدْرٍ فِي ثَلَاثَةِ
رَوَابِطٍ مَكْذَلَةٌ مَكْذَلَةٌ وَالرَّابِعُ هُلُوُ الْسِطْرَةِ الَّذِي يُجْبِطُ بِهِ أَرْبَعَ
حَطُوطٍ بِحَدَّتْ بِهِ أَرْبَعَ زَارٍ وَلِلَّامَذَلَةَ مَكْذَلَةٌ وَالْمَكْذَلَةُ
هُلُوُ الْسِطْرَةِ الَّذِي يُجْبِطُ بِهِ أَرْبَعَ حَطُوطٍ يَكُونُ أَلَّا تَهْنَأَ مِنْهَا إِلَّا لِلَّهِ
مِنَ الْآخَرِينَ مِنْهَا مَكْذَلَةٌ مَكْذَلَةٌ لَآنَ لِلْقُطْلَ لَا يَدْلِي عَلَى
كُلِّهِ خَارِجٌ عَنْهُ نَحْوُ فَإِنْ قَبِيلَ لَمْ لَا يَدْلِي لِلْقُطْلَ عَلَى كُلِّهِ خَارِجٌ عَنْهُ
الْمَعْنَى الْمُوْضِيْعُ لَهُ فَلَمَّا آنَ لِلْقُطْلَ لَوْدَلْ عَلَى كُلِّهِ خَارِجٌ غَلَى الْمَعْنَى
الْمُوْضِيْعُ لَهُ لَزَمَ مِنْ قَدْمِ الْمَعْنَى الْمُوْضِيْعُ لَهُ مِنْ لِلْقُطْلِ قَدْمَ الْأَمْوَارِ
غَيْرِ الْمَسَاْبِيْهِ وَهُلُو بَاطِلٌ فَإِنَّ الْأَمْوَارَ أَنْجَرَتْ عَنِ الْمَعْنَى الْمُوْضِيْعُ لَهُ
غَيْرِ مَتَّعِيهِ بِالصَّرْقَرَةِ بِمَلْ حَارِ لَآنَ الْمَالِ زِمْتَهُ الْحَاجَتَهُ أَهْ
نَحْوُ الْمَالِ زِمْتَهُ مَيْ كَوْنَ لِشَيْءٍ بِحَدَّتْ لَا يَوْجِدُ بِدَوْنِ شَيْءٍ أَهْ
سَوَادَ كَانَ دَلِيلُ الْكُونِ مِنْ جَانِبِ وَآهَدَ كَانَ لِلْلَّازِمِ أَعْمَمَ
مِنَ الْمَلَكَهُ وَمْ كَالْجِيَوَانِ شَلَّاً بِالنِّسَابَهِ إِلَيْ الْأَيْسَانِ أَوْ مِنْ جَانِبِيْنِ
كَانَ الْلَّازِمِ مِسَا وَبَالْمَلَكَهُ وَمْ كَوْصُورَ إِلَيْهَا بِالنِّسَابَهِ لِلْظَّافِرِ

مفهوم اليمى فان مفهومه فهو العدم مع اضافته لـ البصر والبصر
خارج عن مفهوم اليمى دلالة التقط على الخارج عن الموضوع له لا يكون
الا الترا ما فد لام اليمى على البصر لا يكون لا الترا ما لا يقال في لا صاف
او اعنى اي والمدك من الامر لا عباري بل يكون اعباريا فبلده ان
يكون اليمى او اعباريا لا نفس موى لانا يقول لا نسلم ان حال لا صاف
او اعباري بل يكون البعض هنا اي من لا صافته شيئا في نفس الامر
كان فيما يخفيه وبعضا في الا عبار كما اكتبهنا اضافه زيدا
شيئا خر مع انه ليس بمضاف في نفس الامر بل في الا عبار فقط
فيكون مفهوم اليمى هو كما من العدم والا صافته التي شئي في
نفس الامر فلا يليهم من فد اآللة كسب تكون اليمى او ااعباريا
حال عما من شأنه ان يكون بصيره **أقول** بعد اثباته الى ارجح الظواه
التي هي عدم البصر كان من شأنها ان يكون بصيرا كالحجر والشجر
وغيرها فانها عدم البصر لكن ليس من شأنها ان يكون بصيره
حال ثم التقط انتا مفرد واما مركب **أقول** اير اول لفظ ثم هناء
شاره بـ **التفت** **التفط** موقوف متا خر عن بيان الدلالات الثابت

اما بالتي رأى عدم اللازم عدم المأمور على تقادير كون اللازم اعم
من المأمور فلأنه لو لم يستلزم عدمه عدم المأمور لزام وجوه
الأشخاص بدون الاعم وهو باطل واما استلزم عدم اللازم
عدم المأمور على تقادير كون اللازم مسما ويائيا للملزم وتم فلأنه
لو لم يستلزم عدمه على هذا التقادير عدم المأمور لم يكن مينا و
يائيا وبيان فمما ذكره على ان عدم المأمور لازم
باستلزم عدم اللازم مطلقا و عدم اللازم يستلزم عدم
المأمور مطلقا فلذا قال اللازم باطل و المأمور مثلكه ولم يقل
بالعكس **حال** لان عدم كالبعيدين على الملكة كالبعض التي رأى
آخر ذكر عدم الملكة حينما اشتراكه يعني ان مفهوم البعد عما
و معنوم البعد يعني ما معنوم البعد لكن ذكر الشارع واما
مفهوم البعد فهو قوع العين يدركها المحسوسات و دليله يعني على
البصر يعني قدر العين فالمعنى اذا جعل في الذهن حصد البصر
لابد للخارج لمعاناته بينما يعني الخارج كما ذكره الشارع واما
دلالة البعد على البصر التي رأى ما دون بضمها فلان البصر خارج عن

لأن المراد من النقطة هنا هو نظر الدليل الذي يعيّر فيه البدلة
فليكون البدلة مسندة من قبض المقدم للنقطة لأن البدلة كانت
منتهلة الجد النقط الدليل الذي علّم المقسم المقدم على العبرة
وجزء المقدم عن الشيء والذى كان منهله الجذر يكون مقدماً عن
ذلك الشئ بالاوبي تأمل لا يقال إن البدلة صفة النقط وصفة
الشيء تكون متأخرة عن الشيء ولا يجوز تقديرها عن قبض
النقط لأننا نقول الموصوف هو النقط الدليل والدلالة التي تقدم
عن قبض النقط لاعتراضه فلابد لهم منه تقدم الصفة على
الموصوف أما أن لا يبرأ بجزء منه دلالة على جد بمعناه
ان في هذا العبارة احتمالين حد هما أن يكون المراد من عدم الدارج
في تعريف المفرد ومن الارادة في تعريف المركب فعلين فعليه
عذر الا جتماً يكون تقدير الكلام كذلك ان المفرد هو الذى
لا يبرأ بالجزء منه دلالة على جد بمعناها بالفعل والمركب يكون
عكس ذلك ففيه صح ان يكون جميع المركب مفروغاً قبل ارادة
البدلة وبعد ما من جراحتها على اجزاء معاشرها لاته يصعد عليها

قال وللخارقة تدل على حسم معين **أقول** شئ نظر لان المخارقة يكتمل على حسم ما و بهوا افراد الامر و افراده غير معين اللهم الا ان يغايه المراد من التعيين
التعيین النوعي لا الشخصي ولله المرتى يده على النوع المعين و به نوع للخوان قلت الجواهر ليس بمحض الجوب بل فرد من افراده فكذلك يدل
على الحسم المعين و بهو النوع المعين قلت لا وجود للكنوع الا في صنف فرد من افراده فاذا كانه فرد من افراد النوع مرتب كذا النوع مرتبا
فيكون بالله المرتى والا على نوع الله و بهو النوع المعين **قال** الا قوله لا يكون له جزءا اصلا **أقول** اى القسم الا قوله لا يكون للجنس
المحض نوعا مفعلا جزءا اصلا سواه كان لذلك كيف له جزءا ولا فيدخل في قوله الا قوله ان لا يكون له ان قسم المفرد مشتملا الا قوله خالق اذ اكانه على
الشخص اثنان ومثال اثنان على النقطة فقوله خالق على محمل اثنا و اثنا قيده بقوله على لامه اذ لم يكن على كذا كان مركبا تعيينا
لكونه فعله و فاعلام

من افراد بالج فلا يكون مدلول الجونية قوله راجي الحارة بمعينة كما قال
الشارح انه معين والجواب عنه ان المدارد من النعانيين هنالك
تعيناً بشخصاً بالمعنى فيكون يعني ان الجسم المادي في مثال
المذكور ليس لا افراد من افراد نوع الجم من بين سبائر الابناء
فان كان الاول فهو المفرد وان كان الاخر فهو المركب
لابغى ان مفهوم المركب وجوي ومفهوم المفرد عادي
والوجودي يكون بالتقاسم او ي من العادي لشدة فتنه الوجود
لابن يقول نعم اذا كان يكون هكذا بالذاتية تالي المفهوم لكن هذا
المقاييس قوام التقسيم والتقسيم اما يكون بحسب الذات
وذات المفرد مقايم على انت المركب فاما قارن المفرد
على المركب خوف على اما ما قيد لفظ بقوله على لان
قوله على لفظ لا يكون متداً فاما قيد بقوله على فان قيد لا يعلم
ان لفظ لفظ لفظ يكفي على لفظ كذا لان المركب فهو الذي بدأ
جز لفظ على جز معرفة وهو هنا لا يخدر لفظ فان انت ليس

حين اراده المعنى الموصوع له من هذا المركب فعلى هذا لا يلزم الاتساع
المذكور اصلاً فتندفع بهذه البواب ما فيما ان احاد المفرد ويتيقض
بالفاظ غير دلالة على معنئه وبالفاظ دلالة على معنئه بحسب الطبع
والعقل لا ترتباً لايست بالفاظ مفرودة مع تعريف المفهوم صادقة عليهما
مثال ما يدل بالتصمنى لا انسان ذا دل على احاد هما بى على
الживوان او على النبات ففي ضمن هذا الجميع كل
على الحيوان او على النبات فما يكون بالتصمنى ذا ازيد من فقط
الإنسان جميع الحيوان والنبات وفهم في ضمن هذا الجميع كل
واحد من الحيوان والنبات او فهم احاد فما يقع على هذا يكون فهم
لذا في جسم الحكل فالذى ليس به تضمنا واما اذا اراد به من
لقطع الانسان والحيوان فقط او النبات لا الجميع كمان دلاته لقطع الا
انسان على فارا اتقدير لذى المدار منه مطابقه لا تضمنا لكن يكون
من قبيل ذكر الحكل وآرادة الحنك فالمحاجرات من المطابقه لا
ن لوضع النوعي يوجد فيها المحاجرة تدل على جسم معان
اعترض عليهما بان المحاجرة لا تدل على جسم معان بل تدل على ودعا

قال وان انتهى الى مين لا اقول اي ان يكون له جزء لا ينبع من المفرد اى ينبع للنقطة او صنوع جزء ولا يكون لذلك لازما هفتي سواء كان لذلك المفهوم او
امكين فدخلني قوله والثانى قياد اخوان من المفرد اي هنا مثال الا قوله كنير اذا كان ذلك علما يستمد لها دعوه لا طائل تحته بهذا القيد لان زيدا واعتبا له
حال العلية وعدتها ومساويا نسواه افاده - فان قلت انه مركب بناء علما علم آخر لان كلها واحد من الازاء والواو والوال اشاره اهل للحسب
الى عدد معنى فيكون مركبا فجوب التقييد الا حذف اى مركب من اراده الكليات اي المركب من اراده لفظ وهو
مركب في علم آخر من اراده لفظ فلا يجب الا حذف وما قيل انه في التقييد فائده تكفي احدهما ان زيدا اذالم يكن علما يستمد اهله زيدا
دواها كان مصدر رايكون له فاعلى فيكون مركبا وتناسبها انه اذالم يكن علما يستمد اهله من جزء النقطة ولذلك على جزء مفهوم لاذ اهله علم الحسنه يتعقلا ون
من كل جزء من اجزاء عدد داخله صافى تكون مركبا فقيد بالعكيده لعدم بعده الا ضماليه وبها فاسد اهلا فاسد اهلا فاسد اهلا فاسد
الاولى فلما ان اراد بفاعل زيد علما تقدير كونه مصدر انتابه فلام كونه مركبا على ذلك التقدير لان الكلام في لفظ زيد لاج لفظ آخر وهو
العن على الظاهر وان داد بالفعل المضمون المترتب الصدر لان المصدر اسم جنس فلا شئ منه اسماء الا جنس يحيى كذا نصوص المصباح

فَذَكَرُوا بِالْمُوْسَبَقَةِ فِي قَدْلَايْصَدَقِ عَلَيْهِ اَنْ يَدَلْ جَزْرَ لِفْظِهِ
عَلَيْهِ جَزْرٌ مِعَاهُ فَلَا يَكُونُ وَرَجْلَهُ فَلَا يَحْتَاجُ لِيَقْولُهُ عَلَيْهِ كَوْنُ قَدْلَايْصَدَقِ
مَفْرُدًا قَدْلَايْصَادَقَ نَعْمَانَ لِقَطْ اَنْتَ لَيْسَ الْمُلْفُوتُ لَكُنَّهُ مَقْدَرَةٌ فِي قَدْلَايْصَادَقِ
وَالْمَقْدَرَهُ كَانَ كَالْمُلْفُوتِ فَلَوْلِمْ يَكُنْ مَقْيَدًا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ اَلْمَلْمَلْ يَكُونُ فَرْدًا
يَنْجَحُ اَجْلَى قَوْلُهُ عَلَيْهِ كَوْنُهُ مَفْرُدًا تَنَاهِيَ وَالْإِنْتَهَى اَنْ يَكُونُ لِهِ
جَزْرٌ وَلَا مِعْنَى لَهُ حَوْزَرِيَرْ عَلَيْهِ اَنْ لِقَطْ زَيَارِلَوْلِمْ يَكُنْ عَلَيْهِ
لَكَانَ لَكَلْ حَرْفٌ مِنْهُ مِعْنَى عَلَيْهِ حَارَهُ كَلْ بَاهِنَ فِي عَلَمِ الْمَنَادِيَةِ
وَالْجَسَنَهُ وَيَدَلْ كَارِدِيَهُ مِنْهَا عَلَيْهِ مِعَاهُ وَبِصَدَقِ عَلَيْهِ بَوْيَفِ
الْمَكْبَرِهُ هَلْوَمَا يَدَلْ جَزْرَ الْلِفْظِ عَلَيْهِ الْمِعْنَى فَيَكُونُ مَرْكَبًا وَاَمَا اَذَا
كَانَ عَلَيْهِ اَلْمَلْمَلْ يَكُنْ لَكَلْ حَرْفٌ مِنْهُ مِعْنَى يَدَلْ عَلَيْهِ بَاهِنَ لِلْلِفْظِ زَيَارِ
مِعْنَى وَأَدَدِ وَمَهْوَهُهُ يَزَيدُ فَعَلِيَّ فَلَدَلَا يَدَلْ جَزْرَ الْلِفْظِ عَلَيْهِ
اَمِعْنَى اَلْمَوْضَعِ لَهُ فَيَكُونُ مَفْرُدًا وَالثَّالِثُ اَنْ يَكُونُ لِهِ جَزْرٌ
وَمِعْنَى لَكَنْ لَا يَدَلْ عَلَيْهِ خَوْبِدَ اللَّهِ عَلَيْهِ اَنْ مِعْنَى لَهُ يَبَاهِنَ فِي
فَالْأَلْفَمْ لَاهِ اَمَا اَنْ يَكُونُ دَاهِلِيَنَ مَعَايِيَهِ الْمِعْنَى الْمَوْضَعِ لَهُ
اوْخَارِجَيْنَ مَعَا اوْ اَحَادِيَهَا دَاهِلَّ وَالْاَخْرَجَجَارِجَهُ وَالْكَلْ بَاهِنَ

اما بطلان الاول فلا القسم الثالث يكون معنـا لـكـم فـاـنـ قـبـلـ
ليـنـ حـزـنـ الـلـفـطـ معـنـيـ فيـ القـسـمـ الـكـمـ وـهـ مـعـهـ فـكـيفـ يـكـونـ
هـذـاـ القـسـمـ بـعـدـ القـسـمـ الـكـمـ فـلـنـ اـنـ مـعـهـ قـوـلـهـ فـيـ القـسـمـ الـثـانـيـ
وـلـاـ مـعـنـيـ لـهـ اـنـ لـاـ مـعـنـيـ لـهـ دـاخـلـاـ فـيـ المـوـضـوـعـ لـهـ لـوـيـنـ حـقـيـ مـطـلـقاـ
الـلـاـنـ الـاـنـ يـقـالـ اـنـ مـعـنـيـ قـوـلـهـ فـيـ القـسـمـ الـكـمـ وـلـاـ مـعـنـيـ لـهـ بـعـيـهـ
لـاـ بـجـرـ وـزـيدـ عـلـىـ مـطـلـقاـ اـيـ لـلـفـيـ بـوـضـوـعـ لـهـ وـلـيـ خـارـجـ بـحـبـ
وـضـعـ الـلـفـتـ وـاـمـاـ مـعـنـيـ قـوـلـهـ فـيـ القـسـمـ الـثـانـيـ اـنـ يـكـونـ لـهـ حـزـنـ
وـبـخـرـ مـعـنـيـ اـنـ لـجـزـ عـبـدـ اللـهـ مـعـنـيـ بـحـبـ وـضـعـ الـلـفـتـ وـاـنـ كـمـ
خـارـجـاـ عـلـىـ المـوـضـوـعـ لـهـ فـيـلـهـ هـذـاـ يـكـونـ القـسـمـ الـثـانـيـ غـيـرـ القـسـمـ
الـكـمـ وـفـيـهـ مـاـ فـيـهـ وـاـنـهـ دـيـقـقـ وـاـمـاـ الـكـمـ مـنـ التـهـ دـيـدـ فـلـاـنـ القـسـمـ
الـثـانـيـ يـكـونـ بـعـدـ القـسـمـ الـثـانـيـ وـكـذاـ يـكـونـ قـوـلـهـ لـكـنـ لـاـ
يـذـلـ عـلـيـهـ خـطاـءـ فـاـنـ كـلـ وـاـهـ مـنـ الـجـنـيـهـ يـذـلـ عـاـمـغـيـاهـ كـاـيـدـلـهـ
الـرـأـيـ وـاـمـاـ بـطـلـانـ القـسـمـ الـثـانـيـ مـنـ التـهـ دـيـدـ فـلـاـنـهـ نـوـكـانـ
معـنـيـ حـدـ اـلـجـيـهـ دـاخـلـاـ فـيـ اـلـمـعـنـيـ المـوـضـوـعـ لـهـ فـلـاـ يـصـحـ قـوـلـهـ لـكـنـ
لـاـ يـذـلـ عـلـيـهـ الـلـاـنـ الـاـنـ يـقـالـ تـغـيـرـ الـلـهـ هـنـهـاـ اـنـمـاـ يـكـونـ

المُعْنَى

الْفَتِيم

1

بالنسبة إلى خارج الذي كان معناه خارج عن المفهوم الموضوع كمفعه لفظ
 الحديث بعد ذلك فإن معناه شيء له الألومنية فأنه خارج عن المعنى
 الموضوع له الذي شخصي انساني عند العلم لقائل أن يقول يعني
 بعد ذلك خارج عن المعنى الموضوع له فإن معناه شيء له الألومنية
 فهذا خارج عن المفهوم الموضوع له الذي هو الحيوان الناطق مع
 التشخص والرابع أن يكون له جزء ذي معنى ذا عليه لكن
 لا يكون أسد الحيوان الناطق على لأن معناه حماية الا
 نسائية مع التشخص لقائل أن يقول بهم مثل القول كون
 مفهوم ليته جزء في نفسه فإن مفهوم عموم الحيوان الناطق هو
 جسم نامي حساس متجرد لا رادة شيء له انطلاق فهو كان
 عموم لفظ الحيوان الناطق على التشخص انساني كان معناه حماة
 نامي متجرد لا رادة شيء له انطلاق مع التشخص فليتم أن يكون
 مفهوم الحيوان الناطق جزء عن مفهوم الحيوان الناطق وهو
 باطل وابحواب عنه أن لا ول بمفهوم الحيوان الناطق المر
 كب غيره العلم والثاني في مفهوم للحيوان الناطق بعلم غير المذكر

وفيكون احادي ماجز من احادي لا يلزم كون الشيء خارج نفسه وهو
 ظاهر لا يقال باسم انقسام المفرد اربعه بل يعني خارج تامة
 لوضع الحيوان انساني على شخص غير انساني لا يكون داخلاً
 في الاقسام الاربع المذكورة بل يكون قسماً اخر فيه الاعنة
 المذكورة فلا ينحصر اقسام المفرد في الاربعه ثم يوجد له قسم
 اخر لأننا نقول أن الحيوان الناطق لوضع شخص غير انساني
 يكون عالى تقسيم الثابت لا يكون قسماً خامساً فنحضر انتقاماً
 المفرد في اربعه فان قليل من القسم وهو الذي يكون يعني كل
 واحد من جزئيه خارجاً عن المفهوم الموضوع له الاعنة كما هو في
 عبد الله على فان يعني العبار العبودية وهي يعني انت الألومنية
 وكلها خارجان عن المفهوم الموضوع له والتشخص الانساني
 وأما الحيوان الناطق لوحظ على ذلك انفس مثلا لم يكن
 يعني كل واحد من جزئيه خارجاً عن المفهوم الموضوع له بل يكون
 يعني كل واحد اخلاقاً في المفهوم لمعرفة الحيوان والآخر خارجاً
 عنه يعني الناطق فان يعني الحيوان داخل في ذلك

النفس ومعنى الناطق خارج عنه فلابدكون بعين أقسام
الثابت قال إن القسم الثالث وهو الذي يكون جزء
اللقط معنى ولا يدل على ذلك الجزء عليه سواء كان ذكر المعنى
دالاً أو في الموضوع له أو خارجاً عنه سيكون الحاس عين الثان
المفرد على تسمين كلوي وجزئي فان قبل أن يفرد نعم
لي الباقي والباقي لم لا ينقسم المركب إليه مما ايفقاً قال إن
كون المركب كلياً وجزئياً أعا يكون باعتباره كون أحراً كلياً
وجزئياً فلهذا يتعرض القسمة المفرودة إلى الباقي والباقي دون
المركبات ونقول تسمة المفرد إلى الباقي والباقي لا ينافي
قسمة المركب إليها فان قليل وكان أحد جزئي المركب كلياً
والآخر جزئياً مثل زيدانسان فذلك يكون مثلاً للمركب
كلياً أو جزئياً فلن يكون هذا المركب خليجاً فان المركب
الباقي يجب لكتلية ان يكون جميع اجزاءه كلياً وأما المركب
الجزئي فلا يجب لكتلية ان يكون جميع اجزاءه جزئياً كمثال المذكورة هنا فان قليل مما جعل مفهوم المفرد
اللقطة

في الحقيقة

المفرد إلى الباقي والباقي ولم لا يجعل المفهوم الحالاً صل عنده العقل
مع ان مورداً القسمة الباقي والباقي يعني نفس الامر فهو المفهوم
لكن جمل مورداً القسمة الباقي والباقي همها فقط المطرد اثارة
إلا أنه بحسب رأيي قاتمة الحال هو فقط مقام المدلول وهو المفهوم
فليكون من قبل تسمية الحال باسم المدلول لا يقال له المفهوم
ان يكون المدار من المفرد مورداً القسمة فهو نفس المفهوم لا
اللقط فان المفهوم يتصف بالمفرد والمركب كما يتصف بما
ثانياً وبالعرض وفي انتصارهما بالكتلية والكتلية كان الاسم
بالكل لانا نقول إن الحال فرضية باطلة من المفرد في
مورداً القسمة فهو اللقط دون المفهوم لأن البحث هنا
اما يكون يعني اقسام اللقط وايضاً بدل الضمير يعني قوله
نفس تصوّر مفهومه على ان مورداً القسمة همها حال
اللقط دون المفهوم والايام ان يكون المفهوم مفهوم
وهو باطل لأن اما ان تكون نفس تصوّر مفهوم او
مداداً بدل الحال المفرد يعني الباقي والباقي لقايل ان يقال يعني

المفرد

تقديره مذا الحصر بایتم عدم جواز تقسيم المفهومي الكاكي والجذري
لأن المفهود الجذري هو مورود القسمة ولو كان كلياً لا يجوز أن
يكون الجذري قسماً منه لأن الجذري لا يكون قسماً من الكلي ولو
كان جزئياً لا يجوز أن يكون الكلي قسماً منه لأن كل واحد من
الكليل والجذري التحقيق مبنياً على أحد مما قسمه من الأجزاء أصلأً
والجواب عند أن معنى قوله المفهود إما كلي أو جزئي وهو أن المفهود
عند أحدهما من القسمتين ولا يخرج عن أحد مما وبحصمه أن المفهود
الذى هو مورود القسمة ليس الموجود في نفسه لكنه موجود
لأنه إما يوضع بالكلية أو يوضع بالجزئية وحال جميع
البعضيات مذراً فإن قيل إن اعتماده ضد مذراً التقسيم في فن التقسيم
ولم تتعارض في التقسيم الذي قبل مذراً التقسيم فلها إنما يتعرض
لمذراً التقسيم في مذراً التقسيم لأن الغير لا يدخل التقسيم مفضلاً
بالآلات بالغير إما أن يتبع نفس صور مفهومه إما
من حيث أنه متصور أن التصور هو حصول الشيء
في العقل وهو على نوعين أحدهما أن يكون حصوله في العقل بطر

بإلاصالة وهو الذي يكون حصوله في العقل نفسه لاستدامة وظلله
لخصوص العلم والعلم وسائر القيمة النفسانية فان حصوله بهائته
العقل أنها تكون نفسه والعلامة حصوله غرض الاستدامة وبعدها في العقل تجيء
ترتيبات لها موجودها أولاً وهي إثبات أن يكون حصوله شديداً وظلله
لأنفسه حصوله ثالثاً والرابعاً والرابط واليابس وفان حصوله
العقل ليس ينبع بها باتفاقه والبطل والعلامة حصوله بهائي في العقل
باليقنه لا ينبعه عدم ترتيب آخر لها عند وجودها في العقل لكنه
النار كالماء مثلاً لا يوجد في العقل عند وجود النار في العقل
ونكدة لا يوجد بروادة الماء في العقل عند وجود الماء فيه وكذا
حال سائر المذكورة فانا إذا اتصورت بالنار والماء
والرطوب واليابس فإنها حصلت في ذهني شديداً بوجوه
غير أصلية ولم يوجد في الماء بروادة والبرودة والبرودية لأن
فإن الحالات المذكورة إنما لم يتم لوجودها الأصلية أي
الحالات التي لا يوجد لها الماء ونحو ذلك وإن تحقق النار فهذا
عند حصولها فيه وليس كذلك وإن عافت المفهوم بقوله من حيث

انه يتصور لبعض المأذن عن وقوع الشك في تعريف الجني
 بحسب المفهوم من حيث انه متصور لا نفس التصور وكذا عدم
 المأذن من وقوع الشك في تعريف الكجي فليس مفهوم الكجي
 من حيث انه متصور لا نفس التصور ولو لم يقل من حيث انه متصور كما
 المبادر الى المفهوم من عبارة ان المأذن من وقوع الشك في نفس
 التصور في تعريف الجني وكذا عدم المأذن في تعريف الكجي فما قال
 من حيث انه متصور علم ان المأذن هو نفس المفهوم من حيث انه متصور
قوله فهو الجني **اقول** ان تقل ما الفرق بين الجني والجزء
 قلن ان الجني لا يكُون داهلا في شيء كزيد مثلا فابن جريري
 وليس بداخل شيء وله فهو الذي يجب ان يدخل في شيء
 كزيد مثلا في قولنا زيد عالم فان زيدا من حيث انه جزء من هذا
 الشك في تصوره مفهوم من وقوع الشك بين كثير من
 قول زيد ونذر الفرق بين الاجمال والاجماع فان الاجماع يجب ان يدخل
 فيه شيء والاجماع بخلاف وفيه شيء فان الاجماع قد يطلق على اشيء الذي
 ليس بحسب من شيء كما يقال لشيء البسيط الالاجماع قد يكون

جوهر الجملة فالطلق أقط بدل على الشيء لم يدخل فيه شيء ففيما ذكر
 والجواب عنه أن لشيء البسيط وأن لم يكن فيه شيء في نفس
 الامر كتمة بجوز ان يكون فيه شيء فرض او بهما والابلاغية بقوله
 كلام في قوله قد يكون شيء جوهر الجملة شامل **قوله** وانما قدر الكجي و
 الجني بالتصور لأن من الحالات ما يمتنع من الاشتراك بين
 امور متعددة باذنطلي الخارج كواحد العبور فان عليل الخارج
 يقطع وقوع الشك في **قوله** تقديركم ان يقول اتساع الشك بين
 امور معاذدة في الواحد باذنطلي اندليل على ذلكة العوا
 وان لم يكن التصور مذكورا في مفهوم الكجي فان مفهوم الكجي
 يكون على تقدير عدم ذكر التصور في مفهوم الكجي كذا كجهة
 فالامتناع نفس تصور مفهوم من وقوع الشك بين كثير من
 بع قطع التطعن لا بغير الحاجة عنه اي من مفهوم الكجي ولكن
 مفهوم الجني بخلاف مفهوم الكجي فلا يحتاج الى ذكر التصور
 في تعريف الكجي والجني والجواب عنه ان ذكر التصور في
 مفهوم الكجي والجني انما يكون على تقدير عدم ذكر قوله

النَّصْمَام

النفس إنما يعتبه في عريف الكافي والجزي بعد اعتبار التصور فيه
فإنه لوم يعتبه النفس مع التصور في عريف الكافي والجزي حتميل
إن يمنع المفهوم المتصور من حيث أنه متصور من وقوع الشك
بين كثرين مع ابتعاده امر خارج الديه فعليه هذا يلزم أن يكون بعض
الكافي حذراً كواجب الوجود فيحتاج إلى قيد النفس مع التصور ولقا
يل أن يقول إن التصور أمر ذهني والأدلة التي من حيث أنه ذهني
يمتنع اتفاهمه إلى امر خارجي فلا يحتاج إلى قيد النفس لارتفاع مذا اتفاهم
وَلَهُ والألم تتحقق له ولبيان ثبات الوداعية **أَوْلَى** يعني أن
مفهوم الواجب مع قطع النظر عن الخارج لو كان عند العقل ممتنع
الصدق على كثرين يعيشه أن لعقلهم حجر صدق على كثرين لم يعيشه
في ثبات وحدانية الله تعالى أي ليمل خارج فاته على ذلك التقدير لا يوجد
شخص ذو عقل نيكه لوحدة الله تعالى حتى تحتاج في ثباته إلى
وليل خارجي مثل قوله تعالى ملء الله أهداه قوله تعالى لو كان ذهناً له
الله لغسلها والحال أن لا حاجة في ثبات وحدانية الله
لعمانها لأن مقدار قدره أن يعقله ممتنع صدق مفهوم الواجب

مع قطع النظر عن الأمور خارج في عريفها فعما هي إلا إشارة
لوكم يذكر التصور في مفهوم الكافي والجزي لكن مفهومها
كذا الكافي ما يمنع مفهومه من وقوع الشك بين كثرين فيه
والجزي حذراً في هذه البقارى يحتمل أن يكون مفهوم
الكافى والجزي ستة بقالى في عدم الممتنع والمنع عن الائحة
بين كثرين ولا يستقل بذاته ومفهوم الواجب مع اتفاهم
الغير مثل ولذلك يجيئ يمنع وقوع الشك بين كثرين أن يكون
الواجب جزياً مع أنه غير المنطبق على فتح الحاجة إلى دفع هذا
الاحتمال أي قيد التصور فأن قبل أن قيد النفس في عريف
الكافى والجزي يعني عن تقييد التصور لأنها إذا قيدت الكافي فلا
يمتنع اتفاهمه من وقوع الشك بين أمور متعددة
والجزي ما يمنع اتفاهمه من وقوع الشك بين أمور متعددة
فهذا التقدير لا يحتمل أن يكون الممتنع من الشك المفهوم
مع اتفاهمه بالجزء الممتنع وهو من المفهوم فقط
فلا يحتاج إلى قيد التصور لدفع هذا الافتراض قبل أن قيد

النفس

عکیثیه عند قطع النظر عن الدلیل ان الحاجی فیحتاج فی الشابات
و حارثیة ای میل خارجی الکھایتیقیم ای قسمین خارجی و عرضی
لانه اما ان کون داخلا فی حقیقت جنیات او لا يكون داخلا فیها
لما فی عن مباحث الانفاس شرع الان فی مباحث المقادیعی
الکھایتی الحیمس قال الکھایتیقیم ای قسمیه و الماءسیب فی
بيان حصر الکھایتی و العیسیا نیقال الکھایتیقیم ای قسمین
ذاتی و عرضی لانه اما ان کون خارجا فی حقیقت جنیات او لا فان
کان الاول فهو العیضی و ابن کان آنچه فهو الذاتی و الذاتی ما
ان کون نفس حقیقت الجنیات او داخلا فیها و ان کان الاول
و فهو النوع و ان کان الکھایتی مانع اما ان کیون مقولانی وجای
ما هوا و نی بواب ای شی مهونه ذاتی و از الاول و للناس
وان کان الکھایتی مهون القصص و وجه مناسبته هر ای بیان بیان حصر
الکھایتی فی الدلیل والمعرضی عن بیان الشابات هلو و رو دلائله افق
علی بیان الشابات نفس حقیقت الجنیات دون هدایتیان اما الاعرض
نفس الحقیقت فلا فی الحقیقت کلی مع لام عین ای کون داینگا و عریضا

علی تقدیر بیان الشابات الدلیل والمعرضی اما ای متسابع کون الحقیقت
ذاتیه ای تقدیر بیان الشابات الدلیل والمعرضی ملائمه لا کافیت
الحقیقت ذاتیه علی هدایت تقدیر بلنم دخول الشابی فی نفسه لان
الدلیل علی ما فیسه هو الذي يدخل في حقیقت جنیات و اما ای متسابع
کون الحقیقت عرضیا فلانه بلنم خروج الشابی عن فی علی تقدیر
کونه عرضیا لان العرضی علی نفسه الشابات هو الایدیا کون خارجی
رجا عن حقیقت جنیات فلو كانت الحقیقت عرضیه بلنم خروجها
عن فیسیها و هبو باطل ایضا و اما علی تقدیر بیان الدلیل والمعرضی کون
الحقیقت ذاتیه ولا بلنم دخول الشابی عیشی لان آن ذاتیه
علی پیشنهاده هو الذي لا يكون خارجا عن حقیقت جنیات و مالا
کون خارجا عن فیسیها یکتمان کیون نفس الحقیقت او داخلا فیسیها
ولا بطلا لان فیه بیان نیوج استرسوال ای بیان ای ذاتیه العرضی
تقدیریم العرضی علی ای ذاتیه یکن دفعه ظاهر و هاوی بحث
العرضی قلیل و بحث الذاتی کثیر والتقلیدی کیون مایتقدم ای
و بوجواح کیون تقدیریم الدلیل او بی لان ای ذاتیه تما فصل ملایم او

جزء منها والعرضي عاًرضي خارج عن المأكولة ومحروم
عليها وألموقوف يكون متاخراً عن الموقوف عليه لانفصال
في هذا الاردليان ظلاته ينعد وجوب تقدير الدليل على العرضي
وهو مخالف لقوله يكون تقدير الدليل فيه لأنما يعمول كون
الدليل موافقاً عليه بالعرضي حسب التحقق لا ببيانه ثم تقدير حسب
الدلائل على حسب العرضي بل يكون يقدير حسب الدلائل والعرضي
ليكون بجهة ما مناسبة لتحققها معه هو از عدم المناسبة
كم يحيوا أن النبات بالتناسبة التي لا يحياناً الطهارة
لقطع النسبة هنا اشاره إلى أن يكون الكاجو حذباً ونوعاً وفصلاً
وخاصته وعرضها عما كان من لا مور الاعباري فان المحيوان
من لا بالنسبة أي لا يحياناً جنسه واجل فيه وبالنسبة الي النبات
عرض عام وكل ما كان حاله كذلك فهو من لا مور الاعباري
ذعر عليه حالها بغير الكائنات فان حقيقه زيد وعمر و
وبكله الانسان والمحيوان داخل فيه لكونه مركباً من المحيوان
النبات لو كانت حقيقه زيد وعمر وبكله الانسان يأن

بِكُون زِيد و عَمْر و وَبِكُه جَزِيَّات لِلْأَنْسَان وَالْمَعْرُوم مِنْ قَوْلِه فَإِنْ كَان دَاخِلَ فِي حَقِيقَةِ حَرَبَيَّاتْ كَانَتِ الْجَزِيَّاتُ الْمَذَكُورَةُ جَزِيَّات لِلْكَحَلِ الدَّاخِلِ فِي حَقِيقَهَا بِغَرَبَيَّه رَجُوعُ الْفَضِيَّه فِي قَوْلِه جَزِيَّاتْ بِلِ الْكَحَلِ الْمَذَكُورَ لِلْحَقِيقَه وَالْخَوَابِ عَنْهُ إِنْ كَوْنَتِ الْجَزِيَّاتُ الْمَذَكُورَه حَرَبَيَّاتْ لِلْكَحَلِ الدَّاخِلِ فِي كُونَهَا جَزِيَّات لِلْكَحَلِ الدَّاخِلِ فِي هَيَّاهَا فَإِنْ كَوْنَ زِيد و عَمْر و وَبِكُه جَزِيَّات لِلْأَنْسَان الَّذِي حَبَقَهَا لِبَافِي كُونَهَا جَزِيَّات لِلْجَمَوَانِ الدَّاخِلِ بِهِ الْأَنْسَان فَإِنْ جَزِيَّاتِ الشَّبَيِّ مَبِينَ مَا صَدَقَ ذِكْرُ الشَّبَيِّ عَلَيْهِ فَإِنْ زِيداً و عَمْراً و بَكْرَا مِنْ ذَرَادِ الْأَنْسَان مَا صَدَقَ لِلْأَنْسَان وَالْجَمَوَانِ ابْصَارِه وَكَذَا حَالِ سَابِرِ الْكَحَلَاتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلَّه فِي حَقِيقَهِ جَزِيَّاتْ بِلِ كَانَ خَارِجًا عَنْهَا فَوَعْدُه يَكُونُ كَالْظَّاهِرِيَّه إِلَى الْأَنْسَان فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْه فِي حَقِيقَهِ زِيد و عَمْر و وَبِكُه لِيَهِ بَهِ لِلْأَنْسَان لَا يَقُولُ أَنْ جَزِيَّاتِ الصَّاحِلِ لَكَ لَبَسَتْ بِهِ جَزِيَّاتِ الْأَنْسَان حَلَلَ زِيد و عَمْر و وَبِكُه وَغَيْرُهَا مِنْ بَهِ الْأَفْرَادِ الْأَنْسَانِ حَلَلَ مِنْ الْفَحْكَه بِلِ مَبِينَ صَاحِلَاتِ مَخْوَصَه مَنْصَفَه مَا لِفَحْكَه وَمَبِينَ غَيْرِ الْأَفْرَادِ الْأَنْسَان فَبِكُونِ جَزِيَّاتِ صَاحِلِ فَهِيَ جَزِيَّاتِ الْأَنْسَان تَنَاهَى بَعْدِ

كون البدائي دا خلائني حقيقة جزئياته لا يكون الماء عليه ذاتيه والآية رقم
دحول الشيء في نفسه وهو وج فان الإنسان مثلاً ما عليه زيد و
عمر و غيرهما من افراد الانسان فلم كان الإنسان دا خلائني ما عليه
هذا الافراد يلزم دحول الإنسان في نفسه وهو وج فطره ان
الماء عليه عضي لأن الماء عليه كل و كل منه في الذاتي والعرضي علم اعلم
نكن الماء عليه ذاتيه لزعم ان تكون عضته بالبسير والتقى يوم يحيى هذا
بكون العرضي ما لا يكون دا خلائني حقيقة جزئياته فانه اعم من ذلك يكون
نفس الحقيقة او خارجا عنها والا لم يكن الكمال منحصر في البداء والعرضي
بل يكون من العرضيات لأنها بخلاف الذاتي بذلك التقييم
فيه نظر لأن العرض عند هذا الشارح ما يكون خارجا عن حقيقته
جزئياته فانه قال قبل هذا القول فان لم يكون دا خلائني حقيقة جزئياته بل
كان خارجا عن حقيقة جزئياته فعلى هذا الوجه كانت الماء عليه من العرضيات
ذو وجه الشيء عن نفسه وهو باطل ولما جعلنا الماء عليه كل ما لا يجوز
ان يكون ذاتيه عند الشارح لا يجوز ان يكون عرضيه عند فان الذاتي
عند ما يكون دا خلائني الحقيقة والعرضي ما يكون خارجا فعلى

انما لا نسلم ان الصالحةات المخصوصة ليست من افراد الالاينسان بل
هي نفس بعض افراد الالاينسان فليكون جنباً ياصاحب كل قيمه يعني هي
جنباً الالاينسان لا يتعالى ان زيد البابكي فرد الالاينسان ولا يكون فرداً
صالحة كل فكيف يصح الحكم بين افراد الصالحةات فاما افراد الالاينسان
يعني لا ينقول ان زيد البابكي كما يكون فرد الالاينسان يكون وجد للصالحةات
بالفعع فلا فساد فيه او نقول بالله مكون جميع افراد الصالحةات
يعنى افراد الالاينسان ان يكون جميع افراد الالاينسان افراداً للصالحةات
حلى يعني بالله مكون زيد البابكي وزيد الالاينسان حلى يعني بالله مكون اجتماع
الصالحةات البابكي انه مركب من الحيوان والباطق فقط
انه كد فقط هنما انما يكون لدفع وهم وهموجو بيز ترکيبي لا ينسبة
من الحيوان والباطق والصالحةات معاً فليكون الصالحةات داخلاً في
الالاينسان كالحيوان والباطق قد دفع هذا الوجه بقوله فقط
فيعنى انه خارج عنه يعني يعني من حصر اجراء الالاينسان
في الحيوان والباطق بقوله فقط ان الصالحةات خارج عن الالاينسان
وعلي هذا لا يكون نفس ا لما عليه دائرته يعني على بعد

هذا يجب على الشارح أن يفهم أحكامى بالنسبة إلى الماء المأبى عليه ثلاثة
أقسام باختلاف أن الأحكام ذاتها هي حقيقة جزئياته لا يخرج منها
ان يكون نفس الحقيقة أو دخلاً فيها أو خارجاً عنها فما كان لا يدخل
 فهو النوع وإن كان كذلك فهو الباقي وإن كان الثالث فهو عرضي
واما عند المقص فهو زمان يكون الحقيقة من العرض لا من الذات لأن الذات
عند المقص ما يكون داخلاً في حقيقة جزئياته فلو كانت الحقيقة عنده
ذاتية لزم دخول الشيء في نفسه وهو بالطبع العرضي عنده ما يخالف
إيه تختلف الذاتي إيه والعرضي عند المقص فالابد دخل في حقيقة
جزئياته سواء كان نفس الحقيقة أو خارجاً عنها فعليه هذا بحسب
أن تكون الحقيقة عند المقص من العرضي لكن المقص جعل الحقيقة فيما
من الذاتي لما يجري بأن قال الذاتي ما يمكُن في جواب ما فهو
بحسب الشك المحيث وهو الجنس وما يمكُن في جواب ما يحيط
الشك وكما يحيط بهما النوع وهذا القسم يسمى بـ

فوند

وقد يقال للذاتي على ما يليه عرضي ذكر دخول
التعليل مهتماً اشارته إلى أن هذا المفهوم للذاتي غير معتبر ومن هذا يعلم أن
الذاتي معنٍ وللعرضي أيضاً معنٍ أما المعنى الأول للأداء فهو ما
يدخل في حقيقة جزئياته وهذا المعنى آخر مطلقاً من المفهوم البالذاتي
وهو ما يليه خارج عن حقيقة جزئياته ووجه عدمه من هذا المعنى الشهادة
للذاتي عن المعنى الأول له هو دخول نفس الماء المأبى إليها دون
الأولى مالم يتحقق الأول للعرضي في عبارة المقص فهو ما يليه
بداخل في حقيقة جزئياته وفي عبارة الشارح ما يكون خارجاً عن
حقيقة جزئياته وإن المعنى الثاني للعرضي في عبارةهما ما يكون خارجاً عن
حقيقة جزئياته فتكون المفهوم الأولى في عبارة المقص عم من الشهادة وفيها
الشارح مساواة كل من يكون نفس الماء المأبى وإنه نكون
الماء المأبى ذاته على قدره كون الذاتي ما يليه عرضي إيه ما
يليه خارج عن حقيقة جزئياته وهذا البغایف يصدق على نفس الماء
ويعلى ما يليه داخلاً فيها ف تكون ذاته ذاته لا يقال أن الذاتي هرر المثبت
إلى الذهن فليجيز أن تكون الماء المأبى ذاته والآخر اقسام الشهادة

الموضية للعوْرَضِ والبُشْكَنْسَةِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ كُونِ الْمَاهِيَّةِ ذَاتَةً
النَّسَابِ الشَّيْءَ إِلَيْهِ لَا يَقُولُ أَنَّ ارِيدُ مِنَ الْمَاهِيَّةِ الْمُعْتَوِّ
شَفَاعَةً لِمَا يَأْتِي مَعَ قُطْعَ النُّطُرِ عَوْرَضًا يَكُونُ عَلَى الْمَاهِيَّةِ مِنْ
جِبْرٍ هُبْيَيْ فَعَلَى هَذِهِ الْأُبُوكَانَتِ الْمَاهِيَّةُ ذَاتَةٌ بِلَزْمِ اِنْسَانِ
الشَّيْءِ إِلَيْهِ وَهُوَ باطِلٌ وَإِنْ رَيْدَ مِنْهَا بِغَصَنِ الْمَاهِيَّةِ مَعَ عَوْرَضِهِ
فَلَا يَكُونُ نَكَّ الْمَاهِيَّةِ حَقِيقَةً كَمَا يَقُولُ جَمِيعُ الْجَزِيَّاتُ وَالْكَلامُ أَعْنَى
يَكُونُ ذَبَّةً نَكَّ الْمَاهِيَّةِ لَا نَكَّ الْمَاهِيَّةِ نَكَّ الْمَاهِيَّةِ ذَبَّةً كَمَا
يَقُولُ الْكَحَلُ ذَبَّةً لِذَبَّةِ الْمَاهِيَّةِ وَفِيهِ نُطُرٌ فَلَا يَلْزَمُ
ذَكْرٍ يَعْنِي لِأَبْرَادِ الْمَسْوَالِ بِإِنْسَانِ الشَّيْءِ إِلَيْهِ عَلَى عَذَابِهِ
لَوْ كَانَ الْمَاهِيَّةُ ذَاتَةً بِحِسْبِ الْمُصْطَلَاحِ لَا كَانَ الْذَّانِي الْمُصْطَلَاحِيُّ هُوَ
الذَّانِي الْمُكَوَّنُ عَرْضًا كَمَا يَقُولُ مِنْ الْمَسْوَالِ بِإِنْسَانِ الشَّيْءِ
إِلَيْهِ مَذَارِشَ وَعَرْفَ بِإِنْسَانِ الْكَلِيلَاتِ الْمُجْعَسَ يَعْنِي أَنْ قَوْلَ الْمَسْ
وَالْكَلِيلَاتِ مَعْنَوُلٌ فِي جَوَابِ هَذِهِ الْأُبُوكَانَتِ الْمَاهِيَّةِ كَذَلِكَ
إِيْ كَلِيلٍ مِنَ الْكَلِيلَاتِ ذَاتِي وَإِيْ كَلِيلٍ مِنَ الْعَرْفِيِّ وَإِغْلَامٌ لِذَانِي
أَنَّاجِسٍ وَنُوْجٍ أَوْ فَصَلٍ بَيْنَ هَذِهِ الْكَلِيلَاتِ أَبْلَثَتْ بَعْدَ عَلَيْهِ

بِلَاقَهُ وَهُوَ باطِلٌ مِنْهُ . مَذَارِ الْمَسْوَالِ هُوَ أَنَّ
الْمَاهِيَّةَ ذَاتَةٌ وَالْذَّانِي هُوَ الْمَسْوَبُ إِلَى الْذَّاتِ فَلَا يَكُونُ
نَكَّ الْمَاهِيَّةِ ذَاتَةً لِزَانِ اِنْسَابِ الْمَاهِيَّةِ إِلَيْهِ وَهُوَ باطِلٌ مَا
بِطَلَانِ اِنْسَابِ الشَّيْءِ إِلَيْهِ فَلَا وَجْبٌ لِلْمُعَايَدَةِ بَيْنِ الْمَسْوَبِ
وَالْمَسْبُوَاتِيَّةِ بِالْذَّاتِ مِثْلِ جَلْ بَعْدَهُ وَفَانِ الْجَلِ مِنْ الْمَسْبَبِ
الْمُغَافِرَةِ بِالْذَّاتِ وَإِلَى الْمَسْبُبِ الْيَمِّ لِلْمُغَافِرَةِ إِلَى الْذَّانِي هُوَ الْمَسْبُبُ
الْيَمِّ . لَا يَقُولُ هَذِهِ الْمَسْبُبَةِ إِيْ تَسْمِيَّةُ الْمَاهِيَّةِ وَإِيْ تَسْمِيَّةُ
لِغَوْيَةِ جَنِيْهِ فَمِنْ ذَلِكَ الْذَّانِي الْلِّغُوَيِّ هُوَ الشَّيْءُ الْمَسْبُبُ
إِلَى الْذَّاتِ بِالْمَاءِعَةِ أَجْبِلَلَاهِيَّةِ الْذَّانِي الْأَبْلَطَاهِيَّةِ
هُوَ الْذَّانِي الْمُسْبِبُ بَعْضِيِّ وَمِنْ مَذَارِ الْمَاهِيَّةِ مِنْ كُونِ الْمَاهِيَّةِ ذَاتَةً اِنْسَانِ
الشَّيْءِ إِلَيْهِ لَا يَعْنِي اِنْسَابُ هَذِهِ الْأَنْوَافِ مُلْحُظٌ طَبِيلُ الْمُحْتَاطِ هُوَ
كُونُ الْمَاهِيَّةِ غَيْرَ عَرْضِيِّ لِيَقُولُ أَنَّ الْمَادَ مِنَ الْذَّانِي مِنْهَا هُوَ الْذَّانِي
الْلِّغُوَيِّ وَمِنْ مَذَارِ الْمَاهِيَّةِ اِنْسَانِ الشَّيْءِ إِلَيْهِ مِنْ كُونِ الْمَاهِيَّةِ
ذَاتَةً لَا إِنْسَابُ هَذِهِ الْأَنْوَافِ لِقَدْ يَهُ هُوَ الْذَّانِي الْذَّانِي
يَكُونُ عَلَى الْمَاهِيَّةِ بَيْنِ حِبْتِهِيِّ وَالْمَسْبُبَاتِيَّهِ هُوَ الْمَاهِيَّةِ

هذا الترتيب لكنه لا يحجب أن تقدم الفصل على النوع كما
جنس لأن الفصل جزء من النوع كالجنس وجزء الشيء بحسب أن يكون
مقدماً على الشيء فن يكون الله رب على مقتضيه الحال وهو وإن عاد
الدالة على جنس وفصل ونوع أما بعد تم الجنس على الفصل مع
أنهما خاران للنوع معاً فلان الجنس ما يكون الا شرط أكب
والفصل ما يكون الا مميزاته وما يكون الا شرط أكب حسب أن بعد
على ما يكون لا مميزاته لأن لا مميزات انما يكون بعد الاشتراك
فمن هذا بعد تم الجنس على الفصل وأما بعد تم الجنس على النوع فلان الجنس
جزء من النوع وجزء الشيء يكون متقدماً على ذلك الشيء فـ هـ بعد
الجنس على النوع كما علم قبله وإنما لم تقدم الشيارة إلى الفصل على
النوع بل بعد تم النوع على الفصل لـ أنه لم يـ بـ طـ اـ بـ كـ عـونـ الفـ صـ لـ جـ زـ
من النوع وـ كـ عـونـ النوعـ مـ رـ كـ بـ اـ مـ منـ الفـ صـ لـ جـ زـ بعدـ تمـ الفـ صـ لـ عـ علىـ
النوع بل بـ طـ اـ بـ كـ شـ تـ رـ اـ كـ النـ نوعـ بالـ جـ بـ سـ فـ يـ المـ قـ وـ لـ يـهـ فيـ جـ وـ اـ بـ
ما هو ولـ هـ دـ اـ عـ بـ الحـ جـ بـ سـ الـ نـ نوعـ دـ وـ نـ لـ فـ صـ لـ لـ اـ بـ قـ اـ لـ بـ نـ هـ مـ منـ
كلـ هـ اوـ اـ بـ كـ عـونـ كـ عـ اـ حـ دـ هـ اـ الـ مـ وـ رـ الـ ثـ اـ ثـ اـ اـ عـ بـ الـ جـ بـ سـ

وَالنُّوعُ وَالْفَصْلَةُ أَنْ يَا بِنَاهُ كُونَ الْأَخْيَرِينَ دَائِبِيَا لَانْ طَلْمَهُ اُوبِي
فَوْلَهُ الْدَّاهِيَا جِنْسَهُ وَنُوعُهُ فَصْلَتِنْشِكِيَّهُ وَمِعْنَهُ الْأَوَّلِ لِتِنْشِكِيَّهُ
وَهَنَا هَلُو اَنَهُ اَنْ كَلَّا جَدِهِنَ الْأَمْوَارُ الْثَّالِثَهُ الْمَذْكُورَهُ دَائِبِيَا لَا يَكُونُ
غَيْرَهُ دَائِبِيَا وَكَذِيْجِيَا سَابِهِ الْمُواَضِعُ لَانَ يَقُولُ لَانِسَامُ اَنْ طَلْمَهُ
اوَهَنَا لِلْنِشِكِيَّهُ بِلَهُ مِنْ لِلْتِقْوِيَّهُ فَلَا يَحْدُرُهُنَا وَمِعْنَهُ اوَالنُّوعُ
وَهَنَا هَلُو اَنَ كَوْنُ كَلَّا جَدِهِنَ الْأَمْوَارُ الْثَّالِثَهُ الْمَذْكُورَهُ دَائِبِيَا لَكَنْ
لَا يَجُوزُ جَمْعُهُمْ مِنْ حِيثِ اَنْ طَلْمَهُ اَنْ طَلْمَهُ اَنْ طَلْمَهُ اَنْ طَلْمَهُ اَنْ طَلْمَهُ
طَلْمَهُ اَنْ طَلْمَهُ
طَلْمَهُ اَنْ طَلْمَهُ
طَلْمَهُ اَنْ طَلْمَهُ
طَلْمَهُ اَنْ طَلْمَهُ
لَا يَقُولُ اَنْ طَلْمَهُ كَالْجِيُونَ اَنْ بِتَلَّا وَالنُّوعُ كَالْإِنْسَانُ وَالْفَصْلَهُ
كَالنَّاطِقُ قَدْ جَمْعُوا نِيْشِيَّهُ وَاحِدَ كَبِيرَ مِثَلًا فَانَهُ يَصْدِقُ عَلَى
زِيدَ اَنَهُ جِيُونَ وَإِنْسَانٌ وَنَاطِقٌ لَانَ يَقُولُ اَنْ صَدِقَ الْجِيُونَ
عَلَى زِيدَ لِيَسَ منْ حِيثِ الْجِنْسِيَّهُ وَصَدِقَ إِنْسَانٌ عَلَيْهِ لِيَسَ
مِنْ حِيثِ الْبُوَّاقِيَّهُ وَصَدِقَ النَّاطِقُ عَلَيْهِ لِيَسَ مِنْ حِيثِ الْفَصَالِيَّهُ وَالْأَ
يَلَهُمْ اَنَ كَوْنُ زِيدَ جِنْسَهُ وَنُوعَهُ وَفَصَالَهُ وَهُلُو باطِلٌ بِالضَّرُورَهُ

لأنه إن كان مقولاً في جواب ما هو جنس البشري كالمخلوق
أهـ فإذا دليل حصر البشري الجنس الفصل في النوع
فإنه إذا أسليل عن الإنسان والنفس بما مما كالحيوان جواباً
عنها لا يقال مثلاً القول مخالف لما سبق من أن الجنس
يكون مفهولاً في جواب سؤال بما هو لأن الجنس وإنما ليس مقولاً
في جواب ما هو مقول في جواب سؤال بما مما لا ينافى
إن لم يرد من قوله أن الجنس يكون مفهولاً في جواب سؤال بما هو وإن
مقول في جواب ما هو مقابل للسؤال الذي يكون بأي شئ من ملوك
فكان السؤال بما هو مقول مقابل للسؤال الذي يكون بأي شئ
ملا يكون السؤال بما هما وبما هم أيضاً مقابل للسؤال الذي
يكون بأي شئ فهو فلما خالفه وهذا بما سبق ولذا الحال في النوع
فإنه كما يكون مقولاً في جواب سؤال بما هو يكون مفهولاً في جواب
سؤال بما هما وبما هم وإذا أسليل عن كل واحد من الناس
والنفس لم يصلح أن يقى جواباً إذا أسليل عن كل واحد من الناس
والنفس بما هو فعظام يصلح الحيوان أن يقى جواباً منه لأن المطلوب

من مثلاً السؤال بما يكون تمام حقيقة المسئول عنه والحيوان
ليس تمام حقيقة كل واحد من الناس والنفس فلا يصلح الجواب
عن كل واحد منها فإذا ردت على الإنسان بالسؤال
فقول ما هو في جواب ليس الحيوان الذي ينافي يكون تمام ماهيته
والمعلوم من مثلاً القول إن المقول في جواب ما هو ولا
يكون إلا الخدا التام وهو من عباد الله الذين قصوفهم يكون مفهولاً في
جواب ما هو مع أنه ليس تمام ماهية المسئول عنه كما قال
الشراح في بحث القول الشراح ببيان الذي أنا قصوفهم فإذا أسليل
عن الإنسان بما هو واجيب بأنه جسم بالمعنى كالمخلوقات
فعلم منه إن الخدا الذي قصوفهم يكون مفهولاً في جواب ما هو كما كان
الخدا التام مفهولاً في جواب ما هو ويرسم الجنس مثلاً
شرع لتعبر عن الخديات متعاقبة على ترتيبها ذكراً
سابقاً إجمالاً وإنما فالمرسم ولم يقل بخلاف ذلك ابوعروفة وغير ذكر
من العبارات مثله ويقال شارقاً إلى التعبرات المذكورة
من هنا للكلمات الخمسة سوم لا غير لأن المقولية المذكورة يبني

هـنـ الـتـعـيـفـاتـ عـاـرـضـةـ لـالـكـلـيـاتـ وـالـتـعـيـفـ بـالـعـارـضـ
أـنـمـاـ بـكـونـ تـعـيـفـاـ بـكـلـيـاـ فـلـمـنـدـاـ قـالـ مـيـرـسـمـ وـكـمـ يـعـلـمـ بـغـيرـهـ
مـنـ الـعـيـفـاتـ كـلـيـاـ نـاـيـدـاـ لـخـاـيـرـ حـيـةـ وـجـدـ الـزـيـادـةـ
أـنـ لـفـطـ مـقـوـلـ عـلـىـ كـثـيـرـ يـدـلـ بـعـلـىـ مـاـبـدـلـ عـلـىـهـ لـفـطـ كـلـيـاـ فـحـانـ
لـفـطـ كـلـيـاـ زـاـيـدـاـ لـبـاطـخـةـ لـعـامـ الـحـيـاجـ الـيـهـ وـفـيـهـ بـظـرـ منـ
وـجـوـهـ الـأـوـلـ زـاـيـدـاـ يـدـلـ بـعـلـىـهـ اـنـمـاـ يـصـلـ بـلـفـطـ مـقـوـلـ عـلـىـ كـثـيـرـ
وـهـلـوـ لـلـزـيـادـةـ اوـيـ مـنـ زـاـيـدـاـ لـفـطـ كـلـيـاـ لـلـجـانـ لـلـلـفـطـ
مـقـوـلـ عـلـىـ كـثـيـرـ عـلـىـهـ يـدـلـ عـلـىـهـ لـفـطـ كـلـيـاـ مـاـيـكـونـ بـالـلـتـرـامـ
وـأـلـلـاهـ الـأـلـلـةـ أـيـغـيرـ مـعـنـيـهـ فـلـاـيـكـونـ بـلـفـطـ كـلـيـاـ
زـاـيـدـاـ كـلـاـيـكـونـ لـفـطـ مـقـوـلـ عـلـىـ كـثـيـرـ زـاـيـدـاـ وـالـثـانـيـ

أـنـ لـفـطـ كـلـيـاـ تـمـاـخـانـ زـاـيـدـاـ كـلـوـ كـانـ إـمـرـادـ مـنـهـ مـاـوـسـعـ فـوـلـهـ مـقـوـلـ
عـلـىـ كـثـيـرـ بـعـنـيـهـ وـلـيـسـ كـذـكـرـ لـلـإـمـرـادـ مـنـ لـفـطـ كـلـيـاـ مـاـلـجـيـةـ
الـشـاءـلـةـ بـجـمـعـ الـكـلـيـاتـ وـمـنـ فـوـلـهـ مـقـوـلـ مـاـكـوـنـ مـتـعـلـفـاـ فـيـ
لـلـجـارـ وـالـجـوـ وـبـرـائـيـهـ فـوـلـهـ عـلـىـ كـثـيـرـ فـلـاـزـانـدـ مـهـنـاـ وـالـجـوـاـبـعـتـ
الـأـوـلـ نـعـمـ اـنـ زـاـيـدـاـ يـدـلـ بـعـلـىـهـ مـاـيـصـلـ بـلـفـطـ مـقـوـلـ عـلـىـ كـثـيـرـ لـكـ قـوـلـهـ

عـلـىـ كـثـيـرـ بـيـنـ مـقـامـ الـتـفـصـيـلـ وـلـفـطـ كـلـيـاـ فـيـ مـقـامـ الـأـجـاـلـ وـمـاـ
يـكـونـ بـيـنـ مـقـامـ الـتـفـصـيـلـ فـمـوـعـدـ مـنـ الـذـيـ يـكـونـ بـيـنـ مـقـامـ الـأـجـاـلـ
جـاـلـ فـيـكـونـ لـفـطـ كـلـيـاـ زـاـيـدـاـ وـعـنـ كـلـيـاـ لـأـنـمـاـنـ الـدـلـالـةـ الـأـلـلـةـ أـيـغـيرـ
مـعـتـبـرـهـ فـيـ الـتـعـيـفـاتـ وـأـنـمـاـمـ عـيـنـهـ لـوـلـهـ بـكـنـ مـشـهـورـاـ وـأـنـاـ
أـذـاـكـانـتـ شـهـورـةـ يـكـونـ مـعـتـبـرـهـ وـدـلـالـهـ فـوـلـهـ مـقـوـلـ كـثـيـرـ بـيـنـ عـلـىـ
مـعـنـيـهـ كـلـيـاـ شـهـورـةـ فـيـكـونـ مـعـتـبـرـهـ هـنـاـيـكـونـ لـفـطـ كـلـيـاـ زـاـيـدـاـلـيـلـ
خـتـمـهـ كـمـاـقـالـ لـشـارـحـ كـلـيـاـ دـرـمـعـبـارـهـ الشـارـحـ اـنـ سـبـبـ
لـمـاـبـدـ بـلـفـطـ كـلـيـاـ فـوـلـهـ مـقـوـلـ بـدـوـنـ فـوـلـهـ عـلـىـ كـثـيـرـ بـعـدـهـ فـوـلـهـ
مـقـوـلـ حـبـسـ تـسـاـوـلـ بـلـجـيـةـ وـالـكـلـيـاتـ وـمـوـغـرـ مـقـوـلـ لـاـنـ مـقـوـلـ اـعـ
مـنـ كـلـيـاـ لـاـنـ مـقـوـلـ تـسـاـوـلـ بـلـجـيـيـ وـالـكـلـيـاـ بـلـفـطـ كـلـيـاـ كـلـيـاـنـهـ لـاـيـتـاـوـ
الـجـيـيـ وـالـأـعـمـ لـاـيـفـيـدـ مـعـنـيـهـ لـاـجـسـ فـلـاـيـكـونـ لـفـطـ بـقـوـلـ عـقـبـاـ لـفـطـ
الـكـلـيـاـلـ بـلـجـيـيـ بـلـوـ لـفـطـ مـقـوـلـ مـعـ فـوـلـهـ عـلـىـ كـثـيـرـ بـعـنـيـهـ
اـنـ فـوـلـهـ بـقـوـلـ يـفـيـدـ الـجـنـسـيـةـ وـالـمـيـعـلـقـيـةـ لـلـجـارـ وـالـجـوـ وـبـرـائـيـهـ
فـوـلـهـ عـلـىـ كـثـيـرـ فـلـاـجـجـهـ اـيـقـلـهـ كـلـيـاـ زـاـيـدـاـ لـبـاطـيـلـ خـتـمـهـ كـاـ
قـالـ لـشـارـحـ بـقـوـلـ تـسـاـوـلـ بـلـجـيـةـ وـالـكـلـيـاتـ

ان الجزيء بن حيث انه جزء لا يكُون مقولاً أصلًا فكيف
ستنال قوله بقوله للجنسية والجواب عنه ان الجزيء وان
لم يكن مقولاً من حيث انه جزء لكن يكون مقولاً لو كان يتصور
علي وجه كلامي مثل قولنا مثلاً زيد فزيد جزء حقيقي وفعلاً مولى في انطـ
لـ لكن المقصود في التحقيق ليس بذلك المقصود فما ذكر المقالة مثلاً
سمى بزيد واعالم لكن زيد مجموعاً لابن زيد ذات والذات
لا يكون مجموعاً لابن المفرد لا يكون الامر من كلام في موضعه
فيكون الماء من الماء الذي وقع مجموعاً فهو ما كلنا لا يتفاوت
لو كان المسمى المذكور كذلك يكون مجموعاً هنا كذلك لا يجزئنا لأننا نقول
ان كلية المسمى لم يستقل في نفسه بل هو وجه تجزئي ذي صدق على الجزيء
هذا الوجه انه بقوله لا يقال له مقول جنساً للجنس بل هم ان
يكون للجنس جنس و هو باطل بما املأ رأته فطاهر و انا باطل انا كلام
فإن الجنس عام شامل لجميع الأجناس و جنس للجنس لا يتضمن
شيئاً من الأجناس بل هو مخصوص للجنس فلو كان للجنس جنس ليزم
تعريف الأعم بالخاص و هو باطل كلام في التعريفات

لان يقول ان الجنسية اما يعرض لجنس للجنس باعتبار اضافته اي
للبشري اما باعتباره بذاته مع تعريفه ان يطرد الا جنسه فليكن
بآخر من الجنسين بل موافقاً له وجنسية للجنسين كما يكون با
اعتبار ذاته فقط فعلى هذا اليقظة توسيع الاعم بالجنس
بالتحقيق بخرج النوع لكون مقولاً على كثرين متضاعفين بالتحقيق
قوله بالتحقيق باصطلاح الجميع في قوله متضاعفين بالتحقيق انا اهم
الا ان يقال ان الالف بليلام في تحاري يجعلها في حكم المفرد
فيكون تقديم المقالة متضاعفين بالتحقيق و قوله متضاعفين بالتحقيق كما
خرج النوع عن تعريف الجنس بخرج الفصلية القريب وخاصة لكن
لما كان الفصلية القريب مشتملة على الفصل البعيد في قوله منه اد اداته
وكذا خاصته النوع شارك خاصية الجنس في العرضية والفصل
البعيد وخاصة الجنس لم يخرج بهذا القيد المذكور عن تعريف الجنس
بل يجزئ بالعبد الاجماع فحمل القريب وخاصة النوع عليه بما يكون
خروج كلتها بعيداً واحداً منه وان كان كذلك مقولاً كلام في جواب
هذا كلام الشك و الخاصية صبيحة معاً فهو النوع لفاما ان يعم

مَذَا دَلِيلُكُونَ الْإِنْسَانَ مَقْوَلَةً فِي جَوَابِهِ مُوجِبٌ
 لِلنَّشْرَةِ وَإِذَا سَيَّلَ عَنْ زِيدٍ فَقْطَ كَانَ الجَوَابُ لِلْإِنْسَانِ
 أَيْضًا تَامًا مَاهِيَّةً لِلْخُصُوصِيَّةِ مَذَا دَلِيلُكُونَ الْإِنْسَانَ
 مَقْوَلَةً فِي جَوَابِهِ مُوجِبٌ لِلْخُصُوصِيَّةِ تَفَاعِلًا نَفْوَكَ
 لِلْإِنْسَانِ لِلْإِنْسَانِ مُخْصَلَهُ دَلِيلُ يَدِ مُخْصِنِ الْإِنْسَانِ وَالْجَوَابِ
 عَنْهُ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ مَذَا إِلَّا قُولَانِ الْإِنْسَانِ تَامًا مَاهِيَّةً مُخْصَةً بِعِنْدِ
 هَذِهِ الْجَوَابَاتِ لِلسُّؤَالِ الْذِي كَانَ مِنْ زِيدٍ وَنَفْوَكَ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ
 هَذِهِ الْخُصُوصَاتِ هُوَ اخْتِصَاصُ زِيدٍ لِلْإِنْسَانِ كَمَا يَقُولُ
 الْخَوَانِيُّ الْمَذْدُوبُ مُخْصَسُ بِوَادِ الْحَيَالِ أَنَّ الْخُصُوصَةَ هَذِهِ الْوَاعِدَةُ
 وَهَذَا كَذَكَ وَمُحَصَّلُ الْجَوَابِ الْأَوَّلِيِّ أَنَّ الْخُصُوصَيَّةَ عَلَى قَسْمَيْنِ حَدَّهَا
 خَاصَّةً بِطَلاقَةِ دَهْنِ الْتَّيْخُونِيَّةِ وَاحِدَةً وَالثَّانِيَّةُ اِمْرَاقَةُ وَهَذِي
 الْبَنِيَّةُ الْجَنِّيَّةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَالْمَرَادُ بِالْأَخْصَاصِ
 هَذِهِمَا هُوَ الْقَمْ الْأَكْثَرُ فَالْأَيْدِيرُ الْمُنْعَى مَقْوَلَةُ كَثِيرَيْنِ مُجْتَمِعَيْنِ
 بِالْعَدْدِ وَدُونِ الْحِقِيقَةِ أَنَّ الْمَارَادَ مِنْ هَذِهِ الْكَثِيرَيْنِ بِهِ فَرَادٌ
 أَنْوَعُ الْحِقِيقَيْنِ سَوَاءٌ كَمَا تَنَكَّ الْأَفْرَادُ مُوجَدَيْنِ فِي الْخَارِجِ

أَنَّ النَّشْرَةَ يَنْبَغِي لِلْخُصُوصِيَّةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ يَنْبَغِي لِلنَّشْرَةِ فَكَيْفَ
 يَكُونُانِ مَعًا فِي زَبَانٍ وَاجْدِرُ الْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْمَعْيَسَهُ مِنْهَا
 لَيْسَ زَمَانِيَّةً بِهِ بِعِنْدِ الصَّلَاحةِ يَعْنِي أَنَّ الْنَّوْعَ يَصِلُّ إِلَيْنِي جَابَ
 عَنِ الْتَّسْوِيلِ الْذِي كَانَ بِعِنْدِ النَّشْرَةِ فِي زَبَانٍ كَمَا يَقْعَلُهُ زِيدٌ وَعِنْهُ
 وَبِكِيرٍ كَانَ الْجَوَابُ لِلْإِنْسَانِ وَعَنِ السُّؤَالِ الْذِي كَانَ بِعِنْدِ الْمُفْتَوِّ
 بِفِي زَمَانِيَّةِ خَرْجِ كَمَا يَقْعَلُهُ زَبَانِيَّةِ الْجَوَابُ لِلْإِنْسَانِ يَنْصَارُ وَنَفْوَهُ
 أَنَّ الْمُنْبَهَةَ مِنْهَا زَمَانِيَّةً فَلَا يَجَدُ لَيْلَهُ إِذَا سَيَّلَ بِهِ شَجَنَهُ فِي زَمَانِيَّةِ
 زِيدٍ مَلَاقِيَّ فِي زَمَانِيَّةِ جَعْنَعِ وَبِكِيرٍ وَخَالِدٍ ثُمَّ إِجَابَ الْجَهِينَ كَلَّا
 السُّؤَالَيْنِ بِلَفْظِ وَأَعْرِيَّا نَفْوَكَ الْجَنْبَانَ فَيَكُونُ الْإِنْسَانُ جَوَابُ
 بِعِنْدِ النَّشْرَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعًا مَعْيَسَهُ زَيْدٌ أَوْ يَقْعَلُ جَازَانَ كَبُونَ
 أَنَّ السَّيَّالَيْنِ سَخَّبَيْنِ إِجَادَهُمَا سَيَّلَ بِعِنْدِ النَّشْرَةِ مَا يَنْفُوُلُ مَا زِيدٌ
 وَعِنْهُ وَبِكِيرٍ وَخَالِدٍ وَأَكْثَرُهُمْ سَيَّلَ بِعِنْدِ الْخُصُوصِيَّةِ يَنْفُوُلُ مَا زِيدٌ وَ
 يَقْوِلُ الْمُجَهِّيَّ فِي جَوَابِهِمَا إِلَيْهِمَا الْإِنْسَانُ فَيَكُونُ الْإِنْسَانُ مَقْوَلَةً فِي جَوابِ
 مَا هُوَ بِعِنْدِ النَّشْرَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعًا مَعْيَسَهُ زَمَانِيَّةً أَيْضًا فَلَمَّا
 قَيْمَهُ لَانَهُ إِذَا سَيَّلَ عَنْ زِيدٍ وَعِنْهُ وَبِكِيرٍ وَخَالِدٍ وَغَيْرِهِمْ

كافر آدالا نسان آن شلگ فانه مسوجة في الخارج كز زید و عمره
و بکبر و غيرها او موجوده في الذهن دون الخارج كافر آد
العنفه اغیر موجوده في الخارج بل موجوده في الذهن وكل فرد من
افراد نوع واحد معايره لفرد آخر من هذا النوع المذكور شخص
وان كان في عينها فان هر زاد واحداً من افراد الانسان كز زید
شلگ معايره لسايره من افراد الانسان بالتشخيص و غيرها في
المجتمع النوعيه يعني بها الحيوان الناطق فان جميع افراد الا
نسان واحد في هذا المجتمع فانه اذا قابل شخصاً في العدد دون
المجتمع يعني المقصود في جواب ما هو اي شيء هل فيه
ذاته هذا التفسير زيادي لعدم الاحتياج اليه تأمل
ولو مثال وفي الوجود لكان التعريف كشتمان ليد حل فيه
الماهية المركبة من صرب منتساً ويان او امور منتساً و
لقيان ان يقول لو جاز ترکيب الماهية من صرب منتساً ويان او
امور منتساً ويان اي امور منتساً ويان في العموم والخصوص عند
المعنى لكان المتساً ويان على الشهادة ان يقول في مكان قوله ولو

قال وفي الوجود لكان التعريف كشتمان حسب عليه اي على المقص
ان يتوافق في الوجود بليل فيه اجزاء الماهية المركبة من صرب منتساً ويان
او امور منتساً ويان والابن كيئن تعريف افضل جاصحاً وهم بالعلن
وان لم يجز عنده ترکيب الماهية من صرب منتساً ويان او امور
منتساً ويان لكان قوله لو قال وفي الوجود لكان التعريف كشتمان
غير مقول لانه علم بذلك التقدير بل يتم ان تكون تعريف افضل غير
ما ينفع تأمل ومثال الماهية المركبة من صرب منتساً ويان كالايف
شنگل فانه لو فرضنا ان الماهية مركبة من و اذرين بهما
وبيان في العموم والخصوص فهذا يعني ليس احد هما عانيا
كم الجنس والآخر خاصاً كالفصل نمية بمهنية عن المشارات بحات الجنسيه
بل يكون منتساً ويان فيكون كون كل واحد عندهما ممهية اماماهية عن
الغير في الوجود فليكون كل احد منها فضل اعمير الماهية عما يشترا
ركبه في الوجود لأن الوجود الحال صلب الماهية من و لا يجد
في الغير بالمحض في ماهية وفيه نظر لانه لو ممتهن كل احاد من
و ماهية عما يشتراكه في الوجود فالرج اما ان تكون كل احاد منها

مُبَيْنَ الْمَاهِيَّةِ عَنْ جَمِيعِ مَا يُشَارِكُهَا فِي الْوُجُودِ وَفِي بَعْضِهِ دَوْنَ
بَعْضِهِ كَلَّا هُمَا بِأَهْلِ الْمَاهِيَّةِ لَا يُؤْلِفُهُمَا الْوُجُودُ مَا هُمْ يَنْهَا
فَجَمِيعُ مَا يُشَارِكُهَا فِي الْوُجُودِ لَمْ يُقْرَبْ شَيْءٍ مُشَتَّكٌ لِمَا هُوَ مَاهِيَّةٌ
فِي الْوُجُودِ حَتَّى يَنْهَا مَا عَنْ ذَكَرِ الْكِتَابِ فَلَذِكَرِ الْكِتَابِ مَا لَا يَكُونُ
مُبَيْنَ الْمَاهِيَّةِ عَمَّا يُشَارِكُهَا فِي الْوُجُودِ وَأَمَّا أَكْثَرُهُ فَلَذِكَرِ الْكِتَابِ
مَاهِيَّةٌ عَنْ بَعْضِ مَا يُشَارِكُهَا فِي الْوُجُودِ لَا عَنْ بَعْضِ الْأَخْرَى وَيَمْبَيْنَهَا
عَنْ ذَكَرِ الْأَخْرَى لِبَعْضِ الْأَذْيَارِ يَمْبَيْنَهَا عَنْهُ فَعِلْمُهُ مُدَانِيَّ الْمُتَسَوِّلِ
بِالْمَرْجُحِ وَبَعْدَمِ تَسَاوِيِّ مَعْنَى الْمُفَرِّضِ مِمَّا أَبْدَى
مُتَسَاوِيَّا يَانِي فِي الْعَجُومِ وَالْحَجْنُوصِ وَالْجَوَافِعِ عَنْهُ أَكْلَوْهُ أَحَدٌ
مِنْ وَيَمْبَيْنَهَا مَاهِيَّةٌ عَنْ جَمِيعِ مَا يُشَارِكُهَا فِي الْوُجُودِ كُلُّ
لَا يَمْبَيْنَهَا عَنْ قَرْبِهِ أَكْلَوْهُ أَحَدٌ وَيُشَارِكُهَا مَاهِيَّةٌ
فِي الْوُجُودِ فَلَا يَمْبَيْنَهَا مَاهِيَّةٌ عَنْ جَمِيعِ مَا يُشَارِكُهَا فِي الْوُجُودِ
بَغْيِ الْكِتَابِ أَكْلَوْهُ أَهْلِيَّةٍ وَبَيْنَ وَيَمْبَيْنَهَا عَنْ فَلَاقِيَّ
الْكِتَابِ أَكْلَوْهُ أَهْلِيَّةٍ وَغَيْرُهَا لَا يَعْلَمُ الْكِتَابِ الْكِتَابِ أَكْلَوْهُ
مَاهِيَّةٍ وَبَيْنَ لَا يَعْلَمُ الْكِتَابِ كَمَا يَمْبَيْنَهَا مَاهِيَّةٌ عَنْ سَابِرِهِ

الْمَوْجُودُ مَاهِيَّةٌ مَا عَنْ ذَكَرِ الْوُجُودِ مَا هُوَ مَاهِيَّةٌ عَنْ جَمِيعِ مَا يُشَارِكُهَا
كَمَا فِي الْمَوْجُودِ بَغْيِ الْكِتَابِ أَكْلَوْهُ أَهْلِيَّةٍ وَبَيْنَ وَيَمْبَيْنَهَا عَنْ
فَلَاقِيَّ الْكِتَابِ أَكْلَوْهُ أَهْلِيَّةٍ وَبَيْنَ شَيْئِيَّ الْكِتَابِ كَمَا فِي الْكِتَابِ
أَكْلَوْهُ أَهْدَمْنَ وَفَصَلَّا مَهِيَّةً الْمَاهِيَّةَ فِي الْوُجُودِ وَمَذَآيِّ
جَوَازِ تَرْكِيبِ الْمَاهِيَّةِ مِنْ مُتَسَاوِيَّةٍ وَمُوَرْتَسَاوِيَّةٍ إِنَّمَا
يُكَلُّونَ عِنْدَ مَتَّا خَرِيَ الْمُنْطَعِقِينَ وَإِنَّمَا عِنْ غَمَادِ مُتَقَارِيِّ الْمُنْطَعِقِينَ فَلَا يَجُوزُ
تَرْكِيبُ الْمَاهِيَّةِ مِنْ مُتَسَاوِيَّةٍ وَبَيْنَ وَمُوَرْتَسَاوِيَّةٍ وَقَدْ يَبْلُغُ
جَوَازُ أَكْلَوْهُمَا فِي حَوْضِهِ مِنَ الْمَطْوَلَاتِ الْمُتَمَلِّكَاتِ
يَعْلَمُ الْكِتَافَ بِالْجَسَنِ يَأْتِي عَلَى طَلَانِ تَرْكِيبِ مِنْ مُتَسَاوِيَّةٍ
مَارِ الْجَوَابِ لَبِسُ عَلَى يَأْتِيَ لَأَنَّ الْمَصْلُونَ مِنَ الْمَتَّا خَرِيَ وَعِنْ الْمَتَّا خَرِيَ
تَرْكِيبُ الْمَاهِيَّةِ مِنْ مُتَسَاوِيَّةٍ وَبَيْنَ وَمُوَرْتَسَاوِيَّةٍ لَبِسُ بِأَهْلِ
بَلْ مَوْحَانِيَّةٍ فَلَقِيفَ تَعْلَمُ الْكِتَافَ بِالْجَسَنِ يَأْتِي عَلَى طَلَانِ تَرْكِيبِ
الْمَاهِيَّةِ مِنْ مُتَسَاوِيَّةٍ وَمُوَرْتَسَاوِيَّةٍ لَعَالِيَّلِ بَعْدِهِ
فَعِلْمُهُ مُدَانِيَّ الْمَاهِيَّةِ الْجَسَنِ فِي الْعَرْفِ يَعْنِي
عَلَى قَدْرِهِ طَلَانِ تَرْكِيبُ الْمَاهِيَّةِ مِنْ مُتَسَاوِيَّةٍ وَمُوَرْتَسَاوِيَّةٍ

كان اللازم على المصنوع ذكر الجنس في تعريف الفصل بتفويه
الفصل بما ينافي التبصري عما يشار إليه في الجنس الراهن إلا أن تقديره
لما كان تركيباً مما هي عليه من ميراثها وبيان وامور مقتضياتها وهي
باطلاً أظنه أن الفصل بما ينافي التبصري عما يشار إليه في الجنس فـ
احتياج إلى ذكر الجنس في تعريف الفصل كأنها طرق بالنسبة إليه
الإنسان فإنه ينفي الباطل بما ينافي الإنسان عما يشار إليه في الجنس
فالنفس والبعل والبعرو وغيرهما لأن فصلية الباطل للإنسان
ليس طلاقاً عند قوم بل كأنه فصل لا بالنسبة إلى الانبعاع التي
يشترك بها الإنسان في الحيوانية كما اشار إليه هنا بقوله عما
يشترك في الحيوان وأما بالنسبة إلى ذلك الجنس فالإنسان فهو الباطل
وفصله فهو الحيوان لأن الملكي الباطل لكنه ليس بحيواناً عند قوم
إن الباطل فضل للإنسان مطلقاً يعني فإن الباطل فضل للإنسان
بالنسبة إلى جميع ما عداه والإنسان لأن المراد من الباطل قيمة الإنسان وهي
الناتجية التي كانت بالطبع وهم الناتجية لا توجد إلا في
الإنسان فليكون الباطل فضل للإنسان مطلقاً إذ هي
الباطل

كثيرون معه أنه يخالف التعريف سائر الکلاميات والجواب
 بال الصحيح أن يقال إنما يقول على شيء ولم يقل على كثيرون ليشمل
 التعریف لفصل النوع الذي يخرج في شخص واحد بحسب الخارج كائنا
 مثلًا كباقي جنس الکلاميات ان قال ملوجه أن الشارع قال
 في تعريف الجنس والنوع أن لفظ كل من زاد لا طلاق تهمة وقال هنا
 أي في تعريف الفصل انه جنس فلان ان اوجه على ما قال الشارع في تعريف
 الجنس والنوع من أن لفظ الکلامي زاد لا طلاق تهمة وفي تعريف الفصل من أن
 لفظ الكلمي جنس مثل الکلاميات الجنس هو وهم الشارع على أن الفصل
 عند المنطبقين على المحسول في الفصل كما يقال أن انساطن علم المحسول
 الانسان من الحيوان وكذا الحال سائر الفصول وعده كثيرون لا
 يحمل ولا يقال على كثيرون خلدا لم يذكر في تعريف الفصل قوله
 مقول على كثيرون فلم يذكر قوله مقول على كثيرون في تعريف الفصل
 لم يكن قوله خلدا زاد لا طلاق خلاف تعریف الجنس النوع فان قوله مقول
 على كثيرون لما ذكر فيها كانه كذا تقدير معتبرا على ذلك لفظ خلدا لأن قوله
 مقول على كثيرون يعني الكلمي لهذا كان لفظ كل من زاد كثيرون في تعريف

الجنس والنوع لغایل ان يقول قوله يقال على كثيرون في جواب
 اي شيء هو في اتهام يدل على ان فصل الشيء بحاجة إلى ذلك كثيرون لأن
 قوله يقال على كثيرون بمعنى جمل على كثيرون فكذلك ان الفصل مقول
 الذي الفصل كما يقال للانسان ناطق بجمل الناطق على الانسان حلاله
 صحيحًا مع أن الباطق فصل للانسان والجواب صحيح ان من شاء
 استدرراك لفظ الكلمي في تعریف الجنس والنوع ملوكه المجموع قوله
 مقول على كثيرون ملوكه يذكر لفظ مقول على كثيرون في تعريف الفصل
 يكن لفظ كلمن زاد أفي تمامه واما عرض العام فلما يقال في
 الجواب صلا فان قوله زاد لا يقال ياباني ما قال الشارع في
 تعريف الجنس والنوع من أن قوله في جواب ما هو يخرج الثالثة الباقية
 فان حدهم الثالثة الباقية ملوك العرض العام فلما يكون يكن العرض
 العام مقول لا في الجواب صلا لم يكن داخلا في قوله مقول
 على كثيرون بن حني يخرج عن تعریف الجنس النوع بقوله في جواب ما هو
 والجواب عن بوجبهما ادلهما ان يعني قوله واما العرض العام
 فلا يقال في الجواب صلا انه لا يقال في جواب ما هو ولا في جواب

اي شيء هو في ذاته تعالى ان يقول ان ذاته كذلك
لما يقال في جوابه وهو لا يحيى جواب اي شيء هو في ذاته فالملايين
لذاته ايضا ارضا ارضا لا يقال في الجواب اصله والجواب عنه اي
عن هذا قول القائل ذكر النشى لانني عاداه والثانية خلقة اى الوجه
الثانية من الوجهين المذكورين في الموضع العام اعتباري حدهما
عام وآخر ذاته اضافية والعرض العام باعتبار الاول
يعنى بالعرض العام من حيث انه عرض عام لا يكون مقولا في
الجواب اصله اي في جوابه وهو لا يحيى جواب اي شيء هو في ذاته
ولا في جواب اي شيء هو في عرضه لان العرض من الجواب
هذا فهو امتياز المسبول عنه غير والعرض العام من حيث انه عرض
عام لا يحيى شيئا اصله اي لا يحيى تمنيه تماما ولذلك الجملة واما باعتبار
الثانية باعتبار ان العرض العام ذاته في الجملة فليكون مقولا في
جواب اي شيء هو في عرضه لانه بهذه الاعتبار يحيى الشئ عن
غيره في الجملة فان الماشي مثل عرض عام للانسان وهو من حيث
ان عرض عام للانسان لا يكون مقولا في الجواب اصله لانه بهذه

الاعتبار لا ينعد الامتناع اصلا ولا اعتباراته خاصة اضافية للانسان
بالتفصيل سائر الاشياء التي هي غير الحيوانات مكون
المتشابه بهذه الاعتبار ممثلا للانسان في الجملة تعالى ان يقول
ان المتشابه بهذه الاعتبار ابي باعتبار الاختصاص في الجملة لا يكون عندهما
عاصفا كييف يقع القول في الموضع العام يكون مقولا في الجواب
باعتبار اخصاصه تأمل لازما ما يقع انعكاسه عن الماهمية
الارادة من الماهمية هنا هو الماهمية المطلقة التي هي عم من الماهمية من
حيث هي وهي ومن الماهمية الموجودة العرض اللازم في الموضع
اللازم على تسيير حدهما للماهمية من حيث هي هي كالضحايا بالتفصيل
بالنسبة الى الانسان وتأتيهما الازم للماهمية الموكولة كالمتساوون في
ما فالتساواد الازم لما هي به الجهة التي يقع بها روجوه للماهمية باعتبارهما
والعرض المعاشر قراءة العرض المعاشر ما يمكن تقارنه على الماهمية
وهو على تسيير كالموازن في المفاصد تبعية وبين
الماهمية الموصى وضته له بالفعل وهو ايضا على تسيير حدهما ان يقع
المفارقة بالتبصر كمعارضة القائم على القائم والبعود عن القاعد

وَشَانِيْهَا إِنْ تَقِعُ الْمَعَارِفُ بِالْمُعْتَدِلَةِ كَمَعَارِفِهِ أَيْشَقُ عَلَى الْعَاشِقِ
وَشَانِيْهَا إِيْ أَكْثَرُ مِنَ الْقَسَمَيْنِ إِلَّا وَلِيُنَمِّي لِلْعُرُضِ الْمُغَارِبِهِ
الْمَارِمَبَهِ بِالْعَالَمِ بِتَقْيِعِ بِالْمُكَافَرَهِ حَكَمَتْ الْعَدْكَهُ فَإِنَّهَا لَا تَعْلَمُ
إِيْ لَا تَعْلَمُ عَنِ الْعَدْكَهِ بِالْعَلَمِ مِنْهَا مُمْكِنَ الْأَنْفَكَهُ عَلَى الْعَدْكَهِ
لَا هُوَ أَنْ خَصَّ لِحَقِيقَهِ وَاحِدَهُ فَقْطُ وَمَا وَلَهُ خَاصَهُ الْمَرَادُ
مِنْ لِحَاظَهِ هُوَ الْحَاظَهُ الْحَقِيقَهُ وَهُوَ نَتْيَهُ لِيَوْجُودِ بِدُونِ ذِي الْحَاظَهِ
يُنْفَسُ الْأَمْرُ وَالْعَرْبَهُ لِهِدَى الْمَرَادِ هُوَ دَوْلَهُ قَوْلَهُ فَقْطُ وَهُوَ
الصَّاحِبُ بِالْعَلَمِ بِمَعَارِفِهِ يُنْفَكُ عَنِ الْمَهِيَّهِ الْأَنْسَانِ عَصَمَهُ هَاهُ
لِيَعْتَالُو كَانَ الصَّاحِبُ بِالْعَلَمِ مُنْفَكَهُ عَنِ الْمَهِيَّهِ الْأَنْسَانِ لَهُ
يُكَوِّنُ مُخْصَصًا لِهِا فَاعِنْ حَاظَهِ الْشَّبَّيِّ هُوَ لَنْيَهُ لِيَوْجُودِ بِدُونِ ذَلِكَ
لِيَشِيْهُ سَوَاءً وَجَدَتْ بِهِ ذَلِكَ الشَّبَّيِّ دِيْمَهُ كَوْجَهُ دَالْصَّاحِبُ بِالْعَلَمِ
بِعِنْ الْأَنْسَانِ فَاعِنِ الصَّاحِبِ بِالْعَلَمِ يُوْجُودُ بِعِنْ الْأَنْسَانِ دِيْمَهُ اَوْ جَدَتْ
مُعَهُ فِي رِمَانِ دُونِ اَذْ كَوْجَهُ دَالْصَّاحِبُ بِالْعَلَمِ فَاعِنْهُ بِوْجَعِ
الْأَنْسَانِ فِي رِمَانِ دُونِ زِمَانٍ وَلِعَطِ الْأَنْفَكَهُ اَنْمَاهِيَّهُ عَلَى
بِيْنِ الشَّيْنِ الَّذِي يُوْجُدُ كَلُورِ اَحَدِهِمْهَا بِدُونِ الْأَخْرَى كَانَهُ كَهُ

الدَّخَانُ عَنِ النَّارِ فَكَلُورِ وَاحِدِهِ مِنْهَا قَدْ يُوْجُدُ بِدُونِ الْأَخْرَى لَا يَعْلَمُ
فَلَامُ اَنْ لِعَطِ الْأَنْفَكَهُ اَنْمَاهِيَّهُ بَيْنِ الشَّيْنِ الَّذِي يُوْجُدُ كَلُورِ اَحَدِهِمْهَا
بِدُونِ الْأَخْرَى فَالْأَعْرَاضُ الْمَعَارِفُ كَلُورِهَا يُنْفَكُ عَنِ الْمَاهِيَّهِ مِنْ اَنْهَا لَا يُوْجُدُ
بِدُونِ الْمَاهِيَّهِ بِلَسْعَهُ مُنْفَدِمُ عَلَى الْأَنْفَكَهُ عَنِ الْمَاهِيَّهِ لَا يَصِحُّ مُوْعَدُمُ
جَوَازِ الْأَنْفَكَهُ الْوَضْعُ مِنْ مُحَلِّهِ كَلُورِهِ وَانْجَزَهُ الْبَعْضُ وَيَرِسُ
الْحَاظَهُ اَخَرُ الْحَاظَهُ عَلَيْهِ اَفَامِ اَحَدِهِمَا شَامِلَهُ لِزَمَنهُ وَهُوَ
اَنْتِي يُوْجَدُ بِهِ جَمِيعُ اَفَرَادِ ذِي الْحَاظَهِ مِنْ اَمْسَاعِ الْأَنْفَكَهُ عَنِهِا كَالْعَنَا
كَهُ بِالْعَقُوْنِ بِالْسَّهَهِ بَلِيْهُ جَمِيعُ اَفَرَادِ الْأَنْسَانِ فَاعِنِ الصَّاحِبِ بِالْعَقُوْنِ
يُوْجُدُ بِجَمِيعِ اَفَرَادِ الْأَنْسَانِ مِنْ اَمْسَاعِ الْأَنْفَكَهُ عَنِهِا وَالثَّانِيَهُ
شَامِلَهُ بِهِ لِزَمَنهُ وَهُوَ اَنْتِي يُوْجَدُ بِجَمِيعِ اَفَرَادِ ذِي الْحَاظَهِ كَلُورِ
بِجَوَازِ الْأَنْفَكَهُ عَنِ كَلُورِ اَحَدِهِمْهُ كَمَلَ الْأَفَرَادُ كَالصَّاحِبُ بِالْعَالَمِ بِالْعَقُوْنِ
الْأَنْسَانِ فَانِي يُوْجَدُ بِهِ جَمِيعُ اَفَرَادِ الْأَنْسَانِ بِجَوَازِ الْأَنْفَكَهُ فَكَلُورِ
وَاحِدِهِمْهُ اَفَرَادُ الْأَنْسَانِ فِي وَقْتِ دُونِ وَقْتِ وَمَا ثَلَثَهُ غَيْرُهُ
شَامِلَهُ وَهُوَ اَنْتِي لَا يُوْجَدُ بِهِ جَمِيعُ اَفَرَادِ ذِي الْحَاظَهِ بِلَسْعَهُ
بعْضُ اَفَرَادِهِ وَلَمْ يَأْدِ لِمَيْسِيَّهِ لِكَلُورِهِ اَنْكَلُورِهِ اَنْكَلُورِهِ

عمر عريضاً وان لم يختص كل واحد من اللازم والمعارق الحقيقة
وآحارة بالعم حقيقة فوق واحدة فهو البعض العام قابلين
معه اللازم والمعارق والخاصية فيما سبق واما البعض العام
فهو الخارج عن حقيقة جزئيات المتجها وزرمه مالي حقيقة اعربي سواء كان
عمومية بالنسبة ل النوع حقيقة كالمكثي بالنسبة للإنسان فان المكثي
خارج عن الإنسان مسحا وزرفة لا يوجد في غير الإنسان من الحيوانا
كما يوجد في الإنسان ولد جنس مطلق كالعداية بالنسبة للحيوان فا
ن العداية خارج عن الحيوان مسحا وزرفة إلى حقيقة أخرى فالعداية
كما يوجد في الحيوانات يوسم النباتات لا يقال لها إنهم مختصون
لدي الروح ولا روح هي النباتات لأن في الروح ملوك الـ
يدرك اللذات والألام والنباتات لا يدرك بها حكم الضروري
كار أنها النبات بحقها مرض اترها لا يغدو لأنها تقول للبسمل العداية
محضه لدى الروح وان كان في الرفع يدرك اللذات والألام فان كثيراً من
أشخاص الحيوان وأشخاص الإنسان لا يدركونه وغيره ووجه
وعدمه فضلأً ان يدرك اللذات والألام مع انه بعد كلام الحيواناته

الشاملة وذلك كا لكاتب بالفعل بالبيته لي فراد الایسان
فانه يوجد في بعض فراد الایسان دون بعضها وكم عارق لکم
فان ما لا يوجد في جميع افراد الایسان بل يوجد في بعضها
يعال على ما هي حقه واجده ملائفي قوم قولنا يعال على
كثير من مدار رجاء نحن حقه واجده فقط كان دراج افراد الصغار
نحن لایسان لانه لعلم لكن في قوم مدار الکلام لم يكن فقط لکنه زابها
في التوفيق قط بخرج الجنس والبوض العام معمولاً على حقيقه
وأحاته لما ينادي كأنه كونها مقولين على تفاصيل فوق واجده
والما في المعايير كون كل واحد من الجنس والبوض العام معمولاً
على حقيقه وآحاته ايضاً اي طالعها وعلى فوقيها من التجاوز لم يعل من
العبارة كون كل واحد من الجنس والبوض العام معمولاً على حقيقه واجده
وعلی فوقيها من التجاوز مما يعني بخلاف في تعريفها اني قيد قط لآخر
المجلس البرض العام من تعريفها واما من طاهر عبارة الشارح
فلابد لهم كون كل واحد من الجنس والبوض العام معمولاً على حقيقه واجده و
مؤذنا على ما فوقها ايضاً يعني بخلاف في تعريفها اني قيد قط لآخر

كما مجنون في العادات وغيره من الحالات التي يجلبها ذلك من المدحور
مع إنها ذي روح ولغايته أن يقول زعيم الادراك في إلشيا المذكورة
كورة إنما يكون بسبب امراض عاصى لاعتباره وأما في النبات فليس
بسبب امراض عاصى بل بروتها فاما يكون العذر او ارجاعه كحال الحيوانات
وبين النباتات لأن توكله لا يرضي المدارء من العرضي فيها فهو
المحمول الخارج الابعد عن مواده كالمتشي مثلًا بالنسبة إلى الإنسان فإن
المتشي خارج عن الإنسان محمول عليه بالمطرقة لأن العرضي للمعاشر بالجهود
فإنما لا يحصل على الجهد بالمواطأة لا تعالى الكثرة لا تحرر في الحسنه المذكورة
أعني الجنس وال النوع وال عصاوة وال خاصة وال عرضي العار لا سياسة الكثافيات
انما سببها غدا الأشخاص وال اصحابها ما تكون فوق الشك من قبلهم ان يكون
الاشتراكية مع إنها ليست بدأهانة في الكثافيات الحسنه المذكورة لا ينبعوا
الكلامي ان تحرر في الحسنه كورة فهو الكلامي الذي كافسها من المخدر لا الكلامي مطلقا
وال اصناف ليست فرقا من المفرد بل هي كتب فلا يضر حروفها على الحصر
الذى يكتبه بحسب حروفها ليكون ماتعاً عن حرفه الغير العقدي
فيكون العذر بما يكتبه العذر بما يكتبه العذر بما يكتبه العذر بما يكتبه العذر
فيكون العذر بما يكتبه العذر بما يكتبه العذر بما يكتبه العذر بما يكتبه العذر

الشارح والمجليس صحيح لأن قوله الشارح والمجيء معلوم مان والمعلوم لا
يكون قسم من العلوم والخطاب فيه أن المصاف مخدوف وبكون عاقيره
الكلام كذلك العقدي الذي يكتبه جده بما عالم القول الشارح والآخر عجم
الجم أو نقول للمرأة من الععلم المذكور في المورد فهو المعلوم فيكون عاقيره
الكلام كذلك المعلوم عقدي الذي يكتبه جده بما عالم القول الشارح والآخر عجم
فعليه فإذا يكون قوله بعد ذلك أن كان يتضمن راجع عدم اعتبار الحكم فيه موجها
إلى المطلوب المضورى فهو الشارح يعني قوله الشارح وإن كان يتضمن راجع
عدم اعتبار الحكم فيه موجها إلى المطلوب المضورى فهو قوله الشارح وإن كان
يتضمن راجع اعتبار الحكم فيه موجها إلى المطلوب بالتصديق بقوله العجم ومثل ذلك
خارج في عادة القوم بأن يذكر العجم ويرد به المعلوم وبالعكس وكذا زيد
كر التصور ويرد به المقصود وبالعكس في أمثاله مما يكتبه في طلاق القوم
وهو من قبيل ذكره ورداته الحال وبالعكس والحد قوله آن على ما يكتبه
الشيء لو قيل إن حد الشيء هو ما يكتبه يعنيه طلاقه دلاله حد الشيء
على ما يكتبه والآية يلزم ذلك الشيء على نفسه وهو بالطبع مطعاً لهما إن المحدث يكتبه
على طلاقه على المقطوع أيضاً بما يكتبه المفظ وال وباعتراض المعنى بذلك فلن يضر

دالـةـةـ الشـيـئـيـ عـلـىـ بـسـهـ فـانـ الـجـيـوـ آـنـ الـنـاطـقـ شـلـاـ حـدـ الـأـسـانـ وـ طـهـيـةـ وـ
الـجـيـوـ آـنـ الـنـاطـقـ عـبـرـاـ رـاـنـ عـبـاـ الشـفـقـيـ وـ اـعـبـاـ مـعـنـيـ فـالـجـيـوـ آـنـ الـنـاطـقـ يـاـ
عـبـاـ الـلـاعـطـ دـالـهـ بـاعـبـاـ الـمـعـنـيـ بـدـلـوـلـ وـ كـذـافـيـ سـايـرـ الـحـارـوـدـ
فـانـ يـلـحـ لـالـهـ الـحـدـ عـلـيـ مـاـهـيـةـ الشـيـئـ لـاجـ اـمـاـنـ كـوـنـ بـالـمـطـابـقـةـ اوـ
بـالـتـبـصـمـ اوـ بـالـتـنـامـ وـ اـكـمـلـاـ بـطـلـ اـنـشـيـ وـ اـلـثـاثـ فـلاـ مـاـهـيـةـ الشـبـيـخـ
لـيـسـتـ بـحـرـ ظـفـرـ مـنـ الـحـدـ وـ الـلـالـنـمـ لـهـ الـدـلـالـ الـتـصـمـيـلـ لـيـسـتـ لـاـجـ لـالـلـهـ
الـلـاعـطـ عـلـيـ جـزـءـ مـاـهـيـةـ لـوـ الدـلـالـ الـلـاتـرـ اـمـيـ لـيـسـتـ لـاـجـ لـالـلـاـلـنـمـ
عـلـيـ خـارـجـ لـازـمـ لـمـوـضـوـعـ لـهـ وـ كـلـاـهـ مـسـتـقـرـهـ هـنـاـ وـ اـبـاـلـاـوـلـ فـلـانـهـ
لـوـ كـانـتـ دـالـهـ الـحـدـ عـلـيـ مـاـهـيـةـ الشـيـئـ بـالـمـطـابـقـ بـلـيـزـمـ اـنـ لـيـكـونـ اـحـارـلـخـيـنـ
حـدـاـ اوـ يـكـونـ مـنـهـ اـذـيـنـ وـ كـلـاـهـ بـطـلـ يـضـبـيـاـنـ الـمـلـارـمـهـ اـنـ مـاـهـيـةـ
الـشـيـئـ اـنـكـيـوـنـ وـ اـحـاجـ فـيـلـيـ بـلـيـزـمـ الـوـكـانـ الـدـلـالـ عـلـيـ بـلـيـكـ لـمـاـهـيـةـ طـهـيـهـ
الـحـدـ الـتـامـ بـلـيـزـمـ اـنـ لـيـكـونـ الـنـفـقـ حـدـاـنـهـ لـاـيـوـ جـادـهـ هـنـاـ مـاـهـيـةـ يـدـ
عـلـيـهـهـ الـحـدـ الـنـاقـصـ بـالـمـطـابـقـ غـيرـ مـاـيـلـ عـلـيـهـهـ الـحـدـ الـتـامـ اوـ يـكـونـ
دـالـهـ بـالـمـطـابـقـةـ عـلـيـ مـاـهـيـةـ اـيـهـ يـدـ عـلـيـهـهـ الـحـدـ الـتـامـ بـالـمـطـابـقـهـ قـعـيـ
هـذـاـ بـلـيـزـمـ اـنـ كـوـنـ الـحـدـ الـتـامـ وـ الـحـدـ الـنـاقـصـ مـسـتـ اـذـيـنـ وـ كـلـاـهـ مـاـهـيـهـ

الـبـطـلـانـ قـلـمـاـ اـنـ اـخـتـارـاـنـ لـكـدـ جـلـلـهـ الـحـدـ عـلـيـ مـاـهـيـةـ الشـيـئـ كـيـوـنـ
بـالـمـطـابـقـهـ سـعـآـمـ كـانـ دـلـكـ الـحـدـ تـامـاـ اوـ نـاقـصـاـ وـ مـاـهـيـةـ اـعـمـ منـ
اـنـ كـيـوـنـ تـامـاـيـهـ اـنـكـيـاـهـيـهـ اوـ بـعـضـهـ الـذـيـ لـاـيـصـمـ اـبـهـيـهـ مـنـ الـبـوـصـنـاـ
وـ اـنـ كـانـتـ الـاـبـوـيـهـ كـوـنـ جـدـلـوـلـهـ لـلـحـدـ اـلـتـامـ وـ اـنـ كـانـتـ الـثـانـيـهـ كـوـنـ
مـدـلـوـلـهـ لـلـحـدـ اـلـثـانـيـهـ فـسـرـهـ اـعـلـمـ اـنـ جـدـلـوـلـهـ الـحـدـ اـلـثـانـيـهـ بـعـضـهـ مـنـ جـدـلـوـلـهـ
الـحـدـ الـتـامـ هـذـاـمـوـ تـوـقـيـعـ الـحـدـ اـنـقـاـلـ تـوـقـيـعـ لـمـ تـيـعـ جـهـهـ
الـخـارـجـ اـنـ جـدـ الـحـدـ بـغـرـيـهـ قـولـهـ فـيـمـاـ بـعـدـ لـاـنـ جـدـ الـحـدـ مـلـمـ بـقـاءـ بـغـرـيـهـ
لـلـخـفـيـنـ الـحـدـ اـشـرـةـ اـلـيـانـ تـوـقـيـعـ بـلـقـيـعـ عـلـيـهـ اـنـقـوـلـهـ كـاـنـاـ
هـذـاـ تـوـقـيـعـ الـحـدـ وـ لـمـ قـيـلـهـ اـحـدـ الـحـدـ اـشـارـةـ اـلـيـانـ جـدـيـهـ هـذـاـ تـوـقـيـعـيـهـ فـوـقـهـ
الـحـدـ اوـ رـسـمـيـهـ غـيرـ مـعـلـومـ فـلـهـذـاـ اـعـبـرـ بـعـارـةـ ثـبـتـهـ لـلـحـدـ وـ اـكـمـ
وـ بـلـوـقـطـ تـوـقـيـعـ لـاـنـ الـحـدـ لـلـيـعـالـ اـلـمـصـافـ اـخـنـ منـ
الـحـدـ الـمـصـافـ اـيـهـ يـكـيـفـ كـيـوـنـ لـاـيـخـفـ بـلـيـعـ مـيـانـ اـجـسـيـهـ اـلـاـوـلـهـ جـدـ
لـلـحـدـ لـلـبـغـهـ وـ بـيـانـ اـعـمـيـهـ اـنـهـ جـدـ بـلـقـيـعـ سـوـاـ بـكـانـ جـدـ اـنـهـ لـلـحـدـ اـخـوـغـهـ
لـاـنـقـوـلـهـ اـنـ اـجـسـيـهـ لـلـحـدـ الـمـصـافـ وـ اـلـعـيـهـ هـوـ الـذـيـ هـوـ الـمـصـافـ اـلـيـهـ
اـنـ يـحـصـلـ بـعـبـاـ اـفـهـ اـلـاـوـلـهـ كـيـشـيـهـ وـ اـمـاـ بـعـبـاـ ذـاـرـهـ مـاـجـ قـطـعـ اـنـطـرـعـنـ

البنية المذكورة فكلما آحد منها قول آن على ماهيتها الشيئه فهو عالم لله
بذلك ألم يغافل عن علم حكم الحد بقطعاً وعلم إنما حكم حكم الحد وكيف ذلك
فعليه هذا الالتجاع لكي أن يغافل حكم الحد فلا يلزم التسلسل من تغافل
الحد فنذهب بما كان وجده في وضي الوجود فهذا ينبع
لولم يعبر أضافه أن وجود إله الوجود بالمعنى من حيث هو فهو فالوجود
يمثل الأعيان ما يكون الشيء في الخارج أي في الذهن ولكن كلام وجود
الوجود وهو كون الشيء في الخارج اعني الذهن ملاطفة بينها بهذا
الاعيناً وأما إذا اعتبرت أضافه الوجود إلى الوجود فالآخر يكون المفهوم
أهلاً من المضاف إليه كما كان في حد الحد فيه وهذا الاعتبار أي باعتبار
أنها في الوجود إلى الوجود لا يصح أن يقال وجود الوجود مثل الوجود مثل
كان وجود الوجود غير الوجود قطعاً من جنس الشيء وفصله العين
أن الجنس العريب للشيء هو الذي لا يكون بنيها مما جنس لغير
وكلما فصل العريب للشيء هو الذي لا يكون بنيها فصل خرسوا كما كان
إيجي الجنس وفصله خرسياً فليس بالجنس ولغيره فالجنس العريب
ل الجنس كالجسم الناجي للحيوان مثلما كان الحيوان خمسة أحجام الناجي

القريب والختاير فصلة العريبة ما يقرب إلى القريب غير الجنس
كالحيوان للإنسان مثلما كان للإنسان نوع جسمه والحيوان
جسمه القريب وأما الفضل في القريب لغير الجنس كأنماط للإنسان
مثلما كان للإنسان نوع وأنماط فصلة القريب وكذلك في سائر
الإيجي والأنواع تأمل والحد الذي يقصمه هو الذي يثير كلام
عن الجنس بعيداً والفضل القريب الجنس البعيد للشيء هو الذي يثير
يكوبيه وبين ذلك الشيء جنس آخر كالجسم الناجي بالبنية للإنسان
مثلما كان الجسم الناجي جنس بعيد للإنسان لأن الحيوان جنس واستقطبه
إيجي بين الإنسان وبين الجسم الناجي وأما الفضل للشيء هو الذي يثير
يكوبيه وبين ذلك الشيء فضل آخر كالجسم بالبنية للإنسان مثلما كان
ل الجنس فضل بعيد للإنسان لأن أنماطه نعمها فضل للإنسان مع أنه درج بين
الإنسان وبين الجنس فليكون الجنس فضل بعيد للإنسان وقد يفرق به
بين الفضل القريب والبعيد بما في القريب أو الذي الذي يثيره الشيء عن جميع
والبعيد هو الذي الذي يثيره الشيء عن بعض عداته أما الكلام
الثاني فهو الذي يثير كلام الشيء وهو أحد اللذاته

انما قد ألحوا ص باللازم لافي التعريف بالجاصية العبرة للازمه ليس
بحاجة لافي التعريف بحسب ان يكون مساواه المعرفة انها حاكم بالفعل
والمكابنه بالفعل بالنسبة للإنسان فان المفهوم بالفعل المكابنه
وانها مخصوصة للإنسان لكن لا يصح تعريف بما اعاد فهمها وبها للإنسان
معرف الشيء بحسب ان يكون مساواه في العموم وخصوصا بحسب الصدق و
اما انما يكون على ذهب المتأخرین ذاما عبد المقدیس فصح تعريف
لشيء بما هو اعم منه او ضيقا من موصفه ولما كان هذا الباقي
بالخاصه الازمه انتي هي اثرا شئي كأن عن عرق بالاشارة فادا المكابنه
اشارة اليها لتعريفها بالازمه الخارجي تعريف بالاشارة والتعريف
بالاشارة تعريف بالكرسم والمشهور فيما بينها البعض هنا المسمى لتعريف كنه
الشيء لانه غير المعرف على هذا المشهور فهو الحد لكن الحق في الكرسم
قد يكون مغيرا لكنه لشيء اذا استعمال على جميع ذاتيات الشيء وعليه بعض
عصياء ايضا يعني لتعريف بالكرسم من جميع ذاتيات الشيء ومن بعض عصياء
حيث انه كل الكرسم بمغيراته فالشيء حاكم كنه من العدل الازعج
مثلما كان التعريف بالعلم الرابع من ذلك فان التعريف بالعلم الرابع تعريف

بالكرسم لانه وركب من الداراج مثل المادة والصبور بين اللذين مما جمیع
ذاتيات المعلوم والخارج مثل العادة الفاعلية والغاية التي هي من معا
خارجان من المعلوم والمكتب من الداراج الخارج كرم فالتعريف
بالعلم الرابع رسم فيه مثلا آبي خلاف المشهور كون الكرسم عاليته
افتراض احاد ما ان يكون سريرا من الجنبين لغيب ولخاصته الازمه ما ونائمه
ان يكون مرکزا من الوظيف الصرفة فنائمه ان يكون مرکزا من جميع الداريات
والعربي واما التسميم المقص فهو الذي يتبرك على العرض
التي يحصل جملتها بحقيقة واحق لا حاكم احد منها معنى بحصول الع
ضيارات التي ذكرت في الكرسم المقص بحقيقة واحق لا حاكم احد منها هو ان
لاتوجد جملة من الضيارات من حيث هي حقيقة غير المحببة التي هي مخصوصة بها
وان جاز وهو حاكم احد منها بدون نفع الحقيقة المذكورة كالعصير الماء كورة في
تعريف الانسان بأنه ماشي عليه فدبه عرض الافق نادي اليه شرس قيم
العامدة ضحاك بالطبع فان جملة هن الآمنور الموضعية المذكورة هي تعريف
الإنسان من حيث هي جملة لا توجد بدون الانسان وانه جد بعضها بدون
الإنسان فان المكتب على فديبه يوجد بدون الانسان في الطيور وبعضا

اللطاف يوجد بدون الإنسان في نفس بالبشرية يوجد بدون إنسان في
الحياة وستعمم العادة يوجد بدون إنسان في الأشجار وأما الصراخ
بالطبع وفي وجوده بدون إنسان خلاف لكن لا يوجد بدون إنسان
كالا يوجد الجميع بدونها فما يقال أحاديث العصي للعجب أن يوجد بدون
ذى لها صفة ولذلك قال الشارح لوجود البعض منها في غيره و
لم يقل لوجود كل واحد منها في غيره لما فرع من قول الشارح شرطه أن
في المجتمع لغايته أن يقول ومثالاً لا قول فالقضية شرطية
مع أنه خارجه فناتح لهم بالاعتراض لأن العصي الشريعة منحرفة في سياق
أحد معايير انتهاكية والأدلة انتهاكية وأما خروج هذه القضية عن العصي
المنفصلة بل عدم انتهاك أحد بحريته على الأخر واما عدم كونها متصلة
فكان المتصلاً فالزرمي أو اتفاقهم أو اتفاقهم كونها اتفاقهم فطاب لهم وأعادوا
كونها لزرميهم فلعدم لزرمي المشرع في المجتمع للفراغ عن القول السلاح
والجواب عنه أن للزرمي على قسمين أحدهما لزرمي في نفس الأدلة مثل لزرمي
وجود أفراد الطوع الشهرين والثانية لزرمي عادي والعصي المذكرة هنا
هي العصي للزرمي العادي فلما يخرج عن فهم الشريعة تاملاً كذا

او من فلاح مماثل حكم الاسم خواجہ بنی انصربت زیداً و المراد من الاقوال
الماضية هلو نهر کیب لا کسرا دی من التقيید والاصنافی و غيرها مثل الالقاب
خوتو لنا الحيوان الباطنی ومثال الاصنافی مثل قولنا علام زید و مثال
غير التقيید من الاصنافی خوچست عشر يصح اتفاکیاً لقوله انه صادقاً
فيه او كاذب فيه يصلح لجهنم زید عن الاقوال المقصودة والانسانیات
من الامر والبرهان والاستدلال وغیرها والظاهر من هنال
لقولنا الصدق والكذب صفات للتفاکر لقول لكن المشهور
انها صفات بالقول فاسطوان کونها صفة بالقول حلوم من تویف
النجاة فالواجر هو ما يحمل الصدق والكذب فان الصدق
والكذب بل المذکورین في تویف النجاة صفات بالقول لا للتفاکر وانما اعنة
بسند القول عن الاقوال الماضية والانسانیات لان الصدق والكذب
لا يكونان لافهماییه الحکم سو ا کان من المبلغ فطا اوسیں بمعقولاً والاقوال
المقصودة والانسانیات کیا کون من التصور ایتی لایحکم فیہا بل بیہ بازج
غل الحکم الْفَصِيَّة تُقْسِمُ إِلَى سَهْلٍ أَحَدُهُمْ حَمْلَيَّةٌ وَالْأَخَرُ شَرْطَيَّةٌ
مذا شروع فی تھیم الفصیة بعد الواقع عن تویف مالی الحملیّة والشرطیّة باعضاً

طراجاها لان طرق في القضية ان كانا مغريدان بالفعل وبالفعول قبيح الحماية مثال
القضية التي طرحاها كانا مغريدان بالفعل نحو قولنا زيد كاتب ومتال القضية
اليتي هرفاها كانا مفهودين بالفعول نحو قولنا زيد كاتب ضياده زيليس
بحاجة فاما في القضية مغريان بالفهول وان كانوا مركبين بالفعوال انما
نامغريدين بالفهول لان يمكن ان يعيدهم على وظيفتهم مغريدين
كانت يمكن ان يعيدهم بالموضوع ويصاده زيد اسبس بحاجة يمكن ان يعيدهم
بالمجموع على الموضع والتحول مغريدان انهم يمكن طرفا في القضية مغريدين
لابالفعوال بالفهول وفي شرطية مثل قولنا ان كانت الشهادة مشرطا لعدة
فالشهاد موجود فان في هذه القضية المشتركة ليس بمغريدين لا بالفعل
ولابالفهول لا يقال كيف لا يكون طرفا في الشهاده مغريدين بالفهول امع انه
يمكن ان يتم مغريده على واده من طرق في الشهاده ابصانا بنها فهذا ملهم دم كذلك
وهما مغريدين ان تكونون من الشهاده جاهية فلا يمكن تزيين الحماية انما
وتزييف الشهاده جاهي ومهما يطالنا بالقول لا نسلم لزوم كون الشهاده
حملية من التعييه المذكور لأن قولنا هذا ابله ودم ذاك في احاله في واده من
طريقه مغريدة لكنه ليس قضيه شرطية لعدم ادانت الشهاده فيه بارز لم يقتضي

الشهاده طرفيه ملحوظ جاهه هنا قضيه الشهاده تكون واحد من هذه مغريدا
والشهاده طرفيه اما متصله وبيه حكم فيها يصدق قضيه او لا صدرها على تعيير
صدق قضيه اخرى والصواب ان يحال الى الشهاده المتصلة
هي التي يحكم فيها بثبوت جاهها اذا اودع عدم ثبوتها على تعيير بثبوت جاهها
الاول بخلاف لفظ الصدق والقضيه معاً عن طريق الشهاده المتصلة لا يتصدر
والقضيه اما استعمل آن يحال اليه الحكم فيلزم من تعريف ابعاش ان يكون
في الشهاده المتصلة ثلاثة احكام وهو بالطبع طبقا للحكم لان يحال الى اطلاق العده
والقضيه طرفي الشهاده المتصلة اما تكون باعتبار كونها قضيئن فيكرهها
جيئن في الشهاده المتصلة او تكونها فريمان اي القضية لانه لو خافت
منها اي من طرق في الشهاده او ادانت الشهاده فيها قضيئن بالفعل كما قاله
البعض الحكم ايا يتحقق من طرق في الشهاده بعد الحدف منها ادانت البدر طرم يكن
قضيه بالفعل لانه لا يحكم فيه بعد وقضيه لا يتحقق منها من الحكم بل يكون اليها بعد حداده
حرب الشهاده طرفي الشهاده الحماية بلا حكم لا يحال اليها وفي قوله او لا صدر فيها
غير جاهيز لانه وللتوكيد في التشكيك مع نياتي التحقن الذي هو المدار من
التوسيف لابا يقول ان المدار من اوه هنا فهو او يتبع لالتشكيك والتبع

بعد في قوله والجز الأول من القضية الثالثة طبیعه يستحب مقدماً تقدیمه في الذكر فان
هذا القول على ارجح الادلة في الجالية لا يجب ان يغدرم في الذكر كايجي بعد يوم
في الذكر في القضية الثالثة تاملاً والقضية التي يرتبط بها المحمول
بالموضوع بحسب نسبتها حكمية فيه نظر لأن النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع
ليست هي نسبة حكمية بل هي نسبة التي يكون النسبة الحكمية لها مبنية وهم نسبة
التي تسمى بالحكم والأدلة التي يسوق الباحث في بيان اجزاء القضية كلها حكم قضيتها بعدها
كانت هذه القضية حملية او شرطية موجبة كانت او سالبة حكمية او جزئية
مولعة من ربع اجزاء احدها المحكوم عليه والثانى المحكوم به والثالث النسبة التي هي
مبدأ الايجاب والرابع النسبة التي ترتبط بها المحمول
بالموضوع وهي التي تسمى بالحكم لا يقال بذلك مما ذكر هنا ان لا يكون ارتباطه
بيان اجزاء المركب الذي لا حكم فيه كامل كات الناقصة مع ان بعضها يرتبط ببعضها
لما نقول لا نسلم انه ملزوم منكون الحكم سبيلاً لارتباط بعض اجزاء القضية الى
بعضها ان لا يكون ارتباط بين اجزاء المركب الذي لا حكم فيه فان تكون الحكم
سبلي لارتباطها ببعضها بين اجزاء القضية لا يوجد ان لا يكون سبلاً لارتباطها
طريق اجزاء التي لا حكم فيها لان لا ارتباط الذي كان بين اجزاء القضية ليس

كالارتباط الذي كان بين اجزاء المركب الذي لا يحكم فيه صدوران
يكون سبباً للارتباط بين اجزاء ذلك المركب الذي لا يحكم فيه غير الحكم
يُقسم العصبية بانياً إلى موجة سابقة لأن ذلك النسبة التي ذكرناها انة
كانت حكماً بازتعال الموضوع بمحضه فالعصبية موجة سابقة كقولنا زيد كاتب وان
كانت حكماً بازتعال الموضوع ليس بمحضه فالعصبية موجة سابقة كقولنا زيد ليس
بكاتب **فهذا عبارة المطلق العصبية بالذات** على كره الشاعر
كما كان التقييم على الحالية والشطرية تقريباً لمطلق العصبية بالذات لكنه
انما تكون يا عبارة المحكوم عليه و المحكوم به والمقدم والمنسق وهذا التقييم با
عبارة النسبة لشيء هي الجزء الاجزء للعصبية المسماة بالحكم واما في الحقيقة فهو اي
العصبيات التي تقييم او لا و بالذات الحال واحد من الحالات والشطرية دبوا
بسطراً مما يقى بمطلق العصبية ثم ان كل واحد من الحالات والاتصالات والافتراض
مشتمل على الایجاب والسلبية اذا الجملة كان ايامياً فالعصبية حاليه موجة
وان كان بانياً فالعصبية حاليه سابقة وكذلك الاتصالات التي كان ايامياً فالعصبية
متصلة موجة اذا كان اتصالات بانياً كانت العصبية متصلة ائمه وكذلك الاتصال
ان كان بانياً فالعصبية متصلة موجة و ان كان بانياً فالعصبية متصلة سابقاً ثم

ان الموجبة اما بمحضها او بمعده ولهم لان القصيبة الموجبة لا يخرج اما ان يكون فيها
حروف سلبي و هن مخصوصة مثل قولنا زيد كاتب و ان كان فيه حرف
سلبي بحيث ان يكون جزء من القصيبة و هي معده ولهم ذلك الحرف و ان كان جزء
من الموضوع يسمى القصيبة معدولة الموضوع مثل قولنا اللاتي حبادون
كان جزء من محظوظها فالقصيبة يسمى معدولة المحظوظ مثل قولنا الحلي لاجداد وان جزء
من المحظوظ الموضوع معاً تسمى معدولة الطرفين مثل قولنا اللاتي لا حيوان و
التسابقية هي التي كان فيها حرف سايب كلها يسمى جزءاً منها اصلاً اي لا من فهو نوع
القصيبة ولا من محظوظها مثل قولنا زيد ليس بحاجة و كل واحد من القصيبتين
الموجبة والتسابقية اما ان تكون مخصوصة او محصورة بسواه كانت كلية
او جزئية او مركبة خدا امثال تعيين مالك للقصيبة باعتبار
موضوعها لانها يكلم عليه في القصيبة بغير طبيعة مثل قولنا الحيوان حنس الانسان
نوع والناطق فضلها حكم بالحسب على الحيوان والنوع على الات واعمال
على الناطق ليس على ما صدرت عليه الحيوان والانسان والناطق على افراد مثل حكم
حكم على طبيعة الحيوان وطبيعة الات وطبيعة الناطق فلهذا سميت
ذلك القصيبة قصيبة طبيعة فلا اعتبار لمعنى القصيبة الطبيعية في العلوم

فأرد المذكر ما أليس بالشائع وإن كان شيئاً وإن كان حكماً عليه في
القضية موافقاً للموضع فالقضية غير طبيعية وإن القضية مخصوصة
ومخصوصة أو ممتد لان موضوع تلك القضية إنما يحتمل شيئاً معيناً أي جزء
بناً جزئياً فالقضية مخصوصة مثلاً لمن يزيد كابتن إنما يحتمل شيئاً معيناً
فإن كان شيئاً ادة البتور مثل لفظ الكلمة في قوله كل إنسان كابتن مشافع بمعنه
البعض في ولن بعض إنسان كابتن والآول قضية كلية والثانى قضية جزئية
بها أو كان يوم عاصمة السورة مثل للأسم الاستغرق كابتن قوله يوم
إن إنسان يحيى خسر فانه أيام يغدر بما يغدر به لفظ كل فليكون قوله يوم
إن إنسان يحيى فرق بين كل إنسان يحيى لا يطاله يوم وإن كان قوله
إن إنسان يحيى في يوم فرق بين كل إنسان يحيى خسر لعدم منه إن يكون
جميع الأنسانيات ووالآول يوم وغيرها من يصلحها والعابر في
خسر وليس كذلك لأن الذين في خسر من الأنسان هو المختار وبيان
الفسق لا يغير مما لا ينفعه إن إنسان يحيى خسر لعدم يكن
في قوله كل إنسان يحيى خسر وإنما يحتمل شيئاً من نوعه
لقوله أنا فايح بحسب فاقهم والقضية التي فيها إدلة السورة بذلك

عليكم أفراد الموضع بن البكلية والجزئية مخصوصة كاشتماله
عليها وهذا الموضع أكملية أو جزئية لأن الحكم فيها إنما يكون على جميع أفراد
الموضع أو على بعضها وعلى حال التعدد بين إماماً ونوناً الحكم فيها بالراجحة
أو بالتسابق إنما الحكم على جميع الأفراد بالراجحة فالقضية يكون مخصوصة
موجبة كلية مثلاً قولنا كل إنسان كابتن وإنما الحكم على جميع أفراد با
لسابق تكون القضية مخصوصة سابقة كلية مثل قولنا كل شيء منها إنسان
بكات وإنما الحكم في القضية على بعض أفراد الموضع بالراجحة فالقضية
ليكون مخصوصة موجبة جزئية مثل قولنا بعض إنسان كابتن وإنما على البعض
بالسباب فالقضية يكون مخصوصة سابقة جزئية مثل قولنا عدم إنسان ليس
بكات وإنما يكن الموضع في القضية شيئاً معيناً ولم يكن فيها أحد
السورتين دلت على كمية الأفراد فالقضية مخصوصة وإنما يحتمل
الأفراد فيما يترک إدلة السورة عندها مثل قولنا لا إنسان كابتن في الموجبة
والإنسان يحيى كابتن في المسايبة وبكلية فإن القضية إنما يكون عند ما يحمل
لام الاستغرق في إدلة السورة وإنما يحملها ليس لام الاستغرق و
ذلك المرحمة بمحنة قوى الجريمة كما ذكر في كتب هذا المفترق وإنما الحكم فيها يحمل

المتصدة والمتفصلة اراد اشاره في تقييم المتصدلة الى اللزومية والاتفاق
وفي تقييم المتفصلة الى الحقيقة ومانعه الجمع وباقعه الخلو معنى ما ينتهي طبيعة المتفصل
فتقسم الى قسمين احادي الماء لزومية والثانية اتفاقية فاللزومية هي التي يحكمها
يصدق ايها على تقييم صدق المعدوم للعلاقة بين المعدوم والباقي التي حوت
صدق الباقي على تقييم صدق المعدوم والعلاقة هي بضم المفعى المبتدأ
في المفعى الموضوع له وهي متعلقة بالذكر في الاعيان وبالمعنى في ايمانه و
ذلك العلاقة قد تكون بين العلة والمعلول الذي هو باباً بين المعلوم
عليه للنهاي مثل قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهاي موجود فاطلوع الشمس
مستلزم لوجود النهاي او بيان يكون المعدوم والباقي كلما معاً معلوماً
ليشيء اخر مثل قوله ان كان النهاي موجوداً فالارض ضرورة فالوجود النهاي
وايضاً ذات الأرض كلها معلولة لأن طلوع الشمس او يكون كل من أحد
من المعدوم والثانية على الامر كالتضاد يان يكون المعدوم والباقي حيث
يسقط تفعلاً ادبهما بدون الامر مثل قوله ان كان زيد اباً لعمرو فعمرو كان
ابون فان ابوه عمرو عذر لا بنيه زيد وابنيه زيد عليه لا بروم عمرو
لكنهما باعتباره ابره والاتفاقية اي المتصدلة الاتفاقية هي التي يحكمها

اما يكون على جميع الافراد او على بعضها في كل ما تقييم المتصدلة يكون
الحكم على البعض متحق بل بعد اجلات في حق الجميع وان لم يكن كذلك
اما ان لم يكن الموضوع القصيبة شحيحاً معييناً ولم يكن فيها على كل افراد
فيه وعلى بعضها انه لا يحكم في القصيبة المطلقة حكم اصله ان الحكم في القصيبة لا يغطي
الافراد لو على بعضها لا يتحقق منه البعض ولا يمكنه بذلك يكون فالقصيبة ليس به
ليس يعني قوله ولم يكن الحكم فيها على كل افراد او على بعضها انه الحكم
في القصيبة المطلقة لا يغطي كل افراد او على بعضها كما فيهم منه البعض والباقي
ان لا يتحقق في القصيبة المطلقة حكم اصله ان الحكم في القصيبة غير الطبيعية
محضة على تقييم صدقها ان يكون على جميع افراد الموضوع والباقي ان يكون
على بعض افراد الموضوع فالم يكن في القصيبة المطلقة حكم بهذه القصيبة
لزوم ان يكون القصيبة المطلقة بلا حكم وهو باطل بالضرورة لأن دون الحكم في القصيبة
كالقصيبة معاً مبنية ان الحكم الذي كان في القصيبة ليس له دال عليه
ان هذا الحكم كان على جميع الافراد الموضوع او على بعضه يدل عليه قوله لا يحال
بيانه الى افراد اليه حكم عليه بما تأمل اما الماء طبيعة المتصدلة تقييم
في قسمين حدتها لزوميتها والآخر اتفاقية لما فرع من قبيل الماء طبيعة ايه

فِي هَذَا بِالْمُتَنَاعِ اجْتَمَعَ حِزْبَهَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ دُونَ الرُّفْعِ كَمَا رَأَى عَمَّا فِي مَانِعِهِ
الْجَمِيعُ لَا يُشَاهِدُهَا عَلَى مَعْنَى الْجَمِيعِ دُونَ الرُّفْعِ كَمَا يَقُولُ مِنْ ذَلِكُ الشَّيْءِ أَمَّا شَجَرٌ وَاجْمَعَ
فَإِنَّ الشَّجَرَ وَالْجَمِيعَ لَا يُجْتَمِعُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ وَيَحْوِرُ إِرْتِفَاعَهُمَا عَنْهُ مَعَهُ
وَإِنْ حَكْمَ بِالْمُتَنَاعِ إِرْتِفَاعُهُمَا مَعًا دُونَ جَمِيعِهِمَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ فَهَذِهِ مَانِعِهِ
الْخَلْوَةُ لَا يُشَاهِدُهَا عَلَى مَنْعِ الْخَلْوَةِ لِأَعْلَى مَنْعِ الْجَمِيعِ كَمَا يَقُولُ زَبِيدًا إِنَّكُمْ
فِي الْبَحْرِ وَأَمَا إِنَّكُمْ لَا يَعْرِقُونَ وَقَدْ حَكَمَ فِي هَذِهِ الْقَضِيمَةِ بِالْمُتَنَاعِ إِرْتِفَاعَ كَوْنِ
زَبِيدَ فِي الْجَمِيعِ امْتِنَاعِ إِرْتِفَاعِ عَدْمِ عَرْقِهِ قَلْوَلَمْ يَكُنْ فَلَكَ الْمُتَنَاعُ لِجَاهِ
إِنَّكُمْ لَا يَكُونُونَ زَبِيدَ فِي الْبَحْرِ وَإِنَّكُمْ لَا يَعْرِقُونَ وَهُوَ ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ وَأَمَا جَمِيعُهُمَا
إِنَّكُمْ لَا يَكُونُونَ زَبِيدَ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَعْرِقُونَ فَإِنَّكُمْ لَا يَجْمَعُونَ كَوْنَ زَبِيدَ
بَلْ إِنَّكُمْ لَا يَجْمَعُونَ زَبِيدَ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَعْرِقُونَ فَإِنَّكُمْ لَا يَجْمَعُونَ كَثْرَةَ اسْتِهْنَاحِ
هُنَّ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَعْرِقُونَ إِنَّمَا الْمُنْفَصَلَةُ لِلْحَقِيقَةِ تُقْلِقُونَ لِمَا إِلَّا عَدَدُ اسْتِهْنَاحِ
زَبِيدَ أَوْ نَافِضَ وَمُبِسَّاً وَهُدَامًا مُشَاهِدَةً لِلْحَقِيقَةِ مِنْ
ثَلَاثَةِ أَجْرَاتٍ وَهُوَ بَاطِلٌ مِنْ جُودِهِ إِنْدِهَا مَا ذُكِرَهُ إِلَّا لِتَسْتَأْجِرَ بِهِ
إِنَّ الْحَقِيقَةَ سَيِّدَهُمْ فَيَقْبَضُ الْأَجْرَ إِلَيَّ الْأَخْرَ فَإِنَّ الْجَهَادَمْ وَبَيْرَهَا إِنَّ الْبَنِسَةَ فِي الْمُعْقَلِ
الْحَقِيقَةِ وَآخِرَهُ وَالْبَنِسَةَ الْوَاجِدَةَ لَا يَكُونُ نَلَابِيَنَ الْبَنِسَةَ عَلَى بَلَكُونَ الْجَزَمِ

بصدق التالي على تعبير صارق المعارض لكن لا ينبع العلامة المذكورة
مثل قولنا إن كان للإنسان ناطقاً فالحمار ناقٌ فما حكمه مما نما بصدقنا
ناعمه الحمار على تعبير صدق ناعمه العلامة المذكورة بل مجرد وجود
هما معاً كلُّو كانت بهما علاقة لم يجب العقل بصدق كلِّه أحد مسهامه بدُّ
ن صدق الآخر فأن قبل زالاً باتفاقه لا بدُّ فيها من العلاقة كما لا بدُّ منها
في البرهنة لأنَّ الاجتماع التبالي مع المقدم في الوجود في الاتفاقه امرٌ ممكن
وكان امر حكم لا بدُّ له من علة فلنستدعي أنَّ الحال كذا وكذا لكن لما لم يعترض
أنَّ العلاقة في الاتفاقه ما دام حكم بعد صراحتها حتى لو لاحظ العقل الانفصال
بين مقدم الاتفاقه وبين ما يردها لم يحكم باستثناء خلاف البرهنة فان
العقل لا يحيط بالانفصال بين جزاء البرهنة حكم باستثناء فطلاً وما
ذكرنا في ذلك إلا لقوله بما قسم المتصدِّي لشيء بحسبه أعني البرهنة
والاتفاقه وبين بين الأفهمن واما المقصود عمليه فما يلزم لانه ان
حكم فيها باستثناء اجماع جزئياً وارتفاعها معافياً في الحقيقة لأنَّه يعني
استثناء الحقيقة ليس لأنَّه استثناء اجماع الزوج والفرد يعني عدد وآحاد
وامتناع اتفاقهم معًا كما الحال العبد ما زوج او فرد وان حكم

مَحْنَةُ التَّنَاقْضِ

لذلك الشيء وهو المفهوم من مانعه الجم فالنهاية فيه النهاية فهو
اختلاف القضايا بالإيجاب والسابع بحسب تبعيته لذاته أن يكون حاربها
صادق ولا يحرب كاذبة هذا شروع في بيان أحكام القضايا
بعد الفرع عن بنى نفس القضايا وبيانها لأن النهاية من حكم
القضايا فأنه يدل على ذلك التبعي غير صحيح لا يدل على مانع طرفة النهاية
الواقع بين المفردتين مثل النهاية الواقع بين الإنسان والإنسان الله
ورس ورس وحكمه لا يحرب وغيـر ذلك فالإنسان مفرد ينفيه كلـاـيـاـ
بعـماـ بـمـفـدـ وـكـذـ الـكـشـ معـ الـلـاـبـرـسـ وـيـمـكـنـ مـعـ اللـهـ مـعـكـوـمـ لـاـيـصـدـقـ
عـلـيـهـاـ اـخـلـافـ الـقـضـيـاـنـ قـدـمـاـ لـاـبـسـمـ دـقـعـ الـنـهاـيـاـنـ بـهـاـ مـفـدـاـتـ
فـاـنـ الـنـهاـيـاـنـ بـهـاـ مـفـدـاـتـ مـتـبـعـ لـاـنـ الـنـهاـيـاـنـ لـاـيـوـ جـدـ وـكـذـ
وـالـسـابـقـ الـذـيـنـ لـيـوـ جـدـ بـدـونـ الـحـكـمـ وـكـحـمـ لـاـيـوـ جـدـ الـأـيـيـ الـقـضـيـةـ وـانـ
سـلـيـانـ الـحـكـمـ لـاـيـجـيـفـ الـنـهاـيـاـنـ مـطـلـقـ لـكـنـ هـذـ الـتـبـعـيـ
لـبـيـنـ مـطـلـقـ الـنـهاـيـاـنـ السـابـقـ الـنـهاـيـاـنـ الـوـاقـعـ بـهـاـ مـفـدـاـتـ
وـبـيـنـ الـقـضـيـاـيـاـ بـهـاـ مـفـدـاـتـ الـنـهاـيـاـنـ الـوـاقـعـ بـهـاـ مـفـدـاـيـاـ مـفـدـاـيـدـ
الـنـهاـيـاـنـ هـذـ الـتـبـعـيـ بـخـرـفـ الـنـهاـيـاـنـ الـوـاقـعـ بـهـاـ مـفـدـاـتـ

الثالث جزء المنفصلة ونـاـلـهـاـ إـنـ لـمـ رـادـهـ مـنـ الـمـنـفـصـلـةـ الـمـكـرـكـةـ عـنـ
الـكـتـهـ مـنـ الـجـهـنـ مـهـ مـنـ الـمـنـفـصـلـةـ الـوـاحـدـةـ لـأـنـ الـحـكـمـ فـيـهـاـ فـيـلـكـ
الـمـنـفـصـلـةـ الـوـاحـدـةـ بـوـتـرـيـكـ عـنـ كـثـيـرـ مـنـ جـهـنـ مـهـلـقـ فـوـلـ الـعـادـ وـإـمـاـ
زـاـيـدـاـ وـمـنـافـصـ وـمـسـاـوـ قـوـلـهـ العـدـ إـمـاـ زـاـيـدـ لـوـكـانـ حـدـ جـهـنـ مـهـاـ وـ
الـجـزـ الـأـخـرـ إـنـ كـوـنـ حـدـ الـبـاـقـيـ عـلـيـهـ الـتـبـيـانـ وـبـالـتـبـيـانـ بـاـنـ كـانـ
الـأـوـلـ الـمـنـفـصـلـةـ الـمـذـكـورـةـ بـالـمـعـيـنـ الـمـذـكـورـ فـيـ الـجـزـ الـثـالـثـ رـادـاـ
جـسـتوـ الـلـاطـبـ مـلـحـمـ وـبـاـنـ كـيـاـ وـاـلـجـزـ مـنـهـ الـأـخـرـ اـبـاـقـيـانـ بـلـاـتـقـيـنـ نـكـونـ
الـمـنـفـصـلـةـ الـمـذـكـورـةـ جـرـيـةـ مـنـ جـهـنـ وـمـنـافـصـ كـمـاـ الـبـشـرـ لـاـنـ كـثـيـرـ مـنـ جـهـنـ اـجـراـ
تـبـلـ وـلـذـاـ مـاـنـعـ الـخـارـجـ مـاـ جـنـقـ بـحـمـ فـرـنـهاـ مـدـتـرـيـكـ عـنـ كـثـيـرـ اـجـراءـ
فـصـادـاـ اـنـ مـاـنـعـ الـخـارـجـ بـحـمـ زـانـ تـبـرـيـكـ مـنـ كـثـيـرـ مـنـ جـهـنـ كـاـ
لـمـنـفـصـلـةـ الـحـقـيقـةـ لـأـنـ مـاـنـعـ الـخـارـجـ بـحـمـ زـانـ تـبـرـيـكـ عـنـ كـثـيـرـ مـنـ جـهـنـ جـاـرـ عـادـ مـنـ
الـخـارـجـ بـهـاـ مـعـاـفـيـلـمـ عـدـمـ مـنـعـ الـخـارـجـ عـلـيـ تـبـرـيـكـ مـنـ الـخـارـجـ وـهـوـ بـاطـلـ
فـاـنـهـ وـأـمـاـ مـاـنـعـ الـخـارـجـ فـيـجـوـزـ زـانـ تـبـرـيـكـ عـنـ كـثـيـرـ مـنـ جـهـنـ لـاـنـهـ لـوـ تـبـرـيـكـ
عـنـ كـثـيـرـ اـجـراءـ فـصـادـاـ مـثـلـ فـوـلـ فـوـلـ الـلـيـثـيـ اـمـشـحـاـ وـجـارـ حـارـ اوـقـدـ
يـدـ جـارـ اـرـبـاعـ اـنـهـ مـنـهـ مـغـاـعـ فـوـلـ الـلـيـثـيـ عـنـ دـرـبـ ثـوـتـ اوـ اـحـدـ مـنـهـ

مـطـلـقـ
عـنـ دـرـبـ الـلـيـثـيـ وـمـاـنـعـ فـوـلـ مـنـ اـكـهـ
مـنـ جـهـنـ يـلـدـ حـوـنـ مـاـنـعـ فـوـلـ

عنه بالزوج عن **البتوبي** أحبه اللام بين التوقيف باتفاق
يقال في **البعض** من قصيدة زيد حاصل فان تناقضوا
تفق بين القصيدين لكنه لا اختلاف فيه بالایجاب **السلب** لا ينفع
انما بالتسليم ان قوله زيد عالم زيد حاصل تناقض ما بينها فانه المذكورة
لما يلزم ا تكون متناقضين بل يلزم ان تكون كل من القصيدين شافتين
ان كانا مخصوصين فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمانى
وأحد **فان** قبل ان يتم الثمانية المذكورة اما ا تكون كل واحد منها
وابحاجة الى احدهما مخصوصين **الذين** كان بهما التناقض او لا يجب
فان وجيز ان لا يكون التناقض بين القصيدين مخصوصين المذكورة
تین ثمانیة التناقض مثل قوله زيد حاصل نيد ليس بحاجة
لأن البعض من الثمانية المذكورة يتسق عندهما مثل الاصابة والطيبة
وان لم يجب بنزم ان تكون التناقض في قوله زيد حاصل نيد ليس بحاجة
بسنانه يتحقق لتحقق بعض الثمانية المذكورة فيهما هما كلنا ان يعني
قوله فلان يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثمانى وحدات اي احدى
جد من ثمانية اتفاقهما في احدي القصيدين المذكورة نيد يجيء بزوج

مذا الـ **آدعي** سواه وجد كل من احد منهن الثمانية المذكورة كليه
القصيدين معًا او يوجد البعض من هما في كلها في قوله زيد حاصل فان تناقض
بها بحاجة لتحقق التناقض وجود شرط التناقض هنا وهو اي ما يوجد من
الثمانية المذكورة في احدى القصيدين المذكورة في قوله زيد حاصل اخر
واما في قوله زيد حاصل زيد ليس بشاعر فليس فيه تناقض لانه تناقض شرط طلاقها
هنا وهو اتفاقهما فيما يوجد فيهما من الثمانية المذكورة فان خبره
احد منها مثل بحاجة الى اخره ليكون مخصوصا في هذه الاخرى
ليس بحاجة بل بشاعر فجعلها بما يوجد فيها من الثمانية المذكورة
فلانتناقض هنها على سبيل المثال فان كانا مخصوصين ولا يتحقق التناقض
الابعد اتفاقهما في ثمانى وحدات غير معقول لان التناقض قد يوجد
فيهما مع اختلافهما في الزمان مثل قوله زيد ابو عمرو ابرس ليس به
اب اليوم ودار القوس التناقض يكتسبه مع اختلافهما في الزمان فانها
ان التناقض هنها انها نشأت من صوصينة المادة لا من نفس اليوم القصيدين لان
الابوة صفة لا تتحقق في نفس اليوم ولا اعتباره فالمعتبه
في التناقض التناقض الذي نشأ في نفس اليوم القصيدين معطبع النبطة عن

ضو صيي المآدة فلقد الوبى لذا الاب فى المثال المذكور المماك
متانى لما زيد مماكى لهم وفي مسندى كوكى فى اليوم باز ان يزيد فى ما
وان يكرز بما عاشر اعلم ان شرطية اتفاق القصيي فى المآدة توحد المآدتين
هي على مذهب قدماء المبسطين واما عند مورخى المبسطين فشرط
التصاد على اتفاق القصيي في وحى احاديرها وحدة الموضوع والايوج
وحدة المحول لهم يعتقدون وحدة الزنادى المحكم والا ضافة والفعق
والغفن بذرخ سحبة حدة المحول لذا الاختلاف كحال آحد منها يستلزم
الاختلاف في المحول لذاته قالوا إن العابدى لله غير العابدى لذاته ولذا
في البوارى وأما وحدة الشتر والجزء والكلام فذرخ سحبة حدة الموضوع
لان الموضوع مختلف بالاختلاف كل آحد منها فالبعض طرفة ساڭافرو
يشترط تكون جميعها كذلك البتوف وأما عند المحققين شرط التوافق على اتفاق القصيي
في حدة واحدة وملع حدة النسبة الحكمية لأن القصيي لذاته يكون بهما
التصاص على اختلافها في شرط التوافق على اتفاق القصيي
القصيي في الكافية والجتنية في اتفاقهما في الموضع الذي واحدا
المذكورة لأن الحكم في القصيي الكافية أى يكون على جميع افراد الموضوع
وفي الجتنية أى يكون على بعض افراد الموضوع والمعايرة بين جميع الافراد

واذا كانت احدى ساحتها كافية كانت الباقي موجبة مذا
اشاره إلى شرط التناقض الواقع بين القصيي المحصورين فليكون
تقدير الكلام كذلك اذا ادعى فشرط التناقض الواقع بين المحصور
صيي فاعلم ان القصيي لذاته وقع بينها التناقض ان كانت محصورتين
واذا كانت احدى تلك المحصورتين موجبة كافية بحسب ان تكون الباقي
ساحتها جتنية مثل لذاتها لسان كتاب وبعض الناسان ليس بحاجة
واذا كانت احدى ساحتها كافية بحسب بحسب كون الباقي موجبة جتنية مثل
وتلك الاشياء بحاجة بعض الناسان كتاب وقوله ينفي بحسب بحث
لانه لعلم يكىن كذلك لزم ان يكون فائده لكم التناقض الواقع بين المحصور
قد يقترب دون الشرط المذكور فلا يكون فاعلتهم كافية والمتعبد عنه لم يمس
الآلة الكافية فلهذا اوردنا بخط بحث في مكان قوله بحسب
القصيي التناقض محصور بين لا يتحقق التناقض آه فيطر لذاته
القصيي في الكافية والجتنية في اتفاقهما في الموضع الذي واحدا
المذكورة لأن الحكم في القصيي الكافية أى يكون على جميع افراد الموضوع
وفي الجتنية أى يكون على بعض افراد الموضوع والمعايرة بين جميع الافراد

وبعضها طاهر لا يتعارض مع المراد من المقصود إما موضعه هو الاتخاذ في البسط
فالاختلاف في الكلية والجزئية لا ينافي فيه مثل قولنا كل إنسان حيوان و
بعض الإنسال ليس حيواناً فما حاريرها بين القصتين كالية والأخرى
جزئية مع أن الموصوع فيها هو الاتخاذ في البسط وهو لفظ الإنسان
لأنما يقول هو كانت المراد من المقصود هو الاتخاذ في البسط لزم
أن لا يكون التناقض في قولنا كل إنسان حيوان وبعض الكل الإنساني لا
يس جواباً مع أنه تناقض يدل على عدم انتشار اتخاذ البسط
قوله والجزئي قد يصدق فإن كقولنا بعض إنسان حيوان بعض إنسان
ليس بحابن فالصدق بما بين القصتين مما يكون باعتبار معنى الموصوع
فلابد أن يكون في المقصود ما يتحقق في أجددهما إما كhabitus بالفروع
الhabitual بالفعل فإما مدار لا يكون هنا بضم الهمزة والسين طال التناقض لا تتحقق
في العادة والفعل فإما مدار أي على تقدير كون الاتخاذ في
الفعالة والفعل في شرط التناقض بل يتم أن يكون التناقض تجاهلاً في
قوله كل إنسان حابن وكل شيء من إنسان بحابن مع أن الشارح
ورد مدار العوالي في سالم لصالح الكليتين معاً باعتبار الكاف

الجواب على من أخذ الحجارة والستة طهية **قول** القضية الحالية آه
أقول لما كانت القضية على قسمين صد بها موجة والآخر ساية
ولما كانت الموجة أشرف على انتقالها أبداً والمصرين يزيد على
الموجة لا يقال في قوله لا يلزم أن يغسل كلية بالبستان أن يغسل
حيثية منافات لأن المفهوم لم يعمم من قوله يلزم أن يغسل كلية حوار
المعروف انكمايس الموجة الكلية كلية ومن قوله لا يلزم أن يغسل
حيثية عدم حوار انكمايس الموجة الكلية الكلية ومهما من شأن
قطعاً لانا نقول للإسلام كون المنافات هنا على تقيير ما ذكر لأن
معنه قوله لا يلزم أن يغسل وأن الموجة الكلية لا يحجز أن يغسل
كلية في جميع الموارد وأن جاز في بعض الموارد بحسب رأي عيسى حيثية
في جميع الموارد فلما منافات فيه والقضية الموجة الكلية
لا حاجة إلى ذكره كما إن القضية الكلية تشتمل على ما يليها لأن قوله
انيفاً يعني عنه السائبة الجزئية السائبة الجزئية
ليس لها عيسى حيث يلزم من صد قرها صدقة والآن يلزم أن يكون
لذلك في جميع الموارد وليس كذلك لأن الصلصيد في الموارد

إذن يكون الموضوع فيها أعم من المحمول مع أن العكس لا يصدق مثل قولنا
بعض الجسم ليس بحر فإن هذا الأصل صادق وعكسه ليس صادق وهو قولنا
بعض الجل جسم لأن جل جسم بالصورة المطلب ^{له}
إنما فالقضى المطلب ^{له} لأنني زان بأصله أحاطه المذهب المذكور لأن إليها
حال الموصل إلى المطلوب التصديق الذي هو أعلى المطلوب وسبوه
آه إنما قال سبوه ولم يقال جده لانه توسيف بالغاية وهي
قول إنم عنها قول آخر والتوصيف بالغاية لا يكون إلا كلاماً مطرداً
فإن سبوه دون غيره قوله قول قليل يحسن شهاده الجميع الآقوال
إيج الجميع إن الكاتب وقوله مؤلف مستدرك فييل بالعکس مع حسابها
أن لا يبتدئ به شيئاً منها لأن قوله قوله حبسه في قوله ماذكره
ليتحقق به قوله من قوله فإن قوله قوله يعني للجنسية مع كونه متعلقاً
لقوله من الآقوال فهذا حاجة إلى قوله مؤلف نيكون قوله مؤلف مستدرك
ملنا للإسلام أن قوله قوله يعني للجنسية مع كونه متعلقاً بقوله من الآقوال
فإنه لولم يكن قوله فيه قوله مؤلف يلزم أن يكون القضية الواحدة فيما
سام صدق تعيينه للقياس عليه بما في النفي بمعنى اعتباره كون من

والراجح أليه يلزم أن تكون كذلك وإن لم ينفي غيرها صير المونع صيغة
المونع لا يرجح إلى المذكرة فالجواب على ذلك أن المونع عند قوله لا يرجح صيغة
المذكرة ليرجح الصيغة الأولى الموصولة التي تتجزأ إلى الأقواء التي يبي
جزءاً إليها مس و كذلك في قوله ميتي سلمت بصيغة الثانية طرفة كذلك في قوله لهذا
تها بطرفة ويدل على روده إلى نظر قوله عنه فيما بعد قوله لها تها لمن
عنها آراء البتول هو الاستدلال بثبوت شيء يشيء على توثيق الشيء
آخر لاشتماله على إثباته أي كاشتماله على إثبات الثاني بالثالث في
بسط الشيء للأول كما يسئل بثبوت الحمد للحرم على شهادة للنبيذ كاشتمال
كالحمد والنبذ في بسط الحمد وهو الاستدلال بالاستدلال وهو الاستد
لال بثبوت شيء لا ينفي جزئيات شيء آخر على بثبوت الجميع جزئيات
ذلك الشيء الآخر فهو على تحيين استقراء تمام واستقراءها فلان الشيء
الأول إذا وجد في جميع جزئيات الشيء الثاني وهو استقراء تمام كوجود
النحو في جميع أفراد الجسم سيدل بثبوت النحو للجهاز آراء كان ذلك
الجهاز شيئاً أو غير شيئاً والجهاز آن سوأ وهو مكانة نفس الحيوان آن سناً أو
غير إنسان عليه بثبوت الجميع أفراد الجسم وأذالم يوجد ذلك الشيء الأول

فيفوز من الأقواء للتبسيط فعلى هذا يكون تقييد الكلام هذا بالقياس
قول ابن الأقواء وهو صادر على التقييد الواحدة لأن تقييده جدة
قول ابن الأقواء بعض من الأقواء في قياس ابن يرون تقييده الواحدة فيما
وهو باطل فإن قيل هذا الغرض يفهم ابتدأ على تقييده كون ذكر المؤلف مع قوله
قول ابن يعني بقول المؤلف واحد كلما لا تبالي المذكرة ففي المذكرة على
تقيد ذكر المؤلف مع قوله فإن كون من للتبسيط إنما يفهم بأصناف المصد
إي جمعه لأصناف المفرد إلى الأقواء في مثله فيما قول ابن الأقواء وإنما
إذا أضيف المصدر إلى جميع غيره فلا يفهم التبسيط عن هنا لأصناف المؤلف
إلى الأقواء في مثل قولنا بمعنى قول المراود من لأصنافه هنا بالنسبة
لأصناف المصطلح وفي قوله لزم عرضاً قوله خوف نظر لأن النتيجة
إنما يفهم عن نفس القيد الذي هو عبارة عن الماء وهو الذي على الأقواء المذكورة
في التبسيط التي يرجح إليها الصيغة المذكورة في عنها وعن الصورة التي هي
عبارة في الماء الماء الماء للتركيت لافت الأقواء بخطابي لما يلزم النتيجة
عن الأقواء فقط التي منها جهة القيد كما هو المتباذر عن عبارة الشيء
بارجاع الصيغة التي يجري فيها إلى الأقواء على القيد لأن القيد مذكرة

بـ في مثلك قوله و بـ مسادـ فلا يصح قوله بحسب ذلك كون متعلق
محمـولـ ولـيهـا موصـوعـ الـآخرـ إـلـهـاـ بـعـدـ اـنـ المـصـافـ مـحـذـوفـ
هـنـالـانـ عـقـدـ يـهـ الـكـلامـ يـكـونـ كـمـاـ ماـ يـتـكـرـ مـنـ قـوـلـيـنـ بـحـبـثـ كـوـنـ جـزـءـهـ
مـتـعـلـقـ مـحـمـولـ ولـيهـا مـوـصـوعـ الـأـخـرـ فـعـلـيـهـ زـادـ يـنـدـعـ إـلـهـ الطـرـ المـذـكـورـ تـامـةـ بـهـ
فـاـ بـلـيـزـمـ الـدـوـرـ حـمـولـ الـدـوـرـ هـاـوـ لـمـوـقـعـ الشـيـعـيـ عـلـيـ ماـ
يـتـعـقـدـ عـلـيـهـ وـ هـاـوـ عـلـيـ قـسـيـنـ آـحـدـ هـاـ مـصـرـحـ وـ الـأـخـرـ مـصـمـمـ لـاـنـ الـتـوـقـفـ
إـنـاـنـ كـوـنـ بـمـسـرـتـهـ وـ اـحـدـهـ وـ هـوـ الـمـصـرـحـ مـتـلـقـعـ لـنـاـ آـ مـوـقـفـ عـلـيـ بـ
وـ بـ مـوـقـفـ عـلـيـ آـ وـ اـنـ لـهـنـ يـكـونـ بـمـسـرـتـيـنـ اوـ بـرـاتـبـ وـ هـاـ
مـصـمـمـ لـاـنـ مـتـلـقـعـ لـنـاـ آـ مـوـقـفـ عـلـيـ بـ وـ بـ مـوـقـفـ عـلـيـ وـ وـ وـ مـوـقـفـ
عـلـيـ آـ وـ هـلـوـ مـتـالـ لـمـتـوـقـفـ الـذـيـ كـاـنـ بـمـسـرـتـيـنـ وـ مـتـالـ الـتـوـقـفـ عـلـيـ بـ
مـتـلـقـعـ لـنـاـ آـ مـوـقـفـ عـلـيـ بـ وـ بـ مـوـقـفـ عـلـيـ بـ وـ بـ مـوـقـفـ
وـ كـمـاـ اـنـعـيـقـيـمـ اـنـيـ مـيـنـ آـ اـنـماـ اوـ دـلـلاـقـيـرـ
مـتـالـيـنـ اـشـارـةـ يـاـيـ اـنـ لـاـ قـيـرـلـيـ قـدـ يـتـكـرـ مـنـ الـجـمـاتـيـنـ كـاـ مـتـالـ لـهـ
وـ قـدـ يـتـكـرـ مـنـ الـبـشـرـ طـبـيـاـنـ كـاـ مـتـالـ لـهـ وـ اـمـاـ اـكـسـتـشـاـفـيـ فـلـاـ يـتـكـرـ
الـأـخـرـ اـلـبـشـرـ طـبـيـةـ خـلـهـ زـاـ اوـ دـلـهـ مـتـالـ وـ اـحـدـ مـرـكـبـ مـنـ الـبـشـرـ طـبـيـهـ مـتـلـفـوـكـ

مذاج

ان كانت ابتدأ طالعة فابنها موجود لكنه لا يشتمل طالعة فالنتيجة
وجود دامداده مذاه الاشارات اي سؤال المقدار وهو
يقال لا يسلم عن النتيجة او يغتصبها مذكور في القيد بالفعل على غير
ال نتيحة او غتصبها لو كان مذكور في القيد الاستثنائي بالفعل
لزوم ان يكون في خبر القضية الشهادة حكم و فهو باطل اما اللهم فـ
فلا نتيجة يعني يكون قضية و القضية لا يكون بلا حكم فهو كالت
النتيجة مذكورة في القيد الاستثنائي بالفعل تكون حرج من القضية
الشهادة كما هو ظاهر في المثال آن مذكور في عاليه او يلزم ان يكون جزءاً
القضية البشريه قضية او يلزم ان لا يكون النتيجة قضية و فهو باطل
قطعآ و ايضاً لزوم عن المخالفة لغاية دعوه القوم وهي ان النتيجة يجب
ان يكون مخالفة لحكم أحد من المقادير المذكورة في القيد
المكرر بين آه فيه بخلاف المراد من عددي من القيد من حيث
الصغرى يبلغ لمن لا زاده متباعدة والكبيرة يبلغ لمن لا يزيد متباعدة
فيقولنا العالم محدث للإمام متباعدة و كل متباعدة محدث و المكرر في
ذلك القيد هو المتباعدة و مذاه المكرر ليس مكرر آه بين معايني القيد بناءً على

مذكر في مقدمة الاجزاء من المقدمة فاما مذكوري سایر الفتاوى
فلا يصح قوله مذكر بين مقدمة القيد فانهم الان غالباً لا يعطيان في
قوله بين القيد يعني في فيكون تعمير الكلام مذاه المكرر في مقدمة القيد
سآه فهو جميع الغرض تباين مذاه المكرر في القيد هو اثبات
المحمول المطلوب على موضوع اذري ثبوت المحمول عليه غير معلوم
فسبب مذاه المكرر يصل من العلم بمقدي القيد الصحيح الجامع ثبوت
محمول المطلوب على موضوع ماذه اقبال ان المصلحي المطلوب هو المد
الاوسيط فقط لتوسطه مذاه اما يصح بالنظر
الشكل الاول و اما بالنظر الى الشكل الباقي فلا ان الحدا وسط
اما يكون بين طرق المطلوب في الشكل الاول و غيره فهو ظاهر من
الامثلة المذكورة في قيد مذاه القيد للأشكال الاربع و يمكن ايجاد
عنه ان المراد من طرق المطلوب بهذا طرق المذكور له آن في الشكل الاول
لان الشكل الاول صلب بخلاف الشكل و يقال ان التوسيط هنا يعني الكثرة اكر
فيكون يعني قوله لتوسيط يعني في المطلوب بالشدة اكر يعني طرق المطلوب فاما في
الأشكال و موضوع المطلوب آه اما قال في الاعمال

لأن الموضع في المقتبة قد يكون أعم من المحمول كما ذكرنا في مثاقونا بعض
الحيوانات نسبان فان الحيوان هنا موضوع وبالإنسان محمول مع ان الحيوان
أعم من الإنسان لا يقال ان الاعم من الإنسان هو الحيوان المطلق وال الموضوع
عن في هذه المقتبة المذكورة ليس الحيوان المطلق بل الحيوان المقيد بذلك
وذلك ليس باعم من الإنسان لأنها تقول ان المعتبر منها انما هو المذكور و
ما لا ينفع الحيوان الشهاب لم ينفع انواع وهو اعم من الإنسان قطعاً لقوله
ان يقول ان ذات السعرة هرها اعني قوله بعضاً ما ازعيت مع الموضوع او
لا يغبها فان عبارة معم لم يكن الحيوان المذكور هرها شهاب لم ينفع انواعه وان
لم يكن صالحاً بما هو المراد ماذ ابيان انواعه وان لم يغبها معم لم يكن قوله
بعض الحيوان انسان تقيية جزئية ناتمة كل لغير
ان يقول ان تمثيل قوله كل لوجبة كلية لبيان جميع لان
متباينان ولا يحمل حد المتباينين على الآخر بالايجاب والحوال عنه ان حل
عليه بالايجاب بما يكون في نفس الامر وغاياته نفيقول بالايم
يكون قوله كل صحيح أي في نفس الامر فلم اورد المثارات وغيره
مثاثاً للوجهة الكلية ولم اورد مثاثاً لأصيحة في نفس مثاقونا كل انسان

حيوان والحواب عنه ان سبب عدم ورودهم المثاث الصريح في نفس
الافتراض لم يكن شهاباً لجميع المواد واما المثال المفروض فالجبن يعموا
فرضاً فلهذا اورد المثال المفروض وزال المثال الصريح في نفس الماء فان
قوله اورد والامثل الصريح في نفس الامر كالتالي ثانياً مثلك الجميع
المواضي تحتاج الي ذكر المثال المفروض مثل كل فلان ان ور
والامثل الصريح في نفس الامر غير مناسب بل لا يمكن
لأن المثال الصريح في نفس الامر غير مقتضي مثاقونا كالانسان حيوان
وكل فرس ماشي وتوابل غير ذلك من المثال الصريح الشكل الرابع آه
هذا اشاره الي انشكان لا ربعة ليس مستوفيه الاقتراض في غادة
الشافعى لان بعضها يعيد التوجه بالتعارض كالشكل الرابع وبعضها بالتسير
كباقي الاشكال باقى الاشكال ايضاً متفاوتة في افاده التوجه بالتسير
فإن الشكل الاول يعيد التوجه في غاية التسير ثم الكي ان الشكل عالم اكانت
الاشكان على هذا الترتيب يعني يكون الاشكال الذي يعيد التوجه في غاية التبتة
او لا المفید القى بالثانية وفس على هذا الشافت والكتاب الرابع
فيكون الاشكال قواته بالاوينة والثانية والثالثة والرابعة فان الحد

في الترتيب

الاو بسط لو كان في الصنوبي محمل أو في الكبير يوصن عايسى العياس
شكلاً أو لا ففادة إن يتجزئ غایة السهولة وكلونه أقرب إلى فهم من يرى
الاشكال ولو كان الحد الا وسط محمل في منها يسمى العياس كما ثاناه
لغيره لا ولأنها قيin لانه مشترك للأول في الصنوبي الذي هي شرف
المعدمين كمابين وانها موضع عايسى فيما يسمى شكل ثالثاً لأن قريباً إلى الأول
من الرابع لاشتراكه الأول بالشكل الأول والشكل الأول
في الكبير يعني هي حسنة المعدمين والمراد من حسنة المعدمة هنا هو كون
رها غير شرف بالنسبة إلى مقادمة أخرى وهي شرف
المعدمين هذا اشاره إلى جواب السؤال المقدار وهو ان تعال
ان الشكل الثالث لاشتراكه بالشكل الأول كما بالشكل الثاني في الوجه لقرنته
الشكل يتجزئ إلى الأول على الثالث فاشارة إلى جواب بهذا يقول حيث
فإن شرف المعدمين قوله لأن العقيدة العقلية تعيشه إن تكون الضرب
للشكل الأول ستة عشره وكذا اس بيه الاشتراك ذلك لأن يكون الصنوجة
محضة كلية مع كل واحد من الكببريات الأربع وهي موجة كلية وموجة
جزئية وسابقة كلية وسابقة جزئية والصنوجة جزئية مع كل واحد

من الكببريات الأربع المذكورة بهما الصنوبي سابقة كلية مع الكلية
الرابع المذكورة والصنوجي سابقة جزئية مع كل واحد من الكببريات
الرابع المذكورة منها ما تكون الصرب سبعة عشره فلاماشته طرایج
الصنوجي لما تناج الشكل الأول سقط من ستة عشرة ثمانية اضربيه في الصنوبي
السابقة الكلية مع كل واحد من الكببريات الأربع المذكورة والصنوجي الساب
قة الجزئية مع كل واحد من الكببريات المذكورة وذلك لما اشتراك كلية بالكببر
في الشكل الأول لما تناج ايضاً سقط منها اربعة اضربيه في الصنوبي
الموجة الكلية من الكببريات الجزيئات بهما موجة جزئية وال سابقة
جزئية والصنوجي الموجة الجزئية مع كل واحد من الكببريات الجزيئات المذ
كررين فنابقي من ستة عشرة ضرباً اربعة اضربيها ثم للشكل الأول
وين الصنوبي الموجة الكلية مع كل واحد من الكببريات الجزيئات يعني
الموجة الكلية وال سابقة الكلية والموجة الجزئية مع الكببريات المذكورة
واشتراك طرایج الصنوبي في الشكل الأول لما تناج لأن الصنوجي
لو لم يكن موجوداً لم يدرج الصنوجي لا وسط تكون لا وسط صباً
عن الصنوجي على قدر ما تكون الصنوبي سابقة مثله فنابغ بعض الحيوانات

بأنسان كل انسان ناطق فلا يلزم منه ان يكون بعض الحيوان الذي يكتب
عن الانسان بالتفاوت الذي في سماحته الموات التي كانت الصغرى فيها سماحة
فعلى هذا الميعودي الحكم من لا وليست على الاصغر لازما الحكم في الكبيرة بالكبيرة
انما يكون على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس ما ثبت له الاوسط على قدر
كون الصغرى سماحة كما ذكرنا آنفا فلا يلزم من الحكم بالكبيرة على الامر طالعه با
الكبيرة على الاصغر فثبت انه لو كانت الصغرى سماحة في السكال الاول لم يلزم
منه النتيجة واما اشتراك الكبيرة في ذلك انه لعل يكون الكبيرة سماحة لم يلزم من
منه ان يكون الاصغر من درجات الاوسط مثل قوله كل انسان حيوان وبعض
الحيوان فليس فلا يلزم منه ان يكون كل انسان او بعض انسان فرساً جواز
ان يكون لانسان غير ذلك البعض من الحيوان فلا يلزم من الحكم بالكبيرة على بعض
الاوسطين بالكبيرة على كلها الاصغر ولا على بعضه على تقييد حبه الكبيرة
فاندما اشتراك الكبيرة على انتاج في السكال الاول اليها ان يكون
لابطال الموجة الكبيرة اشرف منها سماحة الكبيرة تكون الموجة
ووجودي والسماحة عديمها الوجودي يكون اشرف منها العادي مع كون
ترتها متساوية في الكبيرة ومتابعة للتبسيط لا شرفاً ولا متابعة لغير

افشروا ما يقول ان النتيجة اما تتبع لاحسن المدعى من سواها كان
ذلك الاحسن موجة او سماحة لازم احسن المدعى الذي كانت موجة
ادنى من مرتبة اشتراك يكون مابغاً لايصال النتيجة ببرهان المدعى من اشتراك
لان المقدمة الائنة هنا داخل الحجوى النتيجة انيما اي المقدمة الائنة
التي تجيء اما يحصل على القطب الذي هو عبارة عن جميع معداته وعلى الرينة
الحادية لها تكون لها مقدمة على القطب من داخل الحجوى النتيجة والخاص
المقدمة الكلية تكون اشتراكاً من المقدمة الجينية لا تشمول الكلية
كذلك من شمول الجينية وما هو شموله كذلك يكون اشرف من الذي يكون
شموله اقل المقدمة الموجة تكون من المقدمة السماحة لامها وجودي
وما هو وجودي يكون اشرف بالطبع ويوجه لقوله شموله ماداً
بما دا التي تجيء فيها الموجة الجينية مع السماحة الكلية اضرس المراج
لا تشمول الا وان شمولها بالخصوص موكف للبيضة من الموكف عديم ملوكانت
التي تجيء في هذا القطب تابعة للمقدمة الموجة الجينية عليهما التبصير بالامثلية
السماحة الكلية متساوية لموجة الجينية في الجينية وعدم احيان
لان كل احدهما احسن من جهته وغير احسن من جهته اخرى فالموجهة الجينية

أحسن حجتة الجنة وغير أحسن من حجتة الموجبة والتسايبة الكلبية
أحسن من حجتة السباب وغير أحسن من حجتة الكلبية وكلها من متسايبة
في أحسينته وعدميتها وكذا العكانت التي تاتي بعد للتسايبة الكلبية فإنه
التحجج بالرجح والطواب عند أن تتيح تكون تابعة في شلحة الشكل
لكل التي المقدمة من حجتة الكلبية طاريجي البتناكل فاقفهم والمراد
التسايبة الكلبية من حجتة الكلبية طاريجي البتناكل فاقفهم والمراد
من المتصلتين إنما كان المراد من المتصلتين المتصلان بالفر
متنان لأن انتاج المتصلان فهو البدروم والبدروم في الارتفاعيات
واما ان تبيه كباقي العيال الاقتيراني انما لم يذكر مثل
ما وقعت فيه الحجية صوري والمتصلة كبرى ياريد كل مثال وافت
فيه المتصلة صوري والحجية كبرى لأنها هو العبرة إلى الطبع الذي
ليكون فيه المتصلة والحجية كبرى ومنه جعله وجده بعامة ومثال
ما وقعت فيه الحجية صوري نحو قولنا كل نبيا حجم وكلها من فد الجسم
ما يتضمنه وهو جوان تبيح من كلتين المقدمة وإنها حجية والآخر
محضة كل نسان جوان دا زاعفه هذا وكان

المتشتت على المقدم يلزم أن يكون انتيج عين التي هي لآن المقدم مازر و
والتي هي لازم وهو وجود الماء وم سوا مكان ذلك الماء وهم مسا
ويلا لازم او احسن منه يستلزم وجود إلزام والا يلزم وجود الماء و
بدون إلزام وهو باطل قطعاً وإنما المتشتت تعصي التي هي لآن يلزم أن يكون انتيج
تعصي المقدم لأن التي هي لازم للبعدم وتعصي إلزام سوا مكان
ذلك إلزام مسا ويلا لازمه وهم او اعم منه يستلزم تعصي الماء وهم و
الإيلزام أيضاً وجود المتساوين بدون إلزام او وجود الاخر دون
الاغر و ما يدخل كذا ذكرنا قبل هذ او اما اذا كان المتشتت تعصي المقدم فلا يستلزم
شيئاً لأن المقدم يجوز اذ يكون خاصاً من التي هي كذا كما وتعصي الاخر له يستلزم
تعصي الاغر ولا يعن الاعم لان تعصي الاخر قد يوجد مع عين الاعم بدون تعصي الاعم
كوجود الانسان مع احيوان في الكوى فاذ يصدق عليه الامر بما يجوز
والانسان وما وفديو وجد مع تعصي الاعم بدون الاعم كوجود الانسان في
البحار لا يجوز الانسان حما ومهذه القصيدة موجودة في المجموع
فلا يستلزم تعصي المقدم شيئاً من تعصي التي هي عينه واما اذا كان المتشتت
عين التي هي لا يلزم شيئاً ايضاً لأن التي هي يجوز اذ تكون عين مطلقاً بالكلمة

كما هو ظاهر فإذا ذكرناه وجد الاعم لا يستلزم وجود الاب人性 وجود
تفصين كذا الاب人性 كما أن وجود الحيوان لا يستلزم وجود الانسان ولا العذار
لابد أن وجود الاعم لا يستلزم وجود الاب人性 ولا تفصين كذا الاب人性
يالهم ارتفاع التفصين لازم عدم استلزم الحيوان الانسان وتفصين
هذا الانسان ظاهر من ان الحيوان يجمع بكل ما يحيط به وفي زمان واد
كما يوجد في الانسان والانسان الذي هو من نوع الحيوان كالمرضى
مثله واجبالهم ارتفاع التفصين من عدم استلزم الاعم على الاب人性
وتفصين هذا الاب人性 وارتفاع اجتماع الاعم مع الاب人性 مع تفصينه وهذا في موضع
كما ذكرنا باوضح بالاعم مع تفصينه والآيات المفهومات
اللازم وان ما يقال بين التقولين واحد وهو وجود الماء فهم بذلك
اللازم وانما لم يرد بالشواج هذان التقولين بعارة واحدة وهو الماء المذكورة
كذلك انه قد ارتفع ان كانت البشرية هذا ما يكون في
الشريعة المتقدمة للحقيقة وما نفع التحريم دون مانع الخلل الذي بعد فان مانع
التحريم جزئي مانع الخلو جانب فلا يلزم استثناء عما حد حنيفي مانع الخلو
تفصين الآخر واستثناء هذا ما يكون في الشريعة المتقدمة

الحقيقة وما نفع الخلو لأن عدم الخلو فيه مأمور وجوبه دون مانعه الجميع
الخلو فيه من جزئيه معًا جائز لأن غير الخلو فلا يلزم من مانعه الجميع من
رفع أحد جزئيه ثبوت الآخر لخوازى تكون لآخر وتفصينه مذهب امامي في المثلث
المذكورة في الشرح الموسوع المكتفيا تأمل البهرمان
ما فرغ منها قسم العقائص باعتبار الصورة التي بها يكون الشئ بالفعل
شرع الآيات في بيان العقائص باعتبار الماءة وبهذه الاعتبار يكون
خمسة اقسام احادي البهرمان والكتاب الحدخل والثالث المطابة والرابع
البشرى الخامس المعالجه وقوله مؤلف في تعریف البشرى ما نعاذه لستيعان
بقوله من قدرات وانا ذكر قوله من قدرات لما يكون موصفاً بالقول
يقيمه وانا ذكر قوله بقيمة لا خواج سایه استعانتها التي ما غير البهرمان
وانعاذه قوله انتاج العقائين بحسب ما يتعون على العادة العاشرة فان من
طريق المعرفيات تسلسل على العدل للبراعة وهي المادية والتصورية و
الغاية والغايتها قوله مؤلف اشارته إلى العدل الصبورية بالمطابقة
وهي الرئيسي الراجعيية وهي العدل الغاية بالاتد اعم وهي القوة العاشرة
وقوله من قدرات اشارته إلى العدل المادية بالمطابقة وقوله انتاج

اليعين شارة إلى العلة النعية بالموافقة فعما لا يكون في تعريف
 البهتان قيد مصدر كذا زعم البعض وأما كان **هـ** المعروف للبهتان **سـ**
 لأحد لانه تعرضاً للنعي والتعريف بالجاهة تعريف بالخارج والتعريف بالخارج
 أباً يكون رسماً لأحد كاً قرئ من الأمثلة الامثلة المذكورة
 فيما سبق للهولفات من المقدرات اليعينية يقولون العام متغير وكل متغير
 محدث وكقولنا كل حبم مولف وكان مؤلف محدث ومقدرات ذهن القيا
 سين يقيني ستحان اليعين وهو قوله العام محدث وكقولنا كل حبم محدث
 وهم ستحان الأول للأول والثاني للثاني تأمل اليعين ان
 اعتقاد المعتقد يكون الشيء كذلك اما يكون مع احتمال يقينه أو لا فإن كان فهو
 فهو الشك والشك اعتقاد الشيء اي يتصوره بحيث يكون ظراً له مساوياً
 كما تصور زيداً ونيرة وتحمل نزق اقام او فاعد بحيث لا يكون ظنيه **دـ** **جـ**
 على الآخر وإن كان كذلك وهو أن يكون الظرفان متساوين يكون حدهما راجحاً
 على الآخر فالآخر فهو البطن وهو اعتقاد العادي غير الجزم بتحمله للنفي
 إنما الأرجح والمرجح هو الواقع وهو الاعتقاد العاري عن الجزم بتحمله
 للنفي فعما لا راجح وإن كان كذلك فهو الاعتقاد كذلك لا يتحمل البعض

ذكر الاعتقاد اما يكون مطابقاً لقصد الامر ولا يكون مطابقاً نفس
 الامر وذلك هو الجملة الاولى اي مطابق للواقع اما ان يكن ذرأه
 لم يكن وال الاول وهو التعليد وهو اعتقاد الشيء بأنه لا يمكن ان يكون
 الا كذلك مطابقاً للواقع يمكن ان يكون وال الثاني وهو اليعين وهو الذي
 عرف الشرح همنا والقيد الاول في يعرف الشيئين يعني قوله اعتقاد
 الشيء جنس شامل للابقسام البستة اعني الشك والنفع والوهب
 الجموع التعليد واليعين قوله لا يمكن ان يكون الا كذلك اخرج الشك
 والنفع والوهب قوله مطابقاً للواقع خرج الجملة قوله غير يمكن ان يكون
 خرج التعليد البعينيات ان **جـ** **هـ** مواد الاضيحة
 اما يقين او غير يقينية وغير اليعينية مثل الطنيات والجنيات والتعينا
 اما صوريه اي غير مكتسبة او غير صوريه اي مكتسبة ومقدرات البهتان
 يجب ان يكون يقينية ولا يجيء نزق صوريه لكن قسمات اليعين المذكورة
 في الثالث وهي الابديات والمشاهدات والتجنيات والمحاسن
 والمتواترات والقضايا قياساتها معها كلها من تعين الذي
 هو الضروري الذي تحرر اقسامه في النسخة المذكورة لان الحكم صدر

النسبة اما العدل والحسنى و كلها معاً لأن المدرك هنا من صفاتي وإن كان
الحاكم هو العدل فما إن يحكم بجود نصوص طرقين أو بواسطة شيء حاضر في
الذهب فان حكم بجود يتصوّر ما هي الأوصيارات مثل قولنا الواحد ينصف
الاثنين و لا يكلل اعظم من الاجزء فانه من يصور الواحد و الاثنين حكم ينصف
الاثنين و كذلك من يصور الحكم بالجود حكم بالضرورة ان الحال اعظم من الجزء
و ان الحكم الصالحة بواسطة شيئاً حاضر في الذهب و هي القضايا ساترها موئلاً
مثل قولنا الاربعة روح فاعل الحكم ببرهانية الاربع بواسطة شيئاً حاضر
في الذهب وهو اقسام الاربع تمساً و بين و ان كان الحكم هو الحسن وفي
المشادى او يسمى الحسانات اذا كان الحسن من المؤسسات المأمورات مثل قولنا
الشافعى مشهور في مدرك البصرة النازح قد قى مدرك لرسق سمي بهذه
المشادى اما ان كان الحسن من المؤسسات المأمورات لذا وجع و عطش
ان كان الحكم من صفاتي من العقاب الحسن فهذا المثلثة اقسام لآن الحسن الذي يكون
مع العدل اما ان يكون سبباً فهو المشادى امثال قولنا ان محمد أدعى النسب
و اظهر المجرة فان العقل يحكم بذلك بواسطة البعض من المحاجة البدائية كما قال تعالى
عليك كذب عند العقاب الصاديق في جنون النواة ثم من حصول العلام للسبعين

بلا شرارة من الجرائم ولا يعبر فيه عدد معين مثل عشرة و مثلثين
و غيرها من الاعداد و ان كان الجرس الذي كان يعتد في الحكم عليه يسع فاما
ان يجاج العقل في الجرم التي يكره المتشاهدة او لا يجاج فان حجاج الي
تكلم المتشاهدة وهي الجرائم مثل قوله شرب السقونيا مسراً بها انفاسه لما
نشاهد ثرت الابصار على شرب السقونيا ماراثنة و اذ لم ينجح التكرار
مشاهدة هي اكتسيت مثل قوله نور انحرف يستفاد من نور الشمس لا يختلق مثل ذلك
نور انحرف فيه وبعد ميل الشمس و المساء فعند حوال الارض ينبعها اي
بين الشمس و انحرف و الحدود موسدة انتقال الذهب من المبادىء الى المطا
فان قيل ان نور بين الحدود الغلبة تلبي ان تكون لا بد فيه من حركة حركة تحديد
المزايد و هي حركة من المطاوب على المبادى و هي حركة الالتو و حركة تحديد
المطاوب هي حركة من المبادى على المطاوب وهي حركة الشائنة بخلاف الحدود
لانه لا حركة فيه اصلًا بسواء كان انتقال من المبادى الى المطاوب بالعكس
لابد ان انتقال في المحسنة حركة عكيف لباقي الحدود حركة لا ناتج عن
المحاسن فهي تندري و الحركة لا بد ان تكون درجات و اعلم ان المحاسن
والمحاسن لا يصلحان ان تكون حسنة على نعيجه ازان بحيل بذلك ان بغية الحدود

والتجربة الجدل قياس إن المداد من المعدمات المشهورة
وهي العصايا التي يحكم العمل بها بواسطة احريته في إثبات الناس ما
يصلاته عامة مثاقلها العدل حسن البطلمي واما الرقة مثل قولنا معاشر النسا
محودة وآدراهم البعضاء واجته لقول علياتهم أكرموا البعض في لونها
كافراً بالحملة مثل كثيرون بالغوره بزرموم في الحفاف والحاديطة اهل سبيبة او لمحة
فتح فتح الحيوان عند اهل الهند وعدم تجويه المعدما المشهورة قد يفتح
في الشهداء حرثه الاوليات وبالوقت بينها ان الاوليات يكفي بقوتها وفي
فيها يحكم العمل بخلاف المشهورة فانها تحتاج لبعض من المذكورة
والوضع من ترتيب الجدل انا اخوه العوض من ترتيب الجدل على ان المذهب
ولم يذكر الاصفام لان الاصفام اما يكون للعمل بجانب الاستثناء والارقام اما يكون
للسائلين بجانب المبالغة بحسب الجدل ليس الا المعدل فلذلك ذكر الرقاب المذهب
ولم يذكر اقام المذهب الخطابة قياس ونحوه اما المعدمات
المقولة فنحو ايات الانبياء وكرامة الاوليات واما المعدمات الملفونة
فلا يحكم العقافه بحالها راجحا مع تحذيره تقيده بخوبه امر حاجه مثاقلها
عذر ويتنا السحاب بالمطر مع عذيرنا عدم المطر لكن العاب

١٥
موانع بطر الشرعا قياس كسب المعدمات التي تتبسط
منها النفس مثاقلها المحسنة قوية يمسا كل فان النفس يتبسط منها وتترقب
التي تترقبها عند السطوع بزيده الأضاف والمعدمات التي تعيض منها
النفس وتترقبها عند السطوع مثاقلها العاجزة بهملاوة فان النفس
تعيض عن العاجزة عندها عند ساعه بزيده الاوصاف قيمتها مثاقله المعدمة
محيلات فان قيل ان البشر لا يطلبون فكيف سمع جبارا مما
من القياس فلن اني اخيكم لما جاري بغيري التصديق من حبه التأثير في النفس
من حيث العرض والبسط جعل قياسا من القياس والمعالجه
المعالجه هي المركبة من المعدمات التأثيرية بالمعنى ولم يكن كذلك يسمى
سفله ومن المعدمات التأثيرية بالمشهورة وانهم يكن كذلك يسمى المبتدا
بعده والمراد من المعدمات الوجهية هو ما يقصى بالتأثيرية التي يحكم
بها الوجه الاشياء في غير المحسنة اما عذرها في غير المحسنة لان الوجه
حكم في المحسنة لم يكن كاذبا كما لو حكم الوجه من حسن المحسنة وفتح الفحاد
فان هذا الحكم ليس بكافا بل هو صادق وادا حكم الوجه في يعقوبا
المختصة يكون هذا الحكم كاذبا قطعا وبيانه ان الوجه قوي جسمانية

من حيث الميئنة ذلك ما ان يكون بوضع والقصيدة طبعة مجام
الكلية كما يقال لا بضم كلمة والكلمة رما اسم او فعل وحرف يتبع الا
اسم اما اسم او فعل او حرف وهذه اقسام الشيء التي تبصه وايا غيره
واما ان يكون بعدم رعاية وجود الموصوع في الموجهة كقولنا كل انسان
ومن فهو جوان وكل انسان وفرس فهو فرس يتبع الكل كل شاش ان بعض انان
فرس وسبب العاطر في هذا القول من موضع المعنوي الاكبرى غير موجود لان
الشيء من الموجو داسيد على انة انسان والعرض من تابع المفهوم تقطيله
الحكم ودفعه والنهاية بالغطية فيه يحوز قدرها للاحتراز عنها والعدالة
الخطأ فيما يدل على الصناع الحسين الى الاربعة ما يزيد تقويم صاحب الي تحيي الاشتيا وتدفعها
وبه يوصل الى ادراك التقويم والاحكام البنوية ولكن بعد اخر ما اراده
هذه المرساله من المعااصد وما يتوقف عليه من تقدما ولما يتم هذه المراجله
بعون الملك انسان بالجزء والآمان نرجو منه تمام

خاتمة كذلك بالجزء والا

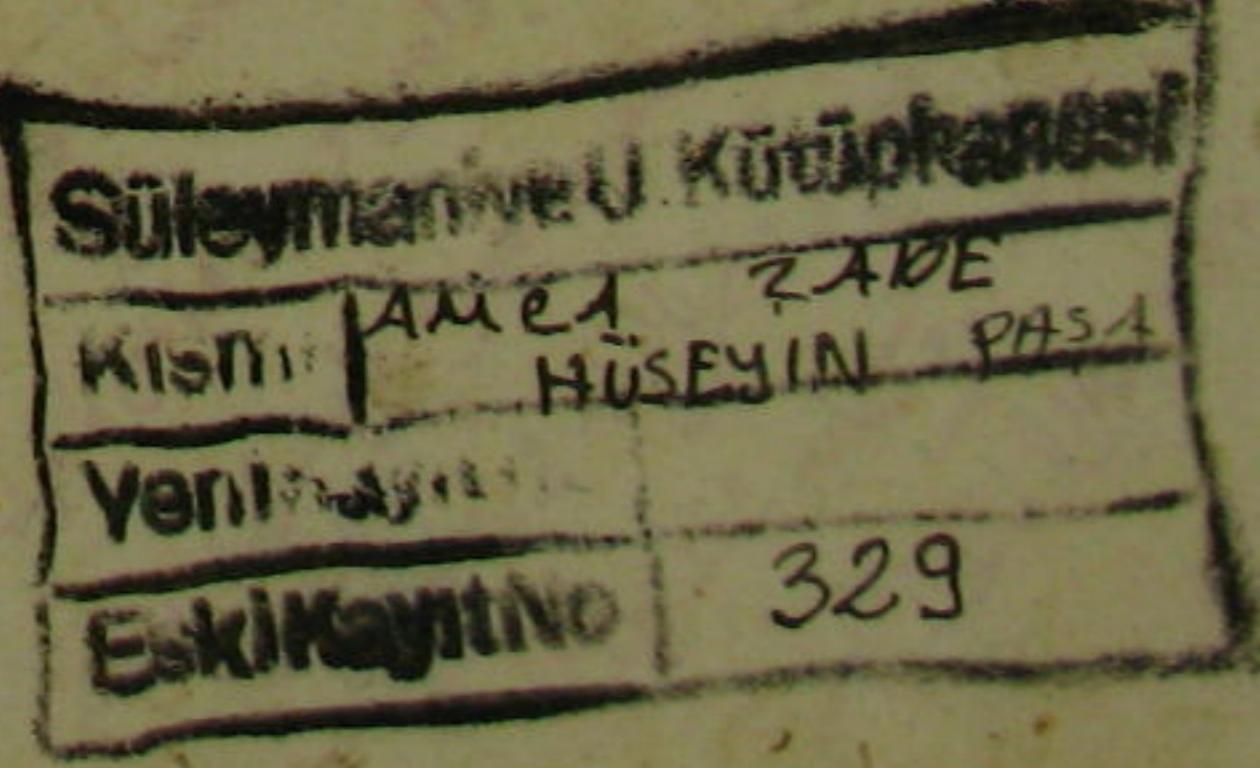
بيان

بحقية الذي ابرأك

إليها الفرقان فصل الله علیكم

مس والذئب

للإنسان بما يدرك المعنى الجازية المتنبه عنه عن المحسوس فذلك
العقوبة تابعة للحسن الذي لا يدركه إلا الححسوساً تعالى بذلك الحكم العام
في الححسوس الصدق بذلك الحكم والعقل صدق الوهم في ذلك الحكم
لو حكم في المعقولة تلذب بذلك الحكم العدم ادرك العهم في المأمور
المعقوله والعقل يعارض الوهم في ذلك الحكم قوله والمعاط امامي بتة
الصورة او صحة المعينى قول إن العاطر الواقع في المعايات
اما من حيث الماده مثلاً عن زيد فرس وكافر زيد جوان يتبع زيد جوان
ومنها لزيد فرس وكل فرس بما يتبع زيد ساهم وهذا الغلط
لابناني حصول المطلوب من القيس في الاول وفي المقادير ينافي ذلك
فلابناني اقول ان الخطأ في الصورة ينافي حصول المطلوب بخلافها
الخطأ في الماده لابناني في حصول المطلوب بخلافها فلهذا الماء يذكره
الشرح واما من حيث الصورة وهو اي العاطر في الصورة انتقام
شرط الانتقام تكون صغير الشكل لا يدخل ساهمه وكونه كبيراً
حيث لا يتحقق شرط انتقام الشكل الاول هو اي جواب الصغير وكلاية
الكبيري فالخطأ في المقادير احد هما او كلاماً ما لم يتبع الشكل الاول اما



حقیقت الائمه
جووان دایمی
حقیقت الحکای
جووان نایر
حقیقت الحشر
جووان دایمی
حقیقت حمار
جووان نایر
حقیقت انس
جووان سهل
حقیقت الخنزير
جووان مارک
حقیقت الخنزير
جووان نایر

كتب العرق
غبار المطفىء
كتاب المطفىء
كتاب المطفىء